المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا بين الإمكانيات والتحديات

مذكرة مقدّمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:

فاطمة بجة

إشراف الأستاذة:

فافا سهيلة برحو

لجنة المناقشة:

فاتح خننو.....رئيســـــــــاً

فافا سهيلة برحو..... مشرفاً ومقرراً

إيمان بلقرشي ..... عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 1444-1445هـ/ 2023-2024م

{يَأيُهَا الَّذِين ءَامَنُوا إذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فَي الْمَجَلِسِ يَفْسَحِ اللّهُ لَكُمْ وإذا قِيل انشُزُا فَانشُزوا يَرْفَعِ اللّهُ الَّذِيْنِ آمَنوا مِنكُمْ والّذِيْنَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجاتٍ}

{المجادلة: 11}

أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذة الدكتورة المشرفة "برحو سهيلة" على كل ما قدمته لي من توجيهات ومعلومات قيّمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا من جوانبها المختلفة،

كما نتقدم أيضا بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الرسالة

كما نشكر كل أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

إهداء

الحمد لله حباً وشكراً وإمتناناً على البدء والختام

وآخر دعواهم أنِ الحمد لله ربِّ العالمين

إلى رمز العطاء والتضحية مثلي الأعلى "أبي الغالي"

إلى من تستقبلني بابتسامة وتودعني بدعاء "أمي الغالية"

إلى ذلك المستودع الكبير من القوة والحب إخوتي

"سفيان ، ومحمد، وهديل، وعبد الرؤوف"

أهدي إليكم بحثي وجهدي من هذا العمل

ملخص الدراسة:

الدبلوماسية الاقتصادية تلعب دوراً مهماً في تعزيز العلاقات الجزائرية–الإفريقية، حيث تسعى الجزائر إلى تفعيل هذا الجانب ن سياستها الخارجية من خلال تعزيز التجارة الخارجية وجذب الاستثمارات الأجنبية، يتضمن ذلك منح الإعفاءات الضريبية وامتيازات للمستثمرين، وبالتالي هذه الجهود تساهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وتعزيز دورها في القارة الإفريقية، تسعى الجزائر إلى تعزيز دورها في القارة الإفريقية من خلال الدبلوماسية الاقتصادية إذ تعتبر أحد أولوياتها حيث تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية الوطنية وتعزيز قدرتها التنافسية، يتضمن ذلك تنشيط التجارة الخارجية وجذب الاستثمارات.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، دول إفريقيا.

Abstract:
Economic diplomacy plays an important role in strengthening Algerian-African relations‹ as Algeria seeks to activate this foreign policy by promoting foreign trede and attracting foreign investments. This includes granting tax exemptions and privileges to investors‹and thus these efforts contribute to enhancing the competitiveness of the Algerian economy and enhancing its role. On the continent African.
Algeria seeks to strengthen role on the African continent through economic diplomacy‹as it is considered one of its prities‹as it aims to support national economic development and enhans its competitiveness‹including stimulating foreign trade and attracting investment.
Keywords: economic diplomacy, Algerian economic diplomacy, African countries.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية دراسة في المضمون

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الأول: نشأة وتطور الدبلوماسية

المطلب الثاني: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الثالث: أنواع ومستويات الدبلوماسية الاقتصادية

المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية

المطلب الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية

المطلب الثالث: أهداف التجارة الخارجية الجزائرية

المبحث الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

المطلب الأول: تاريخ الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

المطلب الثاني: مراحل تطور البرامج اقتصادية للجزائر

المطلب الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية كآلية فعالة للسياسة الخارجية للجزائر

الفصل الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في القارة الإفريقية

المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول افريقيا

المطلب الأول: الأهمية الجيو اقتصادية للقارة الإفريقية

المطلب الثاني: الأهمية الجيو اقتصادية للجزائر

المطلب الثالث: الاستثمار والشراكة الجزائرية في إفريقيا

المبحث الثاني: استراتيجيات الجزائر في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في افريقيا

المطلب الأول: توظيف الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي

المطلب الثاني: فواعل الدبلوماسية الاقتصادية جزائرية (الداخلية–الخارجية)

المطلب الثالث: مساعي الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة التجارة الحرة الإفريقية

المبحث الثالث: تفعيل الجزائر للتجارة الحرة في إفريقيا

المطلب الأول: منطقة التجارة الحرة في إفريقيا

المطلب الثاني: تطور خطوات تفعيل منطقة التبادل الحر بين الجزائر وإفريقيا

الفصل الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في افريقيا بين الإمكانيات والتحديات

المبحث الأول: جهود الدبلوماسية الاقتصادية جزائرية في افريقيا (2019-2024)

المطلب الأول: انجاز طريق الوحدة الإفريقية العابر للصحراء

المطلب الثاني: الميناء الكبير شرشال

المطلب الثالث: مشروع الضخم للألياف البصرية الرابط بين الجزائر ونيجيريا

المبحث الثاني: تحديات الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في افريقيا

المطلب الأول: التحديات الداخلية

المطلب الثاني: التحديات الخارجية

المطلب الثالث: تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية في مواجهة التحديات

المبحث الثالث: معوقات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا

المطلب الأول: معوقات من الجانب الفني والتقني

المطلب الثاني: معوقات أمنية وإقليمية

خاتمة

مقدمة

مقدمة:

يشهد العالم يوما بعد يوم تزايدا في العلاقات بين الدول وتوطيدها في مختلف المجالات، لذلك تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية الأداة المثلى لتنظيم هذه العلاقات وتوطيدها والتي تضمن استمرارها. في هذا الإطار تسعى الجزائر إلى تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية كأداة لخدمة أهداف السياسة الخارجية وذلك في ظل التطورات الراهنة على المستوى الإقليمي والإفريقي وفي البيئة الدولية يشهد العالم يوما بعد يوم تزايدا في العلاقات بين الدول وتوطيدها في مختلف المجالات، لذلك تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية الأداة المثلى لتنظيم هذه العلاقات وتوطيدها والتي تضمن استمرارها. في هذا الإطار تسعى الجزائر إلى تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية كأداة لخدمة أهداف السياسة الخارجية وذلك في ظل التطورات الراهنة على المستوى الإقليمي والإفريقي وفي البيئة الدولية،

هنا تسعى الجزائر إلى تعزيز العلاقات الثنائية مع الدول الإفريقية سواء من خلال التبادل التجاري أو الدعم الاقتصادي الخارجي، وكذا تعزيز التعاون الاقتصادي عبر التبادل الخبرات والتكنولوجيا والاستثمار في البنى التحتية والصناعات المختلفة، كما تسعى الجزائر لتعزيز التجارة بين الدول الإفريقية وتبادل الخبرات في مجال التجارة الحرّة.

إلا أنّ الجزائر تواجه مجموعة من التحديات وذلك كون وقوعها في منطقة جيو–ساسية ونقطة تقاطع للعديد من الطرق الدولية، وشريطها الساحلي الهام، حيث تواجه منافسة قوية على مستوى السوق الإفريقي وكذا الهجرة غير الشرعية بسبب تنامي الفقر والمجاعة والجفاف وأصبحت الجزائر تستقبل يوميا أفواجا بشرية هائلة من اللاجئين غير لشرعيين على غرار باقي دول شمال إفريقيا، وبالإضافة إلى استقرار سياسي وامني منذ أكثر من عشر سنوات لهذا كان البحث في هذا الموضوع من خلال رصد واقع الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في إفريقيا.

1. المشكلة البحثية:

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية من أهم الأدوات التي توظفها الجزائر لتعزيز مصالحها باعتبارها مطلب ضروري للتكيف مع المتغيرات الحاصلة في القارة الإفريقية على وجه الخصوص لاعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من إفريقيا وهذا راجع للأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لإفريقيا التي تثير اهتمام الفواعل الدولية ومراكز الدراسات عبر العالم وهذا ما أنتج تحديات جديدة تسعى الجزائر لمواجهتها وعليه يمكن وضع السؤال الجوهري التالي:

كيف يمكن أن توظف الجزائر دبلوماسيتها الاقتصادية لمواجهة التدافع الدولي في إفريقيا؟

وللتفصيل يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي الإمكانيات التي توظفها الجزائر لنجاح الدبلوماسية الاقتصادية؟
2. ما هي أبرز التحديات التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا؟
3. ما هو حجم الانجازات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا(2019-2024)؟

2. فرضيات البحث:

- تملك الجزائر كل إمكانيات توظيف الدبلوماسية الاقتصادية.
- تتيح صور التعاون الإفريقي الجزائري فتح آفاق جديدة للاستثمار في القارة الإفريقية باعتبار الجزائر بوابة إفريقيا.
- تؤثر الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تأثيرا ايجابيا على المجال الاقتصادي للقارة الإفريقية بصفة عامة.
- على الرغم من التحديات الاقتصادية والسياسية استطاعت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تحقيق تقدم ملحوظ في افريقيا بين عامي2019-2024.

3. أهمية الدراسة:

تمثل أهمية الدراسة في كون الموضوع له أبعاد سياسية واقتصادية حيث يبين كيفية استخدام السياسة الخارجية للبد كوسيلة لتحقيق غايات اقتصادية مثل منح المساعدات والقروض للدول

الأخرى أو حتى الحصول عليها من دول أخرى، وبالإضافة إلى تشجيع قطاع الصادرات وجلب الاستثمارات الأجنبية وهذا مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، والأهم من ذلك في دراستنا هو محاولة الإلمام بكل أبعاد التي تفعل الدبلوماسية الاقتصادية في القارة الإفريقية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- إظهار أداء الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر على المستوى الإفريقي.
- إبراز النتائج المتوقعة من صور التعاون الإفريقي الجزائري في المجال الاقتصادي والتجاري.
- إبراز مدى أهمية الدبلوماسية الاقتصادية وأدواتها.
- إبراز إمكانيات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا.
- الوصول إلى رؤية واضحة للتحديات التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية في إفريقيا.

4. مجالات الدراسة:

الحدود الزمنية: تقوم الدراسة بالتركيز على الفترة الزمنية 2019–2024 ولكن ما الذي يجب تأكيده أنه لا يكمن الحديث والتركيز فقط على هذه الفترة الزمنية دون إهمال سيرتها التاريخية والفترة الزمنية السابقة، وبالتالي يجب مراعاة الحلقة الزمنية بفهم طبيعة الموضوع وخاصة لفهم مرجعيته التاريخية، والسبب الرئيسي لاختيارنا لهذه الفترة الزمنية من 2019–2024 لاعتبارها فترة زمنية حديثة لموضوع الدراسة ولما عرفته من تفعيل للدبلوماسية الاقتصادية وتحقيق التنوع الاقتصادي للجزائر.

الحدود المكانية: القارة الإفريقية وحركية الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحوها.

5. **منهجية الدراسة:** للوصول إلى هذه الأهداف، قمنا باستخدام مجموعة من المناهج لتشخيص أهمية الدبلوماسية الاقتصادية

- **المنهج التاريخي:** من خلال استقراء لبعض المحطات التاريخية الهامة في دراستنا بالتركيز على أهم المحطات التي تميزت بها الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا.

- **المنهج التحليلي والوصفي:** لتشخيص أهمية الدبلوماسية الاقتصادية من خلال تبيين مفهومها ووسائلها ونشاطاتها ومستوياتها، وكذا تناولنا واقع وأفاق الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا باعتبارها أولوية للسياسة الخارجية مع إظهار صور التعاون بينهما من اجل توغل الجزائر في الأسواق الإفريقية باستخدام مفاتيح القوة الناعمة، وتحليل حجم المبادرات التجارية الجزائرية الإفريقية، وتقييم مؤشر التجارة المحتملة فيما بين الجزائر وإفريقيا مع تبيين معالم الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية المستقبلية في أفريقيا.
- **المنهج الاستقرائي:** عرّف الرفاعي الاستقراء على انه: عملية ملاحظة الظواهر وتجميع البيانات عنها للتوصل إلى مبادئ عامة وعلاقات كلية، ففي المنهج الاستقرائي ينتقل الباحث من الجزء إلى كل، أو من الخاص إلى العام حيث يبدأ بالتعريف بالجزيئات ثم يقوم بتعميم النتائج على الكل ويشمل الدليل الاستقرائي الاستنتاج العلمي القائم على أساس الملاحظة والاستنتاج

6. أسباب اختيار الموضوع:

- **الأسباب الموضوعية:** يمثل السبب الرئيسي الموضوعي لاختيار هذه الدراسة، هو مدى وجود علاقة تأثير وتأثر بين العلاقات الدولية العامة والعلاقات الاقتصادية الخاصة ومدى انسجامها بالعامل الاقتصادي الذي أنشأ لنا دبلوماسية جديدة ذو معالم جديدة مرنة أكثر تسعى لتحقيق مصالح وأهداف وهي الدبلوماسية الاقتصادية، بالإضافة إلى ضرورة توضيح الرؤية الاقتصادية البعيدة المدى ووضع المؤسسات المرافقة لذلك لتطوير الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا.
- **الأسباب الذاتية:** اهتمامي الشخصي بموضوع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا والإمكانيات والتحديات التي تواجهها وها لمدى نجاعة الدبلوماسية الاقتصادية ومشاركتها في تطوير العديد من الدول الإفريقية.

7. أدبيات الدراسة:

- مذكرة لنيل الماستر من إعداد الطلبة: غريبي عبد الوهاب، شكري عبان، قريرح محمد يزيد، الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في أفريقا، جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسة قسم العلوم السياسة، السنة الجامعية 2019 – 2023 إذ هدفت هذه الدراسة إلى الإحاطة دور الدبلوماسية الاقتصادية ومفهومها، سواء الهيكل أو الأهداف أو المهام ودور الاقتصاد الجزائري في المساهمة وترقية الاقتصاد في إفريقيا والتركيز على أهم مضامين الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية الجديدة2019–2023.
- دراسة بعنوان: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية، فيروز مزياني، جامعة باتنة 1 الجزائر، تاريخ قبول النشر 2019/06/22، إذ تهدف هذه الدراسة إلى عرض الإطار النظري للدبلوماسية الاقتصادية والبعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية وكذا دور الدبلوماسية كأداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الجزائرية والأمن الاقتصادي بشكل خاص، ومفهومها الواسع الذي يشير إلى مجموعة النشاطات المرتبطة بالأعمال الاقتصادية.

8. صعوبات الدراسة:

واجهتنا في دراستنا للموضوع مجموعة من الصعوبات على رأسها ندرة المراجع سواء في موضوع الدبلوماسية الاقتصادية عامة، أو الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا، خاصة ندرة والكتب باللغة العربية وحتى اللغات الأجنبية، لذلك تم الاعتماد على أطروحات ومقالات ومجلات باللغة العربية.

الفصل الأول

الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

دراسة في المضمون

مدخل إلى الفصل الأول:

تشمل الدراسة في هذا الفصل على ماهية الدبلوماسية الاقتصادية باعتبارها أداة مهمة في العلاقات الدولية، تتعلق بالاستخدام الموضوعي للأدوات الاقتصادية في المبادلات العلاقات الاقتصادية بين الدول، وتُعد نشاطا موازيا للنشاط السياسي، والمساعدات الاقتصادية ،وقضايا التنمية ،والاستثمارات، وتحقيق المصالح الوطنية، وتعمل الدبلوماسية الاقتصادية على تعزيز التبادل التجاري كما تهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف وتعتبر الجزائر واحدة من الدول التي تولي اهتماما كبيرا للدبلوماسية الاقتصادية في سياستها الخارجية من خلال التعاون الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات مع الدول وحسن استغلال الموارد الطبيعية والبشرية والاستفادة منها.

سنبرز هذه النقاط في المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية

المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية الجزائرية

المبحث الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

المبحث الأول: الدبلوماسية الاقتصادية مدخل مفاهيمي

المطلب الأول: نشأة وتطور الدبلوماسية

تعتبر الدبلوماسية جزءا من القانون الدولي العام، وهو في ذات الوقت نتاج التاريخ وانعكاس لتقليد قديم، وبالتالي بامتلاك الدبلوماسية القواعد العرفية والمكتوبة، فهي تمتلك أيضا تاريخا يُعرف بالتاريخ الدبلوماسي الذي يهتم أكثر بوصف تطور العلاقات بين الدول، وهو على تعبير لويس دوللو، لا يتم ذكرى سوى الأحداث الكفيلة بالتأثير في السياسة الخارجية الخاصة بكل منها. ومقارنة مع تاريخ العلاقات الدولية يقول دوللو إن تاريخ الدبلوماسية والتاريخ الدبلوماسي يتناول برأي د.أبو هيف "يرتكز على تسلسل المفاوضات وعرض الحوادث، في حين أن تاريخ العلاقات الدولية يبحث عن أسبابها ويدرس قواها العميقة، وإذا نظرنا إلى التاريخ الدبلوماسي من عُلو شاهق، أمكن تجميعه في سلسلة أحداث سائدة، تتبلور في مرحلة زمنية معينة بتسوية دولية كبيرة"، دراسة الدبلوماسية في ماضيها، فيُعنى المراحل المختلفة التي مرت بها وبيان محققه الدبلوماسيون في كل هذه المراحل في مجال العلاقات البشرية ومصائر الشعوب".[1]

ومن خلال هذا التاريخ يمكن إدراك مجريات السياسة الدولية في الماضي واتجاهها ودوافع الحروب وكيف تمكن الدول بعد كل تلك الحروب، عن طريق المفاوضات والمعاهدات، إن تعيد تنظيم المجتمع الذي تعيش فيه، وبمعنى آخر وحسب ودوروزيل، يدرس لنا التاريخ الدبلوماسي على أن الدبلوماسية (كعلم) هي بالتأكيد معاصرة لأول احتكاك بين القبائل والعشائر، وحتى لأول علاقات العائلة الإنسانية .كما أن التاريخ الدبلوماسي هو ذلك الجزء من العلم الذي ينظر إلى الدبلوماسية ويرتبط بمختلف المراحل التي اجتازها هذا العلم ،والإنجازات الحاصلة من الدبلوماسيين في مختلف عصور التاريخ الإنساني من مفاوضات

[1] الدكتور علي حُسين الشامي، الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام والامتيازات الدبلوماسية، دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 43

ومعاهدات، فقد وصل الأمر بالكاتب جينيه Genet أن "**الدبلوماسية هي أقدم علوم هذا العالم خاصة بعد تحررها من مرحلة العلاقات الخاصة وتدخلها في مسلك الشعوب وفي علاقات الأمراء**)."[1]

ارتبط نشوء وتطور الدبلوماسية بنشأة وتطور العلاقات الدولية، فتاريخ الدبلوماسية يعود في جذوره إلى الاحتكاك بين الجماعات البشرية. وقد كشفت الدراسات التاريخية عن وجود علاقات بين الإمبراطوريات والممالك لم تقتصر على ميدان القتال والعدو فقط وإنما كانت هناك علاقات سلمية تتميز بالاستقرار وكان يتم تنظيم هذه العلاقات من خلال اتفاق يقوم عن طريق مفوضين دبلوماسيين بالمفهوم السائد حاليا. وقد عرفت مصر القديمة نظام التمثيل الدبلوماسي وقامت إرسال مبعوثيها إلى الحوثيين وعرفت أول توازن دولي تم في منطقة ما يعرف بالشرق الأدنى، قامت بتطبيقه ثلاث دول هي مصر القديمة والدولة الحبشية والدولة الآشورية، وبالتالي كانت مرحلة مهمة لإنهاء النزاعات حول الحوثيين، وذلك من خلال إبرام معاهدة هوزبليت أو معاهدة اللؤلؤة.[2]

وصفها المؤرخون بأنها أول معاهدة أول معاهدة دولية من نوعها في تاريخ البشرية مكتوبة وجاءت بأهم المبادئ: أهمية المبعوثين والاعتراف بنكاتهم ومراكزهم وذلك بعد إقامة علاقات ودية تعرف بالدبلوماسية، وفي الإغريق من المعروف أن الأساس هناك اللجوء إلى الحرب واستعمال القوة لحل كل الخلافات، إلا أنهم واجدو قواعد عامة لتنظيم العلاقات الدبلوماسية بينهم (بين الدويلات هم)، كإرسال السفراء وتطبيق أعراف الحصانة الدبلوماسية وكذا قواعد حماية الأجانب، كما أوجدوا طريقة عقد المؤتمرات الإقليمية "الأمفكتونية"، وقد اعتبر المجلس الأنفكتوني أول شكل من أشكال المنظمات الدولية.

[1] المرجع نفسه، ص 44

[2] قسيمة محمد، ظروف تطور الدبلوماسية والقواعد المنظمة لها، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد6/العدد:2(2012)، ص ص 274 275.

وفي الدولة الإسلامية اختلف علماء الإسلام في تفسير العلاقات بين المسلمين وغبر المسلمين فمنهم يرى أن التعامل معهم يكون بالحرب فقط، ومنهم قال أن الإسلام مبني الإقناع، وقد تطورت العلاقات لاحقا بين المسلمين حيث أنها لم تعد تقتصر على التبادل التجاري، فالمجتمع الإسلامي على غرار المجتمع الأوروبي، مارس الدبلوماسية قبل وبعد ظهور الشريعة الإسلامية، وقد ظلت الدبلوماسية في عهد الخلفاء الراشدين أداة مهمة لتعزيز صلات الدولة الإسلامية بغيرها من الدول والجماعات باعتبارها الوسيلة السلمية لفض النزاعات، وكان للمبعوث في ذلك الوقت حصانة دبلوماسية ومن خلال التطرق إلى نماذج العلاقات الدبلوماسية في الحضارات القديمة المصرية والإغريقية والإسلامية وبالتالي يمكن القول ا العلاقات الدولية لاسيما الدبلوماسية ليست جديدة[1] كما أن التاريخ لبدايات العصر الحديث كان مع انهيار النظام القطاعي المبني على القوة والاستبداد وظهور الدولة القومية الحديثة (بعد القرن16)، حيث تم في هذه الفترة إحلال الدولة القومية مكان الكيانات الإقطاعية، ويمكن الإشارة في هذا الشأن على معاهدة واستفاليا التي تعتبر المرحلة الافتتاحية الجديدة لعهد جديد للعلاقات الدولية، والتي جاءت بالمبادئ والأفكار منها: ترسيخ وتأكيد أهمية التمثيل الدبلوماسي الدائم أضحت مهمة الدبلوماسي أنها لا تقتصر في تمثيل دولته والتفاوض في الأمور التي تهمها فحسب، وإنما أصبح من مهامه أن يتابع ويراقب مجريات الأمور المختلفة في الدولة التي يوفد إليها، وبعد معاهدة واستفاليا سنة 1648، يمكن القول أن الثورة الفرنسية سنة 1913 والحروب التي تلتها من جهة والتطور الاقتصادي الكبير في أوروبا من جهة أخرى الذي أنهى حالة الانعزال بين الدول، وهنا دخلت العلاقات الدولية بذلك في تطور جديد استلزم ضرورة تنظيم دولي عام للعلاقات الدبلوماسية.[2]

[1] قسيمة محمد، المرجع نفسه، ص276.

[2] قسيمة محمد، المكان نفسه.

انطلقت الدبلوماسية الحديثة منذ بدايتها على قاعدة الحكم الملكي المطلق، وترافقت مع أسلوب الدبلوماسية الشخصية التي ارتبطت بشخص الملك أو الأمير الحاكم واستمرت حتى القرن الثامن عشر، واستمرت مع قيام الملكية الدستورية وتقوية الاتجاه نحو الحياة البرلمانية خاصة بعد الثورة الفرنسية عام 1789. ومنذ القرن التاسع عشر وخصوصا منذ معاهدة فيينا عام 1810، بدأ مركز الإدارة الحقيقي للحكم ينتقل من البلاط والنفوذ الملكي أي الدبلوماسية الشخصية إلى الحكومة المسؤولية أمام البرلمان وبالتالي التغيير في مراكز السلطة لصالح الحياة البرلمانية أخذ يساعد على تعديل الأسلوب الدبلوماسي، وبالتالي أصبح الممثل الدبلوماسي يتجه لتمثيل السلطة القائمة على السيادة الفعلية لا السيادة النظرية وهذه التغييرات ساعدت في تطور الدبلوماسية والانتقال من الدبلوماسية التقليدية القائمة على السرية إلى الدبلوماسية الحديثة ما تسمى بعهد الدبلوماسية الحديثة.[1]

(على العموم، الدبلوماسية قديمة قدم الشعوب، والقانون الدبلوماسي أقدم نظم القانون الدولي).[2]

تعريف الدبلوماسية:

تم تقديم العديد من التعريفات لمفهوم الدبلوماسية، ومن الصعب تحديدها ضمن تعريف موحد أو محدد. وعلى الرغم من تنوع هذه التعريفات، إلا أن جوهرها يتمحور حول فكرة أن الدبلوماسية هي مزيج من العلم والفن. يمكن اعتبار الدبلوماسية علما يستند إلى فهم العلاقات القانونية بين الدول المختلفة، ومصالحها المتبادلة، والعادات التاريخية، والأحكام الواردة في المعاهدات، أو كفن يهدف إلى تحقيق هذه المعرفة بطرق عملية فعّالة. وهدفها كفن يقوم على إدارة الشؤون الدولية.

أولا: تعريف أرنست ساتو (Satow): إن الدبلوماسية هي استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة.

[1] الدكتور علي حُسين الشامي، مرجع سابق، ص122، 123.

[2] قسيمة محمد، مرجع سابق، ص277

ثانيا: تعريف شارل كالفو(C.Calvo): الدبلوماسية هي علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول كما تنشأ عن مصالحها المتبادلة، وعن مبادئ القامة، الدولي ونصوص المعاهدات والاتفاقات، ومعرفة القواعد والتقاليد التي تنشأ، وهي ضرورية لقيادة الشؤون العامة ومتابعة المفاوضات، وبتعبير اصح الدبلوماسية هي علم العلاقات أو ببساطة هي فن المفاوضة، فن قيادة وتوجيه وتتبع شروط المفاوضات السياسية بمعرفة.

ثالثا: تعريف براديه فودرية(P.Foderè): هي فن تمثيل الحكومة ومصالح البلد تجاه الحكومات والبلدان الأجنبية، والسهر على حقوق وطنه ومصالحه وكرامته حتى لا تكون غير معروفة في الخارج، كما إنها إدارة الشؤون الدولية وإدارة المفاوضات السياسية.[1]

رابعا: رؤول جينيه(R.Genet): إن الدبلوماسية هي فن تمثيل الحكومة ورعاية مصالح البلاد لدى الحكومات الأجنبية، والسهر على أن تكون حقوق البلاد مصونة وكرامتها محترمة في الخارج، كما أنها تعني إدارة الشؤون الدولية بتوجيه المفاوضات الدبلوماسية، وتتبع مراحلها وفقاً للتعليمات المرسومة، والسعي لتطبيق القانون في العلاقات الدولية كما تصبح المبادئ القانونية أساس التعامل بين الشعوب.

خامسا: مونتيسكو لقد ربط مونتيسكو الدبلوماسية بالهدف الذي تسعى إليه حيث اعتبر أن قانون البشر مبني طبيعيا على مبدأ أن مختلف الأمم يجب أن تحقق الخير الأعظم وقت السلم، وإذا أمكن الضرر أقل وقت الحرب، دون المساس بالمصالح الحقيقية.

سادسا: تعريف هارولد نيكول سون (H.Nicolson): يعتمد نيكول سون على معجم أكسفورد حيث يقول إن الدبلوماسية إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات أو طريقة معالجة وإدارة هذه العلاقات بواسطة السفراء والممثلين الدبلوماسيين، فهي عمل وفن الدبلوماسيين.

بناءا على مختلف التعريفات التي قدّمها المؤلفون والمفكرون يمكن تحديد الدبلوماسية على أنها العملية السياسية التي تعني بشكل مباشر بإدارة العلاقات الدولية للدول والشعوب بما يخدم

[1] الدكتور علي حُسين الشامي، مرجع سابق، ص34، 35.

مصالحهم. تُعد الدبلوماسية إطارا للعلاقات الدولية على المستوى السياسي، مستندة إلى مجموعة من القوانين والمعايير الدولية التي تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الكيانات القانونية الدولية، وتوضيح الحقوق والمسؤوليات والالتزامات والامتيازات لهذه الكيانات مع الإشارة إلى شروط عملهم ومهامهم التي تسعى للموازنة بين المصالح المختلفة، سواء في أوقات السلم أو الحرب.[1]

المطلب الثاني: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

لفهم معنى الدبلوماسية الاقتصادية، من الضروري أولاً استعراض تاريخها، بما في ذلك بداياتها والتطور الذي مرت به. بعد ذلكن يأتي توضيح المعنى العام والمفهوم القانوني لهذا النوع المحدد من الدبلوماسية:

ظهرت الدبلوماسية في الأصل كممارسة تقليدية مصاحبة لتكوين الدول، حيث تمثلت في تبادل الرسائل التي يملها السفراء بين دولهم والدول المستضيفة. ومع مرور الوقت وتقدم العلاقات الدولية، تطورت الدبلوماسية لتصبح أداة للمفاوضات بين الدول، ومن ثم إلى التمثيل الدبلوماسي المتبادل، خاصة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث كانت القضايا الإقليمية ومسائل الحرب والسلم هي الشاغل الرئيسي للدبلوماسية في تلك الفترة، وكان الاقتصاد يعتبر مجرد موضوع ثانوي، ومع انطلاق القرن العشرين، برزت الدبلوماسية كخدمة عامة ذات أهمية متزايدة، وشهدت توسعاً في نطاقها مقارنةً بالماضي. تُظهر العقوبات الاقتصادية التي فُرضت على ألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى الأهمية المتنامية للقضايا الاقتصادية ضمن السياق الدبلوماسي. وقد شهدت هذه الفترة نشأة الدبلوماسية الاقتصادية في الولايات المتحدة، خلال عهد الرئيس روزفلت، حيث عُرفت ب "دبلوماسية الدولار"، أي تحقيق المصالح الأمريكية من خلال الاستثمار الاقتصادي. وزارة الخارجية الأمريكية كانت أداة الرئيسة لتحقيق هذه المصالح، سواء عبر تمويل رجال الأعمال الأمريكيين في الخارج، أو من خلال استخدام المساعدات

[1] الدكتور علي حُسين الشامي، مرجع سابق، ص36

الخارجية كأداة دبلوماسية اقتصادية، بدءاً بمخطط مارشال الذي هدف إلى إعادة إعمار أوروبا والأرجنتين وجنوب إفريقيا، وكذلك الدول العربية خلال حرب عام1973، نهجا مماثلاً في ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية.[1]

تُعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها استخدام الأدوات الاقتصادية للدول بهدف تحقيق مصالحها الوطنية، وذلك عبر استثمار قوتها السياسية لتعزيز مصالحها الاقتصادية، والعكس صحيح. ومن خلال التطور التاريخي للدبلوماسية، يتضح أن الجوانب السياسية والاقتصادية للدبلوماسية تتداخل في نفس المجالات. ومع التحولات الكبيرة في النظام الدولي، اكتسب البعد الاقتصادي للدبلوماسية زخماً أكبر، حتى بات يهيمن على جميع جوانب العلاقات الدولية. في كثير من الأحيان، يصعب فصل الدبلوماسية السياسية التقليدية عن الدبلوماسية الاقتصادية. يُشار أيضا إلى أن هناك العديد من المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاق العام للتعريفات والتجارة ومنظمة عن الدبلوماسية الاقتصادية. يُشار أيضا إلى أن هناك العديد من المنظمات التعاون الاقتصادي، التي أصبحت تلعب دوراً متزايداً في الدبلوماسية الاقتصادية، متفوقة أحيانا في فعاليتها على الممارسات التقليدية بين الدول.[2]

مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية: بدأ مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية في الظهور خلال فترة الكساد[3] الكبير في الولايات المتحدة وتطور تدريجيا ليشمل دورا أكبر بعد الحرب العالمية الثانية، حتى أصبح اليوم يشكل الغطاء الرئيسي للأنشطة الدبلوماسية ذات الصلة بالشؤون

[1] بسعود حليمة، "الدبلوماسية الاقتصادية: الأبعاد المفاهيمية والتطبيقية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد /15، العدد 01(2022)، (تاريخ النشر2022/04/27)، ص649،648.

[2] بسعود حليمة، نفس المرجع السابق، ص 649، 650.

[3] الكساد هو مصطلح في الاقتصاد الكلي ويطلق على أي انخفاض ملحوظ وواسع النطاق في النشاط الاقتصادي يستمر لعدد من الأشهر وتحديدا يطلق على أي فترة ينخفض فيها الناتج المحلي الإجمالي لمدة تساوي سنة أشهر على الأقل. وهي إحدى مراحل الدورة الاقتصادية عادة ما تزايد مع البطالة.

الاقتصادية، وتمارس الدبلوماسية الاقتصادية من قِبل الجهات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء.[1]

تُعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها مجموع العمليات الاقتصادية الخارجية التي تقوم بها الحكومة وقطاع الأعمال في البلاد، وتشمل تعزيز الصادرات، وجذب الاستثمارات، ونقل التكنولوجيا، وإدارة المساعدات الفنية أو التعاون التنموي.

كما تُعتبر إدارة الأدوات اللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف أمرا أساسياً، مما يجعلها أداة حيوية لتنمية التعاون الدولي الفعّال.

وتعرّف الدبلوماسية الاقتصادية كذلك بعملية صنع القرار داخل البلاد والدفاع عن المصالح الاقتصادية والتجارية للدولة في الخارج، وتشمل العمل ضمن الوفود الدولية في المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وبنك التسويات الدولية.[2]

يلخص هذا التعريف الدبلوماسية الاقتصادية بالأدوات الاقتصادية من الحوافز والعقوبات، لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول. تشمل هذه الأدوات العمل على تعزيز المصالح الاقتصادية والتجارية للدولة، كما تتضمن الدبلوماسية الاقتصادية جهودا لحل الخلافات التجارية وإجراء المفاوضات الاقتصادية بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفا فيها.

فالدبلوماسية الاقتصادية ليست مقتصرة على الدول الغنية فقط، على الرغم من تأثيرها الكبير، إلا أن الدول الفقيرة أيضا تمارس الدبلوماسية الاقتصادية، بتأثيرها أقل، يعتمد نجاح الدبلوماسية الاقتصادية على القدرة على تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والعلاقات الدولية.

وبالاستناد على التعاريف السابقة، يمكن للحكومات الاستفادة من الدبلوماسية الاقتصادية عبر توجيه مشاريعها الداخلية بواسطة تقديم استثمارات للتصدير، أو الدعم القانوني، أو مساعدة

[1] بن لخضر محمد العربي، يعقوب أسماء، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 04، (ابريل2016) ص132.

[2] بن لخضر محمد العربي، يعقوب أسماء، مرجع سابق، ص133

الشركات المحلية على إنشاء فروع لها في الأسواق الدولية، كما يمكنها أن تفعل الأمر ذاته بالنسبة للمشروعات الأجنبية بهدف تحفيز تدفق الاستثمارات الخارجية إلى البلاد.[1]

الدبلوماسية الاقتصادية وعلاقتها بالمفاهيم المتشابهة:

أولا: الدبلوماسية الاقتصادية والسياسة الخارجية:

ترتبط الدبلوماسية الاقتصادية بالسياسة الخارجية للدول بشكل متين، وقد يتم الخلط بينهما أحياناً دون التفريق الواضح، متجاهلين أن السياسة الخارجية هي في جوهرها الإستراتيجية الشاملة التي تتبعها الدولة، وتطبق هذه الإستراتيجية من خلال مجموعة من الوسائل أبرزها العمل الدبلوماسي، أما السياسة الخارجية فهي تعرف بأنها مجوع القواعد التي تلتزم بها الدولة في تعاملاتها السياسية والاقتصادية مع الأمم الأخرى، وهي أيضا النهج الذي تنتهجه الدولة في إدارة علاقتها السياسية والتجارية والاقتصادية مع باقي الدول.[2]

يعد تعزيز البعد الاقتصادي من خلال الدبلوماسية في توجيه سياستها الخارجية وعلى الرغم من أن السياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية قد يبدوان متشابهين، إلا أنهما يختلفان في طبيعتهما وأهدافهما.

- **السياسة الخارجية:** تمثل اختيارا لأهداف وخطوط توجهها الدولة نحو العالم الخارج، تشمل هذه السياسة العلاقات مع الدول الأخرى والمشاركة في المنظمات الدولية.
- **الدبلوماسية الاقتصادية:** ترتكز على تحقيق مصالح الدولة من خلال التعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى يشمل ذلك الترويج للتجارة ولاستثمار وتبادل التكنولوجيا والتعاون في المشاريع الاقتصادية.[3]

[1] صلاح الدين محمد، أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية (سوريا أنموذجا) أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد (جامعة: دمشق كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، سنة2010)، ص16، 17.

[2] سهى شويحنة، الدبلوماسية الاقتصادية، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي، (الجامعة: حلب كلية الحقوق قسم القانون الدولي، سنة، 2013)، ص18.

[3] سهى شويحنة، نفس مرجع السابق، ص19.

ثانيا: الدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية التجارية:

التجارة الدولية هي عنصر أساسي في الاقتصاد العالمي، وتشهد العديد من الأنشطة الدبلوماسية توجها نحو تعزيز التجارة والترويج وتعريف الأماكن المتاحة للاستثمار في البلد الأم، يُطلق على هذا النوع من الدبلوماسية اسم "الدبلوماسية التجارية"، وهذه بعض الجوانب المتعلقة بالتجارة الدولية والاستثمار منها: – التوقعات الاقتصادية: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تصدر تقارير دورية حول التوقعات الاقتصادية العالمية، في عام2019، حذّرت المنظمة من حالة عدم اليقين التي تحيط بالتجارة والسياسة، وأشارت إلى أنه يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي، وتوقعت المنظمة أن يظل النمو ضعيفا وأن تتأثر التجارة والاستثمار.

الاستثمار في البنية التحتية: تعمل العديد من البلدان على تعزيز بيئة الاستثمار من خلال مبادرات متنوعة.[1]

ومن خلال الشرح نستخلص أن الدبلوماسية التجارية هي استخدام العوامل السياسية والاقتصادية بالطرق والأساليب الدبلوماسية بقصد تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية على الصعيدين المحلي والدولي، وتعتبر الدبلوماسية التجارية جزءاً من الدبلوماسية الاقتصادية الشاملة، وهي تشمل مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول وتحقيق مصالحها الوطنية في مجالات متعددة، نذكر منها ما يلي:

- **الترويج للمنتجات الوطنية:** تشمل للتعريف بالمنتجات والخدمات المحلية وزيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية.
- **دعم الشركات الوطنية للاستثمار في الخارج:** تشمل تقديم الدعم للشركات المحلية للتوسع في الأسواق الدولية والاستفادة من الفرص الاستثمارية.

[1] هاجر اوناف، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ودورها في العلاقات مع دول الساحل، مذكرة مقدّمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية، تخصص دراسات دبلوماسية، سنة2016/2015)، ص8.

- **جذب الاستثمارات الأجنبية إلى ارض الوطن:** تهدف إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة.
- **المشاركة في مناطق التبادل الحر:** تعمل على تعزيز التجارة الحرة وتسهيل حركة البضائع والخدمات بين الدول.[1]

الشكل رقم (01): يوضح الفرق بين الدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية التجارية:

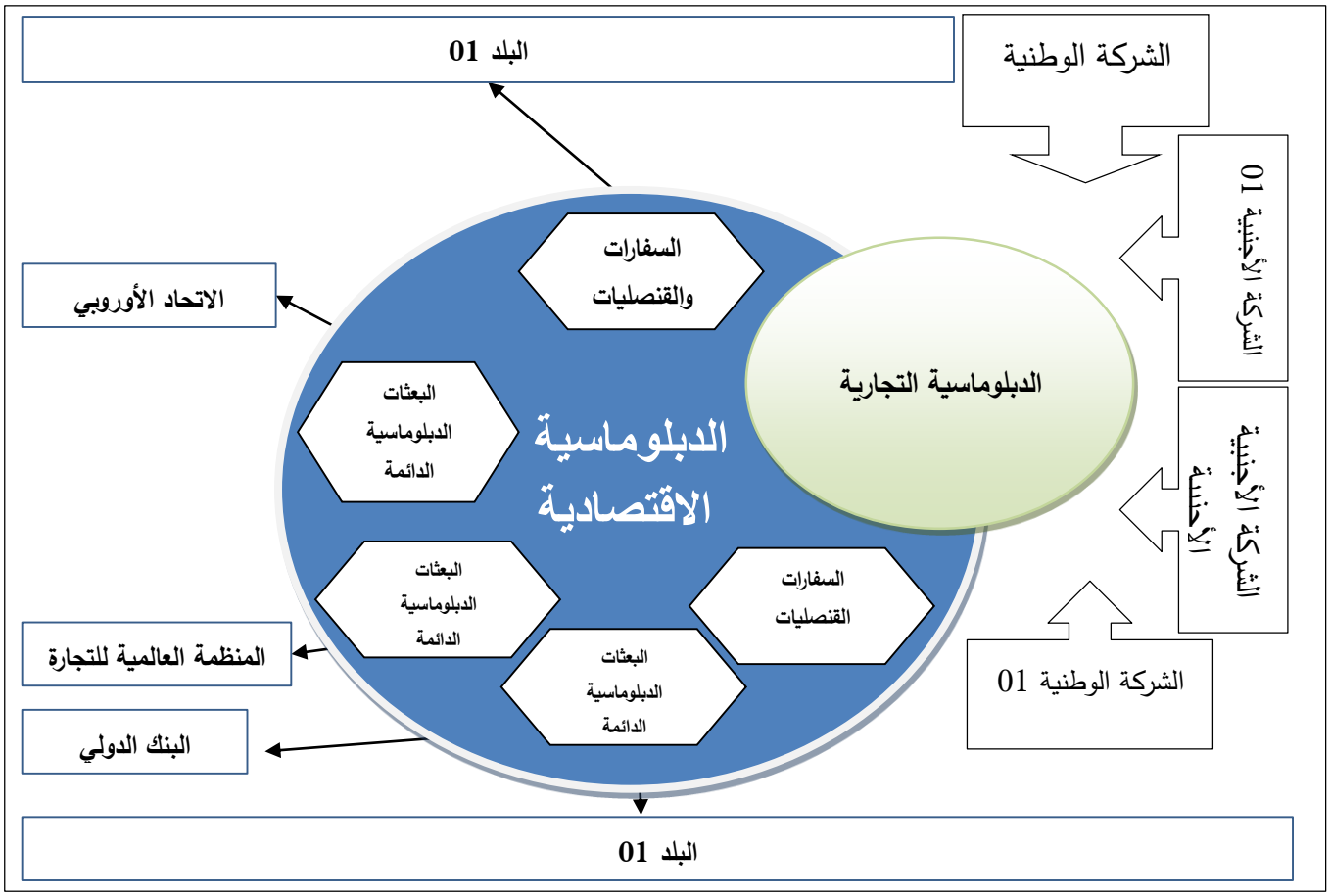

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على المرجع التالي: عممير عبد اللطيف، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من منظور "البر يكس" الفرص والتداعيات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تعاون دولي(جامعة أحمد بوقرة: كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم العلوم السياسية، سنة2023/2022)، ص23.

[1] هاجر اوناف، **مرجع سابق الذكر.**

ثالثا: الدبلوماسية الاقتصادية والإستراتيجية:

الإستراتيجية والدبلوماسية تشكلان جوانب مهمة في العلاقات الدولية، ولكنها يختلفان في الأساليب والأهداف، نذكرها كما يلي:

الإستراتيجية:

- تعني فن إدارة العمليات العسكرية أثناء الحرب.
- يتم التركيز على الصراع وحسم المصالح الكبرى.
- قد يكون الهدف من اللجوء إلى العنف هو تحقيق أهداف اقتصادية أو دعم الاقتصاد القومي.
- ترتكز على استخدام القوة العسكرية والإكراه لتحقيق أهداف معينة.

الدبلوماسية:

- تعني فن إدارة التعامل مع الوحدات السياسية.
- تستخدم القنوات السلمية مثل الإقناع والتفاوض وتقديم التنازلات.
- تهدف إلى الحوار والتواصل بين الدول والتوصل إلى نقاط وسط.
- تعتمد على العلاقات الدبلوماسية والتفاهم المشترك.

في الواقع، تعمل الدول على تحقيق أهدافها باستخدام كلا الأداتين ن قد يكون اللجوء إلى العنف ضروريا عندما تستنفد الطرق الدبلوماسية السلمية، قد تكون القوة العسكرية هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق المصالح الوطنية.[1]

المطلب الثالث: أنواع ومستويات الدبلوماسية الاقتصادية

أولا: أنواع الدبلوماسية الاقتصادية:

للدبلوماسية الاقتصادية أوجه كثير تختلف باختلاف الدول والأهداف التي تسعى لتحقيقها، وبشكل عام فإن ما تفرضه الممارسة العملية في الواقع تظهر أن الدبلوماسية الاقتصادية تأخذ

[1] سهى شويحنة، نفس المرجع السابق، ص19،20.

غالبا أحد الشكلين ،الجانب ألترهيبي في الاقتصاد والذي يشمل العقوبات الاقتصادية بما فيها فرض عقوبات مالية أو تجارية على دولة أخرى لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية، الحظر الاقتصادي ويتضمن منع التجارة او الاستثمار مع دولة معنية، الضغط الاقتصادي وذلك باستخدام القوة الاقتصادية لتحقيق تغيير في سياسات دولة أخرى، المقاطعة الاقتصادية وذلك من خلال تجنب التعامل التجاري مع دولة معينة، أما الشكل الثاني للدبلوماسية الاقتصادية فيأخذ الجانب الترغيبي في الاقتصاد من خلال شطب وإعادة جدولة الديون التي تساعد الدول على تخفيف أعباء ديونها من خلال تعديل شروط السداد، التكامل الاقتصادي الذي يقوم على تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول من خلال اتفاقيات التجارة والاستثمار، الامتيازات الاقتصادية وذلك بتقديم مزايا اقتصادية للدولة الشريكة، المساعدات الاقتصادية والمنح تقوم على تقديم مساعدات مالية للدول الفقيرة أو المتضررة، الأفضلية التجارية القائمة على منح مزايا تجارية لبعض الدول لتشجيع التبادل التجاري.[1]

الترغيب: الترغيب يعني منح المساعدات للدول المتعاونة، التي تتماشى سياستها مع مطالب الدولة المانحة.[2]

مثلا: قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات ضخمة لباكستان نظير خدماتها للأمريكيين في حرب أفغانستان منذ عام 2001، وبالتالي يشمل الترغيب المساعدات الاقتصادية، وهي عملية توظيف الموارد كأداة للتأثير في السلوك الداخلي والخارجي للدول الأخرى بهدف تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية، الهدف من ذلك هو تقديم إغراءات بدلاً من العقوبات، قد تكون هذه المساعدات على شكل هبات، وتعرف المساعدات الخارجية بأنها نقل للموارد الحقيقية من الدول الغنية والمؤسسات إلى الدول الأقل نمواً في العالم الثالث، يمكن أن تكون هذه المساعدات

[1] انتصار بنت سالم بن هوشيل السيابية، الدبلوماسية الاقتصادية دراسة في ضوء أحكام القانون الدولي، رسالة لاستكمال درجة الماجستير في القانون الدولي العام، (جامعة: المنصورة كلية الحقوق قسم القانون الدولي العام، سنة2020)، ص5.

[2] صلاح الدين حمد، مرجع سابق، ص23.

على شكل منح أو قروض، سواء من الدول أو المنظمات الدولية، على الرغم من تنوع المساعدات واختلافها من دولة إلى أخرى، إلا أنها تتأثر بدوافع سياسية أو اقتصادية.[1]

الترهيب: الترهيب هو نوع من أنواع الدبلوماسية الاقتصادية ذو المنحنى تصارعي، ويُطلق عليه مصطلح"الحرب الاقتصادية" أو "الحرب التجارية"، يُعّد الأخير من أدوات الصراع بين البلدان، وقد يكون بديلاً أو مقدمة للحرب الشاملة التي تشمل استخدام القوة العسكرية، عندما تشن دولة حرباً اقتصادية على دولة آخرين يُعّد ذلك أحد أدوات الصراع المستخدمة لإرغام الطرف الآخر على الخضوع للطرف الأول من خلال تحقيق مصالحه، تشمل الحرب الاقتصادية مجموعة من السياسات والأدوات الاقتصادية التي يمكن أن يستخدمها طرف أو أطراف العلاقة التصارعية ضد بعضهم البعض، من أهم هذه السياسات والأدوات الترهيبية:

- **فرض الرسوم الجمركية:** يتم فرض رسوم على واردات البلد الآخر بهدف تقليل تدفق السلع إليه.[2]
- **الحصار الاقتصادي الشامل:** يتم قطع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع البلد الهدف بشكل كامل.
- **سياسة الاحتكار:** يتم تقليل تدفق السلع أو الخدمات من البلد الهدف.
- **إغراق أسواق دول أخرى:** يتم زيادة الإنتاج وتصدير السلع بأسعار منخفضة لتأثير على السوق في البلد الهدف.
- **خطط لضمان التبعية الاقتصادية:** يتم تصميم السياسات لجعل البلد الهدف يعتمد اقتصادياً على البلد الهجومي.
- **إغراق الدول المعنية بالديون والفوائد:** يتم زيادة الديون والفوائد للبلد الهدف لتقويض اقتصاده.

[1] صلاح الدين حمد، مرجع نفسه، ص24.

[2] دانا على صالح البر زنجي، يعقوب مهدي عارف، مرجع سابق، ص53.

- **الحماية العسكرية:** يمكن استخدام القوة العسكرية كوسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية.

إذن العقوبات الاقتصادية هي تدابير وإجراءات تفرضها دول أو منظمات دولية على دول أو كيانات أخرى بناءاً على أعمال عدوانية أو تهديد للسلم الدولي تشمل هذه العقوبات حظرا على التجارة الدولية مع البلد المستهدف ن وقد تشمل أيضا على أنواع الأسلحة أو الطعام أو الأدوية أو المواد الخام، يعتبر استخدام العقوبات الاقتصادية الخيار الأخير قبل اللجوء على الخيارات العسكرية المباشرة، ويعتبرها البعض نوعاً "ملطفاً" من أنواع " التدخلات العسكرية" غير المباشرة، وتهدف هذه العقوبات إما لمعاقبة دولة ما على سياستها أو الضغط عليها لتغيير سلوكها في مجال معين.[1]

الشكل رقم (02): مخطط توضيحي لأنواع الدبلوماسية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحثة

[1] دانا على صالح البر زنجي، يعقوب مهدي عارف، مرجع سابق، ص54، 55.

ثانيا: مستويات الدبلوماسية الاقتصادية:

تتعدد مستويات الدبلوماسية الاقتصادية وفقاً لعدد الأطراف المشاركة في هذا العمل القانوني، ويمكن أن يكون مستوى الدبلوماسية الاقتصادية ثنائيا (بين دولتين)، إقليميا (بين دول في منطقة معينة)، جماعيا (بمشاركة مجموعة من الدول)، أو متعدد الأطراف (مع مشاركة عدة دول)، هذه التفاعلات بين المستويات تؤثر في صياغة القرارات والمواقف على مستويات أخرى.[1]

أولا: الدبلوماسية الثنائية: تُعد الدبلوماسية الثنائية ركيزة أساسية في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول، حيث تُبرم اتفاقيات رسمية بين دولتين أو مركزين اقتصاديين بهدف تحفيز التجارة المتبادلة، وتسيير حركة الأشخاص والأموال، والحد من الضرائب والرسوم الجمركية المزدوجة، بالإضافة إلى ذلك، تُعقد اتفاقيات غير رسمية بين الشركات والمؤسسات في كلا البلدين، والتي قد تميل لصالح الطرف الأقوى في المفاوضات، مما يُمكنه من استغلال الطرف الأضعف، على سبيل المثال، في اتفاقية بين دولة متقدمة وأخرى نامية، تكون القوى الاقتصادية غي متكافئة، وتكون المراكز الاقتصادية متفاوتة، وتكون المساومة الدولية لمصلحة الدول التي تستطيع أن تفرض شروطاً تتفق مع مصلحتها وهي الدولة المتقدمة، بينما الدولة الأخرى تقف عاجزة عن المساومة لضعفها وحاجتها إلى الاتفاقية، مما يجعلها مضطرة للتنازل عن بعض المزايا لصالح الدولة المتقدمة، هذا النوع من الاتفاقيات يُعرف أحيانا ب" الاستغلال الاقتصادي"، حيث يستفيد الطرف الأقوى من الطرف الأضعف، وهو أمر يُناقش بعناية للحفاظ على التوازن والعدالة في العلاقات الدولية.[2]

[1] انتصار بنت سالم بن هوشيل السيابية، مرجع سابق، ص13.

[2] أمينة بودريوة، تقييم وتحليل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا، مجلة جديد الاقتصاد، (المجلد18، العدد:01/2023)(31/12/2023)، ص139،138.

ثانيا: الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية: تكتسب الجوانب الإقليمية للدبلوماسية الاقتصادية أهمية متزايدة، حيث تُسهم الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية، رغم دوافعها السياسية غالباً في توفير إمكانية الوصول السريع إلى أسواق متعددة ومتجاورة، تُشجع الدول على تحرير الأنشطة الاقتصادية الوطنية ضمن إطار التكتلات الإقليمية، والتي تتألف عادةً من دول ذات مستويات متقاربة من التطور الاقتصادي وأولويات سياسية مشتركة، فالاتفاقيات الإقليمية قد تُعزز من قوة الدول الأعضاء في المفاوضات الدولية، مما يُمكنها من فتح الأسواق العالمية بشكل أكثر فعالية.[1]

ثالثا: الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف: في الدبلوماسية الاقتصادية التي تشارك فيها أطراف متعددة، تصبح عملية المساومة أكثر توازناً وفعالية في تحقيق اتفاقيات مرضية لجميع الأطراف كلما زاد عدد المشاركين وتنوعت مصالحهم، هذا التنوع يقلل من فرصة أي طرف واحد لفرض ضغوط على الآخرين ن بينما في الحالات التي يكون فيها عدد الأطراف قليلاً، تميل المساومة لتكون أقل توازناً، وذلك يعتمد على الفروق في القوة النسبية بين الأطراف المفاوضة، عندما يبدأ الدبلوماسيون في مفاوضاتهم، يمكنهم إتباع مبدأ المنفعة، المتبادلة، أو ما يعرف بمبدأ(اكسب ودع غيرك يكسب)، هنا يتم التركيز على تحقيق مصالح جميع الأطراف، حيث يجب على المفاوضين التعاون والعمل معاً للوصول إلى اتفاقيات تعود بالنفع على الجميع.[2]

رابعا: الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية: في مستوى الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية، يكون التركيز الدولي أقل مقارنة بالدبلوماسية الإقليمية أو الدبلوماسية متعددة الأطراف، في هذا النوع من الدبلوماسية، لا يُعتبر العامل الجغرافي معياراً للتجمع، بل تشترك فيه الدول ذات السياسات الاقتصادية المتشابهة أو المستويات الاقتصادية المتقاربة، تتخذ الدبلوماسية الاقتصادية

[1] سهى شويحنة، مرجع سابق، ص13.

[2] دور الدبلوماسية الاقتصادية في تطوير التجارة الدولية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، (المجلد السابع، العدد الأول، (2023/03/19)، ص3164 ،3165 .

الجماعية أشكالاً متنوعة مثل منظمة التعاون، مجموعة السبع، (OECD)، منظمة الكومنولث، وغيرها من التجمعات الاقتصادية الدولية، تهدف هذه الدبلوماسية إلى تحقيق هدفين رئيسيين: الأول هو توفير منتدى للأطراف المشاركة لإيجاد، حلول عبر الحكومات الوطنية للدول المعنية، والثاني هو إتاحة الفرصة للحكومات ذات التوجهات الاقتصادية المماثلة لتطوير أسس مشتركة تمكنها من التقدم في المجالات الأوسع والمتعددة الأطراف.[1]

[1] أمينة عمر، الموسوعة السياسية، الدبلوماسية الاقتصادية، نشر في 2020/07/18.

المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية

مفهوم التجارة الخارجية: تمثل التجارة الخارجية كل عمليات الاستيراد والتصدير التي تقوم بها الدولة وهذه الأنشطة تشمل تبادل السلع المنظورة وغير المنظورة بين الدول المختلفة بهدف تحقيق فوائد متبادلة، التجارة الخارجية تعتبر مختلفة عن التجارة الداخلية التي تقتصر على حدود الدولة الواحدة، أحياناً تُعرف بالتجارة الدولية أو العالمية، وتتضمن التجارة الخارجية تدفقات السلع المنظورة مثل المنتجات الصناعية والزراعية، الخدمات غير الملموسة مثل النقل الدولي، التأمين، السياحة، الخدمات المصرفية، حقوق الملكية، ونقل التكنولوجيا، ويمكن القول أن التجارة الخارجية هي حصيلة توسع عمليات التبادل الاقتصادي عبر الحدود الجغرافية، حيث تجاوزت الأسواق الحدود المحلية لتشمل مناطق متعددة ذات خصائص سياسية واجتماعية متنوعة، وبهذا لم تعد الأسواق محصورة في منطقة جغرافية معينة أو تابعة لمجتمع ونظام سياسي واحد، بل أصبحت الأسواق مفتوحة للتبادل التجاري السلعي والخدمي على المستوى العالمي، هذا التطور يمنح التجارة الدولية خصائص فريدة تميزها عن التجارة الداخلية التي تقتصر على النطاق الوطني للدولة، ومما سبق نستنتج أن التجارة الدولية تنطوي على عنصرين هامين هما:-**الاستيراد**، -**التصدير**.[1]

أهمية التجارة الخارجية: تُعد التجارة الخارجية من القطاعات الإستراتيجية لأي دولة، نظرا لأهميتها المتمثلة في:

- **زيادة الدخل القومي من خلال التجارة وتقسيم العمل:** التجارة الخارجية تساهم في زيادة الدخل القومي من خلال تحقيق التخصص وتقسيم العمل، عندما تتخصص الدول في إنتاج سلع معينة وتبادلها مع دول أخرى، يمكن أن يؤدي ذلك زياد الإنتاجية وبالتالي زيادة الدخل القومي

[1] التجارة الخارجية، معهد الدراسات المصرفية، العدد12، السلسة الثامنة، جويلية 2016، صفحة2.

- **تعزيز التعاون بين الدول:** التجارة الخارجية تعزز من التعاون بين الدول من خلال إقامة علاقات صادقة، هذه العلاقات تساعد في تبادل المعرفة والتكنولوجيا وتعزيز التعاون في مجموعة متنوعة من المجالات
- **الحصول على سلع وتصريف فائض الإنتاج:** التجارة الخارجية تساهم في توسيع الأسواق وتصريف فائض الإنتاج ن يمكن للدول أن تبيع منتجاتها في أسواق دول أخرى، مما يربط الدول والمنتجات بعضها البعض
- **الحصول على سلع بتكلفة أقل:** من خلال التجارة الخارجية، يمكن الحصول على سلعة بتكلفة أقل مما لو كانت تنتهجها محلياً وهذا يساهم في زيادة الربحية وتوفير الموارد
- **العولمة وتقصير المسافات:** العولمة تساهم في إزالة الحدود وتقصير المسافات تساعد في جعل العالم كقرية واحدة، مما يساهم في تبادل المعلومات والتكنولوجيا بين الدول
- **تحقيق التوازن في السوق الداخلية:** التجارة الخارجية تساهم في نقل التكنولوجيا والمعلومات الضرورية لبناء اقتصاديات قوية، يمكن للدول أن تستفيد من التكنولوجيا المتقدمة وتطبيقها في تطوير قطاعاتها المختلفة.[1]

تقاس أهمية التجارة الخارجية في الدولة بنسبة التجارة الخارجية بها إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك ما توضحه العلاقة التالي:

$$\textbf{أهمية التجارة الخارجية في الدولة} = \frac{\text{الواردات+الصادرات}}{\text{الإجمالي المحلي الناتج}} \times 100$$ [2]

[1] سعيد أحسن، مطبوعة بعنوان تقنيات التجارة الخارجية، (جامعة: عبد الحميد مهري قسنطينة2، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير 2020/2019)، ص6.

[2] سوسن عويسي، يمونة ريان صديقي، واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كورونا، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة المستر في العلوم التجارية تخصص: مالية وتجارة دولية، (جامعة 08 ماي 1945، قالمة2021/2020)، ص9.

المطلب الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية

التجارة الخارجية للجزائر في الفترة الممتدة من2017-2019:

القيمة: بالمليون دولار

البند	2017	2018	معدل التغيير بالمائة	2019	معدل التغيير بالمائة
الواردات	46.069	46.330	0.59	41.934	-9.5
الصادرات	35.191	41.797	18.77	35.824	-14.3
الميزان التجاري		-10.868		-6.111	
معدل تغطية الصادرات الواردات	76.7	90.2	85.4		

من الجدول الذي قدمته، يبدو أن الواردات الجزائرية قد شهدت تراجعاً بنسبة9.5بالمائة خلال عام 2019مقارنة بعام 2018 يعود هذا المرجع بشكل أساسي إلى الإجراءات حظر استيراد سيارات الركوب من الخارج، على الرغم من انخفاض الواردات بأكثر من4 مليارات دولار في عام2019، إلا أن قيمة الواردات الجزائرية لا تزال مرتفعة بالنسبة لبلد يبلغ عدد سكانه 44مليون نسمة، حيث وصلت إلى حوالي42مليار دولار في ذلك العام،ومن البيانات المستندة إلى الجدول الذي قدمته يبدو أن الصادرات الجزائرية قد شهدت تراجعا اكبر من الواردات، حيث انخفضت بنسبة تجاوزت 14% في عام2019، بلغت قيم الصادرات الجزائرية حوالي36 مليار دولار، مقارنةً بنحو 42مليار في العام السابق، يرجع هذا التراجع إلى تراجع حركة التجارة الدولية في أواخر عام2019بعد ظهور جائحة كورونا، على الرغم من نجاح الجزائر في تقليل العجز في الميزان التجاري بنسبة كبيرة في عام 2018(بعد أن بلغ هذا العجز في

عام2017 حوالي 11مليار دولا)، إلا أن العجز عاد للارتفاع مرة أخرى في عام2019 ليصل إلى حوالي 6مليارات دولار،وهذا أثّر سلباً على معدل تغطية الصادرات والواردات، حيث وصل85.4% بعد أن كانت 90.2بلمائة في العام السابق. [1]

التجارة الخارجية للجزائر خلال إحدى عشر شهراً مقارنة بين عامي2019 و2020.

القيمة: بالمليون دولار

البند	2019	2020	معدل التغيير
الواردات	38.412	31.404	-18.3%
الصادرات	33.065	21.546	-34.8%
الميزان التجاري	-5.357		-9.858
معدل تغطية الصادرات	86 %		68.6%

من خلال الجدول المقدم نلاحظ أن حجم الواردات الجزائرية انخفض في عام 2020 بنسبة 18.3% مقارنة بعام 2019، كما قدرت قيمة الواردات الجزائرية في عام 2020 حوالي31.4مليار دولار مقابل 38.4مليار دولار في العام السابق، يرجع هذا الانخفاض إلى تراجع الطلب العالمي على المحروقات، التي تشكل أكثر من 90%من إجمالي الصادرات الجزائرية.

أما بالنسبة للصادرات خلال نفس الفترة، فقد انخفضت بنسبة 35%، حيث أدت إلى تراجع قيمة الصادرات بأكثر من 11مليار دولار، ويرجع السبب الرئيسي إلى تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وحركة التجارة الدولية، وتراجع الطلب العالمي على هذه المنتجات اثر سلباً على الصادرات الجزائر. [2]

[1] د. ياسر قرني، دراسة تحليلية عن التجارة الخارجية الجزائرية، سفارة جمهورية مصر العربية مكتب التمثيل التجاري الجزائر، ص5،6.

[2] ياسر قرني، مرجع سابق، ص7.

العجز التجاري نتيجة لهذا الانخفاض في الصادرات، ارتفع العجز في الميزان التجاري الجزائري إلى حوالي 10 مليارات دولار خلال الإحدى عشر شهراً من عام 2020، مقارنة بـ 5.5 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق.

هذه الأرقام تعكس تأثير الأحداث العالمية على الاقتصاد الجزائري، وتظهر أهمية تنويع مصادر الإيرادات وتطوير القطاعات الأخرى.[1]

المطلب الثالث: أهداف التجارة الخارجية الجزائرية

تسعى الجزائر من خلال تحرير تجارتها الخارجية ومواجهة التحديات اقتصادية إلى تنويع مصادر الدخل والاعتماد على قطاعات أخرى بعيدة عن المحروقات[2] وذلك عبر الخطوات التالية:

- **الإعداد لمرحلة ما بعد البترول:** يعد قطاع لمحروقات جزءاً هاماً من الاقتصاد الجزائري، حيث يمثل مايقارب98%من إجمالي الصادرات، وبالتالي يلعب دورا هاما في تمويل ميزانية الدولة وتجارتها الخارجية ومع ذلك يعتبر هذا الاعتماد على النفط والغاز ثابتاً مؤقتاً مما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة لتقلبات أسعار النفط ومن أجل التحضير لمرحلة ما بعد البترول يجب أن تبحث الجزائر عن بدائل أخرى للتمويل وتنويع مصادر الإيرادات هذا يشمل العمل على تحقيق توازن في ميزان المدفوعات من خلال تنويع الصادرات وتحسين القيمة المضافة للمنتجات المصدرة، وبالتالي يجب أن تتبنى الجزائر سياسات اقتصادية مستدامة في تحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من تأثير تقلبات أسعار النفط
- **التحكم في التضخم:** يُعد التضخم تحدياً اقتصادياً يؤثر على قوة الشراء واستقرار الأسعار للتحكم في التضخم يمكن إتباع الإجراءات التالية: تساهم السياسة النقدية في تنظيم كمية

[1] د. ياسر قرني، المكان نفسه.

[2] أ.م صراوي منيرة، د. يوسف رشيد، واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر، مجلة دفاتر بواد كس، العدد رقم07/مارس2017،ص141.

النقود المتداولة والحفاظ على استقرار مستويات الأسعار، يمكن توجيه وسائل السياسة المالية نحو تقليل الإنفاق العام وزيادة الإيرادات من الضرائب للتحكم في الفائض النقدي، يجب أن تعمل الجزائر على تنويع قاعدة اقتصادها من خلال تطوير قطاعات أخرى بجانب النفط والغاز، كما يجب أن تستثمر الجزائر في توسيع وتنويع قدراتها الإنتاجية لتحقيق التنمية المستدامة وتجاوز التحديات الاقتصادية.

- تحسين الجودة: في الماضي كانت المؤسسات الوطنية تركز بشكل رئيسي على الإنتاج الكمي دون النظر إلى الجودة، ومع ذلك أصبح من الضروري الآن أن يكون المنتج ذو جودة عالية وقابل للبيع بسعر يرضي المنتج المستهلك ن يترتب على تحقيق الجودة في المنتج أهداف متعددة، منها تحسين الحالة المالية للمؤسسة وضمان تنافسية الأسعار.[1]

[1] أ.مصراوي منيرة، د.يوسف رشيد، مرجع سابق ذكر، ص142.

المبحث الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

المطلب الأول: تاريخ الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

إن المتتبع لمسار الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الاقتصادي يرى أنها ركزت على تحقيق الاستقلال الحقيقي والتحرر الاقتصادي، وذلك في مسار دبلوماسي متعدد الجوانب أهمها:

تأمين البترول وعملية التأميم: – في 24 فيفري 1971 نجحت الجزائر في تأميم قطاع البترول، مما أدى إلى تحقيق مكاسب وطنية هامة، هذه الخطوة أتاحت للجزائر الفرصة لتعزيز دورها على الساحة الدولية

استضافة القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز: استضافة الجزائر القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز في إطار الدبلوماسية الاقتصادية، تمثلت هذه القمة في رفع راية العالم الثالث من أجل الاستقلال الحقيق والتحرر الاقتصادي

البيانات السياسية والاقتصادية: أصدرت القمة بياناً سياسياً يركز على قضايا التحرر في العالم وأهمية دعمها، كما احتوى البيان الاقتصادي على توصيات مهمة، مثل مراقبة نشاطات الشركات متعددة الجنسيات والدفاع عن مصالح الدول المنتجة للمواد الأولية

دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة: دعت الجزائر إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لدراسة قضايا المواد الأولية، في 10افريل 1974انعقدت هذه الدورة وأصدرت وثيقتين هامتين تمثلتا في امتداد لقرارات قمة الجزائر لحركة عدم الانحياز

إقامة نظام اقتصادي دولي جديد: تم الإعلان عن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وهو جزء من جهود الجزائر لتحقيق التحرر الاقتصادي

برنامج عمل لإقامة نظام اقتصادي جديد: تم تطوير برنامج عمل لإقامة نظام اقتصادي جديد يعزز مصالح الدول المنتجة للمواد الأولية [1]

[1] فيروز مزياني، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الدولية والإقليمية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، (المجلد08/العدد15/جويلية2019)، ص201،200.

في نوفمبر 1973، استضافت الجزائر القمة العربية السادسة وخلال هذه القمة، صادقت على قرارين مهمين لإنشاء مؤسستين تهدفان إلى دعم التنمية وتعزيز التعاون بين الدول العربية والإفريقية: بإنشاء البنك العربي للتنمية الاقتصادية لأفريقيا عام1974 بقرار من مؤتمر وزراء النفط العربي إذ يهدف البنك إلى تقديم المعونة الفنية والتمويلية للدول الإفريقية من خلال إيفاد الخبراء وتقديم المنح الدراسية والتدريبية، تم إنشاء الصندوق العربي للدعم التقني للدول العربي والإفريقية إذ يهدف الصندوق إلى تقديم المعونة الفنية للدول الإفريقية من خلال إرسال الخبراء وتقديم المساعدات في مجالات متعددة، بالإضافة إلى ذلك اهتمت الجزائر بإصلاح المنظمات الدولية القائمة خاصة فيما يتعلق بتكفل مشاكل التنمية، وقدمت الجزائر اقتراحاً لإصلاح الأمم المتحدة من خلال قرار رقم3362في دورتها ال29لعام1974، هذا القرار كان يهدف إلى دمقرطة المنظمات الدولية التي تهيمن عليها القوى الكبرى، كما أبرمت الجزائر اتفاقاً تعاونياً مع الجماعة الأوروبية عام 1977، ودخل هذا الاتفاق حيّز التنفيذ في عام1978، بموجب هذا الاتفاق تتمتع الجزائر بمزايا تفضيلية لصادرات الصناعي وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الموقعة على إعلان برشلونة عام1995، والتزمت بالمبادئ التي أقرها وخاصةً ما يتعلق بتأسيس منظمة التجارة الحرة سنة 2010.[1]

تاريخ الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية منذ عام1999:سعت الجزائر جاهدةً لتعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق أهداف الحوار بين الشمال والجنوب، تعمل على مستويات إقليمية ودولية وتحظى بأهمية خاصة في مجموعةال77، حيث شغلت منصب رئيس هذه المجموعة بالتناوب مع الصين في عام2012، ومن أبرز هذه التجليات للنشاط الدبلوماسي الاقتصادي للجزائر في إفريقيا،نجد: –مبادرة النيباد التي تمثلت في إعداد خطة تنموية لإفريقيا تعرف باسم الألفية

[1] فيروز مزياني، المكان نفسه.

الجديدة وركزت عل قطاعات محددة مثل التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والاتصالات وتعزيز الأمان، [1]

- الدور في منظمة الأوبك: في 18سبتمبر2016 أسهمت الجزائر في اجتماع منظمة الأوبك بالجزائر وتم الاتفاق على تخفيض إنتاج النفط إلى مستوى يتراوح بين32،33 مليون برميل يومياً بهدف استعادة توازن سوق النفط.
- العلاقات الثنائية والمشاريع التنموية: قامت الجزائر بمسح الديون لـ 14دولة افريقية عضو في الاتحاد الإفريقي وبمبلغ يقدر بـ 902 مليون دينار، تمثلت تلك الدول في (البنين، الكونغو، بوركينافاسو، الكونغو، إثيوبيا، غينيا، موريتانيا، مالي، موزنبيق، النيجر، ساوت ومي، برنسين، النيجر، السنغال، وتنزانيا) كما وقعت اتفاقيات ثنائية مع دول افريقية.[2]

المطلب الثاني: مراحل تطور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

منذ استقلال الجزائر، عملت الحكومة على تطوير برامج للتنمية الاقتصادية، تم وضع الخطط والاتفاقيات لتحديد الاتجاهات العامة للتنمية فيما يلي المراحل الرئيسية في تطور البرامج الاقتصادية الجزائرية:

بعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي لم تكن هناك صناعة جزائرية تذكر في ظل غياب اقتصاد قائم، كان على القيادة السياسية أن تتدخل من خلال توظيف المؤسسات الموجودة آنذاك وخلق جهاز إداري قادر على التكيف، تجسدت هذه الأيديولوجية من خلال مستندات مثل بيان نوفمبر1954، مؤتمر الصومام 1956، برنامج طرابلس 1962، وميثاق الجزائر 1964.[3]

[1] فيروز مزياني، مرجع سابق، ص202.

[2] فيروز مزياني، مكان نفسه.

[3] د.بن عيسى بن علية، زيتوني عبد القادر، تطور المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر وحتمية تطبيق الحكم الراشد، مجلة المنتدى للأبحاث والدراسات الاقتصادية، (العدد الرابع، ديسمبر2018)، ص49-50.

كان حزب جبهة التحرير الوطني يسعى إلى تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية والشعبية وبناء مجتمع اشتراكي في الجزائر، تُعد تجربة التسيير الذاتي الصناعي والفلاحين كانت نتيجة الظروف التي عاشها لاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال، وبتطبيق نظام التسيير الذاتي بموجب مرسوم22مارس1962 على الوحدات الصناعية والزراعية لم يكن تطبيقاً للأيديولوجية بشكل واضح مسبقاً، ولكنه كان أمراً واقعياً نتيجة لظاهرة الأملاك الشاغرة التي نشأت بسبب الهجرة الجماعية للأوروبيين بعد استقلال الجزائر، ما يمكن استنتاجه في هذه الفترة هو الأهداف العامة لإستراتيجية التنمية الوطنية التي تتمثل في:

- **التوسع في عمليات التأميم:** تمثل استرداد الملكية للدولة من الشركات الأجنبية، وكان التركيز الرئيسي في هذا السياق على القطاع الصناعي، حيث كان يعتبر المحرك الرئيسي لعمليات لتصنيع المستهدفة في تلك الفترة.
- **خلق مؤسسات وطنية بديلة:** تم إنشاء مؤسسات وطنية لتحل محل الشركات الأجنبية المستأجرة، كانت هذه المؤسسات تلعب دوراً مهماً في عمليات البناء والتشييد لمواكبة مخططات التنمية الوطنية.
- **تعزيز دور البرامج الاقتصادية:** تم اعتبار المؤسسات العمومية كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتم تبني نموذج منفردة للتنمية المستقلة، وتم التركيز على تعزيز وجود المؤسسات العمومية كهدف في حد ذاته.

مرحلة التسيير الاشتراكي للبرامج الاقتصادية: شهدت البرامج الاقتصادية الجزائرية تحولات هيكلية بعد صدور قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات، وأصبحت هذه المؤسسات تُعرف الآن باسم المؤسسات الاشتراكية، تم تطبيق النظام الاشتراكي فعلياً في5-6 نوفمبر 1971 من خلال وثيقة رسمية تنظم تسيير المؤسسات العمومية بشكل جماعي وفقاً لمبادئ الاشتراكية.[1]

[1] د. بن عيسى بن علية، زيتوني عبد القادر، مرجع سابق، ص51.

الهدف من هذا النظام كان تطبيق مبادئ الاشتراكية في إدارة المؤسسات الوطنية، وخاصة مبدأ مشاركة العمال في الإدارة والتسيير، ثم تجاوزت علاقات العمل السلعية التي تعتمد على الأجر حيث أصبحت العامل منتجاً ومديراً في نفس الوقت وتم تطبيق النظام الاشتراكي في المؤسسات الاشتراكية والتي تعتبر ملكاً للدولة التابعة للقطاع العام، قامت الدولة بالاستثمار في هذه المؤسسات وشارك العمال في إدارتها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تضمنت هذه البرامج الاقتصادية وحدة أو عدة وحدات، كما تميز النظام الاشتراكي في هذه الفترة بمركزية التخطيط الشامل واتخاذ القرارات بهدف القضاء على الفوضوية الاقتصادية.

مرحلة إعادة الهيكلة الاقتصادية: بدأت في الثمانينات هذه المرحلة كانت تهدف إلى تحسين الكفاءة والتخصص في المؤسسات القطاع العام إلى مؤسسات الحكومية، تمثلت في تحويل مؤسسات القطاع العام إلى مؤسسات صغيرة الحجم وأكثر تخصصاً وكفاءة، وقد شملت هذه السياسة أيضاً استبدال الشركة الوطنية بعدد كبير من المؤسسات الأصغر حجماً وأكثر تخصصاً.

استقلالية البرامج الاقتصادية: هذه الخطوة كانت محاولة لإعادة البرامج الاقتصادية الجزائرية على مسارها وتعزيز مكانتها الحقيقية وكان الهدف الرئيسي هو تحقيق الكفاءة والتخصص في المؤسسات العمومية من خلال تفعيل آليات علمية وتقنية للإدارة بعد تطهير المؤسسات مالياً، وتم تجسيد هذه المحاولة بشكل جدي لتحقيق أهداف إعادة الهيكلة

مرحلة إعادة الهيكلة وصولا لمرحلة الخوصصة: بعد فشل الإصلاحات الاقتصادية السابقة، كان الضروري إتباع سياسة إصلاحية جديدة، تمثلت هذه السياسة في إطار إعادة الهيكلة، والتي تهدف إلى الوفاء بالتزامات المبرمة مع صندوق النقد الدولي، هذه الخطوة تهدف لتحسين الأداء الاقتصادي.[1]

[1] د.بن عيسى بن علية، زيتوني عبد القادر، ص52، 53.

المطلب الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية كآلية لدعم سياسة الخارجية الجزائرية

لقد أضحى البعد الاقتصادي أمراً مهما للدبلوماسية الجزائرية من منطلق أنه أصبح عاملا مهما في تشجيع حركة التجارة الخارجية الذي يُعد جزءاً أساسيا من السياسة الاقتصادية للبلد، من خلال تشجيع الصادرات والواردات، يمكن للجزائر تحقيق توازن تجاري وتعزيز النمو الاقتصادي، كما يجب على وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية العمل على تسهيل العلاقات التجارية مع دول أخرى وتوسيع قاعدة العملاء والشركاء التجاريين، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدراً مهماً لتطوير الاقتصاد ويمكن إن تساهم في نقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل وتعزيز الإنتاجية، ويجب على الوزارة العمل على تحسين بيئة الاستثمار في الجزائر وتقديم الحوافز للشركات الأجنبية للاستثمار في البلاد، بالإضافة إلى آلية الترويج للمنتجات الجزائرية إذ يجب أن تكون الوزارة سفيراً للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية ويمكن أن تساهم في تعزيز العلامة التجارية للبلاد وزيادة الطلب على المنتجات الجزائرية، ويمكن استخدام الدبلوماسية الاقتصادية كآلية لتنظيم معارض وفعاليات ترويجية للمنتجات الجزائرية.

يبدو أن مهندسي الدبلوماسية الجزائرية قد أدركوا أهمية البعد الاقتصادي في تحقيق مصالح البلاد في الخارج وذلك من خلال النقاط المهمة:

- **التكيف مع التغيرات الاقتصادية:** يجب أن يكون للجزائر إستراتيجية اقتصادية قائمة على تحليل دقيق للأوضاع الاقتصادية العالمية والإقليمية.
- **الدبلوماسية الاقتصادية كآلية رئيسية:** يمكن أن تكون الدبلوماسية الاقتصادية أداة قوية لتنفيذ السياسة الخارجية، من خلال تعزيز العلاقات التجارية[1]

[1] فارس قرة، طلال لموشي، التوجه الجديد للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو منطقة التجارة الحرة الإفريقية: الحوافز والرهانات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،(المجلد/12، العدد/01/جانفي 2023)، ص50.

وجذب الاستثمارات، ويجب أن تعمل الوزارة على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الشريكة وتوسيع قاعدة العملاء والمستثمرين.

- التوازن بين الدبلوماسية التقليدية والاقتصادية: يجب أن يكون هناك توازن بين الدبلوماسية التقليدية والاقتصادية ويمكن أن تكون الدبلوماسية الاقتصادية إضافة قوية للأدوات المتاحة للجزائر في تحقيق أهدافها الخارجية ن يجب أن يعمل الدبلوماسيون على تنسيق جهودهم وتبادل المعلومات بين القطاعين الاقتصادي والدبلوماسي.

يعتبر المرسوم الرئيس رقم02-406 الصادر في 26نوفمبر 2020 من أهم المراسيم التي تحدد صلاحيات السفراء في المجال الاقتصادي، وفقاً للمادة 9من هذا المرسوم: يتعين على السفير العمل على تطوير العلاقات الاقتصادية وتعزيز التبادل التجاري والشراكة مع مؤسسات بلد الاعتماد، في الواقع يعتبر دور السفير في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدان أمراً حتمياً، يقوم السفير بالتواصل مع المسئولين ورجال الأعمال في بلد الاعتماد لتعزيز التبادل التجاري والاستثمارات والتعاون في مجموعة متنوعة من المجالات الاقتصادية، ويمكن أن يشمل ذلك تسهيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزيز التجارة الثنائية، وتطوير العلاقات الصناعية والتكنولوجية

تم إصدار المرسوم الرئاسي20-42 الذي تضمن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي والتي تأسست في 12فيفري2020 ومقرها الجزائر العاصمة، دورها يتمثل في التعزيز التعاون الدولي والتضامن مع دول العالم في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك الاقتصادي، الاجتماعين الثقافي، الديني، التربوي، العلمي،والتقني ومن مهامها: تطوير التعاون مع المنظمات الدولية للتعاون والتنمية، المتابعة التقنية والمالية للمشاريع والتعاون الدولي، تكون الجزائريين في الخارج وتكوين الأجانب في الجزائر.[1]

[1] فارس قرة، طلال لموشي، مرجع سابق، ص51.

الفصل الثاني

الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في القارة الإفريقية

مدخل إلى الفصل الثاني:

تشمل الدراسة في هذا الفصل على الأهمية الجيو اقتصادية للقارة الإفريقية وكذا الأهمية الاقتصادية للجزائر في القارة الإفريقية لكونها تحتل مركزا محوريا وفاعلا دبلوماسيا هاما في القارة، وواقع الاستثمار والشراكة الجزائرية مع دول افريقيا التي تشمل المبادلات التجارية(الصادرات والواردات)، بالإضافة إلى مساعي الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تحرير منطقة التجارة الحرة الإفريقية بإنشاء المشاريع التي تعزز العلاقات بين الجزائر ودول افريقيا وتشجيع الاستثمار في المنطقة.

سنبرز هذه النقاط في المباحث التالية:

المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول افريقيا

المبحث الثاني: إستراتيجية الجزائر في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في افريقيا

المبحث الثالث: تفعيل الجزائر للتجارة الحرة في افريقيا

المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول إفريقيا

المطلب الأول: الأهمية الجيو-اقتصادية للقارة الإفريقية

تتمتع القارة الأفريقية بأهمية اقتصادية، ليس لكونها سوقاً واسعة فقط، بل هذا ما أقرته منظمة البنك الدولي، أكدت أن معظم دول أنها زاخرة بالمواد والثروات الطبيعية، والأراضي الزراعية الشاسعة، والغابات الكثيفة، والمياه العذبة، فضلا عن الاحتياطات العائلة من النفط والغاز الطبيعي والفحم، والخامات الإستراتيجية المتنوعة إذ تمتلك وفقا لتقديرات اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، حوالي54%من احتياطات العالم من البلاتين،78%من الماس،40%من الكروم،28%من المنجنيز، و50%من الكوبالت، 40%من البوكسايت، و13%من الثوريون والورانيوم، والكولتان المستخدم في تصنيع الهواتف المحمولة، كما تمتلك مابين20و25%من إمكانات الطاقة الكهرومائية بالعالم غير المستغلة بالكامل، ناهيك عن الكميات الضخمة من خامات الحديد والقصدير والزنك والرصاص والنيكل غير المستعملة، كما أن65%و75%من سكان القارة الإفريقية يعيشون في المناطق الريفية، ويعتمدون على الأنشطة الزراعية والرعوية لتأمين دخلهم، الصادرات الزراعية، مثل البن والكاكاو والقطن والفول السوداني، تسهم بحوالي40%مت تدفقات النقد الأجنبي لمعظم دول إفريقيا[1]

[1] د.سعيد الصباغ، سلسلة إيران تجاه القرن الإفريقي وشرق إفريقيا في ضوء إستراتيجية الخطوة الثانية 2019 2023، مجلة الدراسات الإفريقية، (المجلد46، العدد01، ج 01، يناير2024)، ص240، 241.

الجدول رقم (01): يوضح نسبة الموارد الطبيعية للقارة الافرايقية

	المواد الطبيعية والمعادن	الطاقة	الزراعة والريف
النسبة المئوية	54% البلاتين 40% الكروم 78% الماس، 28% المجنيز، 40% بوكاسيت، 50% كوباليت، 13% النحاس، 65% ذهب، 30% الثوريوم واليورانيوم.	20% و25% من الطاقة المستهلكة	65% و70% من سكان إفريقيا يقطنون مناطق ريفية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير الصادر عن اللجنة الاقتصادية الإفريقية.

إفريقيا هي ثاني أكبر قارة في العالم من حيث المساحة، حيث تبلغ مساحتها حوالي30مليون كيلومتر مربع، إنها قارة ضخمة بكل المقاييس، مع جغرافيتها المتنوعة والمعقدة، تتميز إفريقيا بتنوع سكانها من حيث الأعراق واللغات والديانات والثقافات، كما تحتوي على ثروات طبيعية هائلة من مناجم ومعادن وموارد أخرى،موقعها الجغرافي الاستراتيجي يجعلها معبراً للسلع والخدمات بين القارات، وتشير التوقعات الإحصائية إلى أن سوق إفريقيا الداخلي سيضم أكثر من ملياري نسمة بحلول عام2050، حيث ستشكل حوالي22%من سكان العالم،[1]

القارة الإفريقية تمتلك نحو600مليون هكتار من الأراضي غير المزروعة، وهذا يعادل نصف الأراضي الخصبة التي لم يتم استغلالها على الصعيد العالمي، ومن الجدير بالذكر أن الغابات تشكل أكثر من 23%من مساحة القارة، هذه الأراضي الخصبة والمتاحة تمثل فرصاً كبيرة لتحقيق التنمية الزراعية والاقتصادية في المنطقة.

[1] صورية تريمة، البعد الستراتيجي للدبلوماسية الاقتصادية في تفعيل العلاقات الجزائرية الإفريقية، مجلة الناقد للدراسات السياسية،(المجلد:06، العدد:02، تاريخ النشر2022/10/10)، ص 553.

يمكن تحقيق ذلك من خلال توفير الدعم للمزارعين ارعين للري واستخدام بذورعالية الجودة والأسمدة.[1]

الخريطة رقم (01): تُظهر قارة إفريقيا بتوزيع مختلف للموارد الطبيعية، والبيانات الموجودة على الخريطة تشمل الرموز المنتشرة على الخريطة وجود معادن ونفط ومنتجات زراعية.

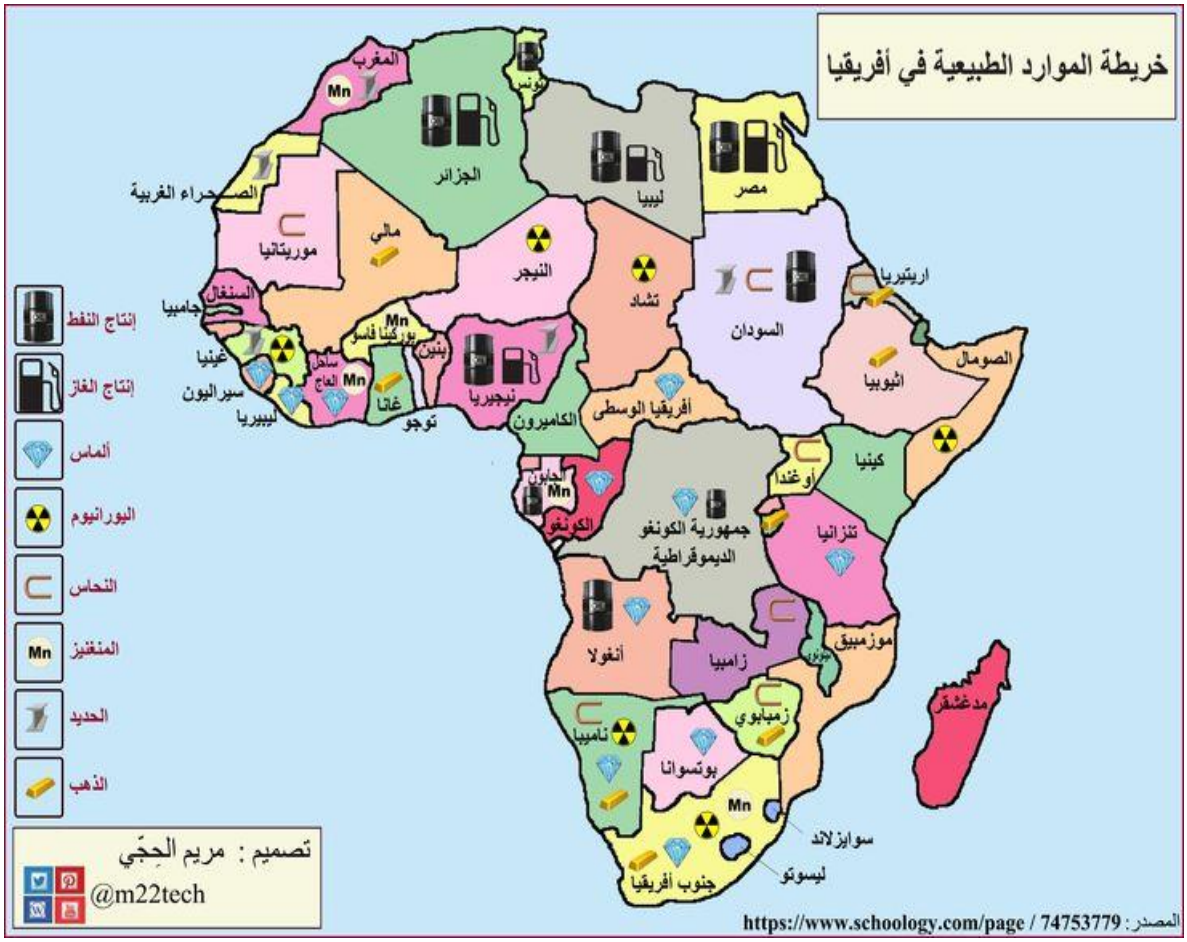

المطلب الثاني: الأهمية جيو الاقتصادية للجزائر في إفريقيا

تحتل الجزائر كفاعل دولي وضعاً دبلوماسيا محورياً هاماً، ويفسر الموقع الجغرافي جانبا من هذه الأهمية،إذ تبلغ مساحة الجزائر حوالي2381741كلم مربع، مما يجعلها أكبر دولة في إفريقيا، تقع الجزائر بين تونس والمغرب، وتمتد من البحر الأبيض المتوسط إلى عمق القارة الإفريقية تحدها ليبيا من الشرق، وتونس من الشمال الشرقي، والمغرب من الشمال الغربي،

[1] صورية تريمة، مرجع سابق، ص554.

تحيط بالجزائر حدود برية تبلغ حوالي6300كليمترمربع، وحدود بحرية تبلغ1200كليمترمربع على البحر الأبيض المتوسط، تتنوع التضاريس في الجزائر من الشمال إلى الجنوب، تمتد من سهول ساحلية إلى هضاب عالية ثم الصحراء، تشكل هذه التضاريس عاملاً مهماً في فهم التحولات السياسية والعسكرية على مر التاريخ، بالإضافة إلى ذلك قال الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي في عام1963 إن الجزائر هي:"مفتاح شمال إفريقيا"، مما يُظهر أهمية موقعا الاستراتيجي، فالجزائر تحمل تاريخاً غنياً وتعتبر محطة مهمة على الخريطة العالمية.[1]

البعد الاقتصادي للجزائر في إفريقيا: نظراً لاستراتيجة الجزائر الطموحة تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية داخلية وتوسيع نفوذها السياسي والاقتصادي جنوباً.[2]

في هذا السياق، تعتمد الجزائر على ما يُعرف بالدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز حضورها في إفريقيا جنوب الصحراء، هذه الاستراتيجية تهدف إلى تأمين أسواق جديدة لإنتاجها الصناعي وتحقيق تنمية إقتصادية في الجزائر، كما شهدت الجزائر نمو اقتصادي هشاً خلال عام2021الذي اعتمد بشكل كبير على تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية لتعزيز النمو في القطاع الخاص واستعادة التوازنات في الاقتصاد الكلي، كما وصل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة3.7%في 2021و2.5%في 2022، هذه الجهود تعكس التزام الجزائر بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع شركائها في القارة الأفريقية، هذه الخطوات تعزز مكانة البلد على المستوى الدولي وتساهم في الأمن والاستقرار في منطقة الحوض البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا وخارجها وبالتالي تسعى الجزائر إلى تحقيق توازن بين الأبعاد السياسية والاقتصادية من خلال إستراتجيتها الدبلوماسية.[3]

تزخر الجزائر بثروات طبيعية هائلة، خصوصا مصادر الطاقة فهي تمتلك ثالث أكبر احتياطي نفطي في إفريقيا، حيث يبلغ حجمه حوالي12.3مليار برميل، بالإضافة إلى الغاز الطبيعي

[1] جهاد الغرام، الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا، المحددات والأبعاد، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، 2016، ص 170، 171.

[2] صورية تريمة، مرجع سابق، ص553.

[3] صورية تريمة، مرجع سابق،533.

في إفريقيا، بحوالي161.7مليار متر مكعب كما تزخر بثروات حيوانية ونباتية تشمل الغابات، الصحاري، البحار، والمزارع والثروة الزراعية تشمل الحبوب والخضروات، وحسب آخر إحصاء رسمي يبلغ عدد سكان الجزائر حوالي38.7مليون نسمة.[1]

وتبلغ القوة العاملة حوالي1528مليون نسمة، نسبة الشباب (اقل من 30نسمة) تصل إلى70% أقل من 15 سنة.[2]

آفاق الاقتصاد الجزائري بعد تصنيفه الثالث إفريقيا:

وضع صندوق النقد الدولي الجزائر في المرتبة الثالثة، ضمن أهم اقتصاديات إفريقيا رسمياً عام2024، وهذا التصنيف يأتي بعد جنوب إفريقيا ومصر، حيث تجاوزت الجزائر نيجيريا التي جاءت هذه المرة في المرتبة الرابعة، وقّدر الناتج الداخلي الخام للجزائر هذا العام بنحو266.78مليار دولار، ومن المتوقع أن تشهد نسبة نمو تقدر بحوالي 3.8%خلال عام2024 هذا التصنيف يعكس الأداء الاقتصادي للبلاد، ويأتي ذلك في وقت تعيين الرئيس عبد المجيد تبون، في آخر حوار للإعلام المحلي أن يفوق الناتج الإجمالي400مليار دولار خلال النصف الأول من عام2026، هذا التوقع يأتي في ظل تفاؤل المختصين بالاقتصاد، حيث يتوقعون نمواً بنسبة 4% على الأقل، من جهة أخرى أعلنت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار تسجيل6600مشروع حتى نهاية شهر مارس بقيمة تقارب 3200 مليار دينار (24مليار دولار).[3]

يشير الخبير الاقتصادي والملي عبد المجيد البركة إلى أن الجزائر تمتلك مصادر للنمو تتوازن مع مسار دخل اقتصادي مرتفع، وذلك مع بداية التعافي من تداعيات جائحة كورونا، وهذا

[1] جهاد الغرام، مرجع سابق، ص171.

[2] جهاد الغرام، المكان نفسه.

[3] عبد الحكيم حذاقة، ما آفاق الاقتصاد الجزائري بعد تصنيفه ثالثا في إفريقيا؟، اقتصاد/ العالم العربي، نشر بتاريخ2024/04/30،في: https://www.aljazeera.net/ تاريخ الاطلاع2024/05/06، على الساعة18:36.

يمكن أن يكون إشارة إيجابية نحو تحسن الوضع الاقتصادي في البلاد مثلما تبينه الأرقام التالية:

العام	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
النسبة%	-5.1%	3.4%	3.2%	3.8%	4.2%	3.9%	4.0%

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام مؤشرات النمو الاقتصادي

أشار الخبير في تصريح للجزيرة نت إلى أن معدل تراكم الأصول الثابتة في الجزائر يتراوح بين30% و40%، في حين أن المتوسط يبلغ 27%، وذكر أن الوتيرة متزايدة للإنفاق العمومي، خاصة منذ عام2023، تبلغ 43.7% من الناتج المحلي الخام، بعدما كانت عام2022 عند31%، ومن المتوقع أن يستمر هذا الارتفاع في عامي2024و2025 ليبلغ 34%و41.9%على التوالي من الناتج المحلي الخام، ومن بين عوامل التقدم أيضاً تحسن أداء القطاعات المترابطة بشكل كبير، مثل الصناعة، حيث ستزيد مساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي من7.5%في عام2024إلى 5%في عام2026، والأمر مماثل بالنسبة للقطاع الزراعي، الذي يتجاوز مساهمته5%، وأكد المتحدث وجود إرادة جادة في محاربة الفساد، مما أدى إلى تحسين تصنيف الجزائر في مؤشر مدركات الفساد لعام2023بمقدار 8درجات مرة واحدة، وأوضح خبير الاقتصاد الصناعي عمار تُو وهو وزير سابق في تصريح- للجزيرة نت – أن تلك المؤشرات انعكست بالإيجاب على تسارع نمو الناتج الداخلي والإجمالي والفردي:[1]

العام	2022	2023	2024
الناتج الداخلي الإجمالي	195مليار دولار	224.1مليارردولار	266.78مليارردولار
الناتج الداخلي الفردي	4299.9دولار	5074.7دولار	5799.6دولار

[1] عبد الحكيم حذاقة، مرجع سابق.

ويظهر من خلال المؤشر تطور الناتج الداخلي الإجمالي وتحقيق قفزة بأكثر من 42مليارددولار في سنة واحدة بين 2023-2024مثلما يوضح الجدول.[1]

المطلب الثالث: الاستثمار والشراكة الجزائرية في إفريقيا

يركز النموذج الاقتصادي الجزائري على توجيه الاستثمارات العمومية لإنجاز المنشآت القاعدية من أجل تعزيز القدرات الإنتاجية للبلاد، كما يركز أيضا على لاستثمار في القطاعات ذات قيمة مضافة عالية من خلال: الاستثمار في المنشآت القاعدية التي تهتم بالقطاعات التي تساهم في تحقيق تنمية مستدامة، على سبيل المثال الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية والرياح) التي تلعب دورا مهما في تحقيق الاستدامة البيئية وتوفير الطاقة، كما يجب دعم الصناعات الغذائية والخدمات والاقتصاد الرقمي واقتصاد المعرف، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دعم استثمارات المؤسسة في مجالات البحث والابتكار

لتحسين الإنتاجية وتطوير المنتجات والخدمات الجديدة،[2]

ويمكن تحقيق رؤية رابحة من خلال تعزيز التبادل الاقتصادي بين المتعاملين الجزائريين ونظرائهم الأجانب وتكون هذه الشراكات الدولية مفيدة في تحقيق التنمية المستدامة،

يشهد الاقتصاد الجزائري حاليا نوع من الحركية والديناميكية خاصة في قارة إفريقيا، ويتجسد هذا عن طريق الشروع في إنجاز بض المشاريع الاقتصادية الطموحة التي ستسمح بتقوية العلاقات الثنائية التجارية والاقتصادية والإفريقية في إطار مقاربة رابح رابح، من خلال فتح الخط البحري التجاري بين ميناء جن الجزائر، نواكشوط(موريتانيا)، وداكار (السنغال)، إذ يهدف هذا المشروع إلى تعزيز التجارة البحرية بين الجزائر وموريتانيا والسنغال، ويسهم في حركة البضائع وتبادل السلع بين هذه الدول ويعتبر الخط البحري تطوراً استراتيجيا لتعزيز التجارة

[1] عبد الحكيم حذاقة،مرجع سابق.

[2] هواجي غنية، بن بيا محمد، أثر الدبلوماسية الاقتصادية على الانفتاح التجاري باستخدام نماذج الاجاذبية، مجلة علم النفس والتربية(2023)60(02)،في www.psychologyandeducation.net ص410.

الإفريقية، بالإضافة إلى مشروع الطريق بين ولاية تندوف الجزائرية ومنطقة الوزيرات الموريتانية: هذا المشروع يهدف إلى ربط الجزائر وموريتانيا عبر طريق بري، الذي سيسهم في تسهيل حركة البضائع والأشخاص بين المنطقتين، ويعتبر هذا المشروع خطوة مهمة نحو تعزيز التعاون الاقتصادية بين البلدين[1].

- العلاقات الاقتصادية الجزائرية ومسار الاستثمار في إفريقيا:

سعت الجزائر إلى تكوين اتفاقيات وشراكات الاستثمار مع العديد من الدول الإفريقية بهدف توسيع الاستثمار والتفتح على القارة السمراء، وفي الطبعة العاشرة لملتقى إفريقيا للاستثمار والتجارة، أكد وزير التجارة وترقية الصادرات، السيد الطيب زيتوني، على جهود الجزائر في تعزيز التبادلات التجارية البينية في إفريقيا وتسريع مسار الاندماج الاقتصادي للقارة، وقد تم الإعلان مؤخراً عن مشاركة الجزائر في مبادرة التجارة الموجهة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (النيباد).[2]

مما سيسمح ببدء المبادلات التجارية وفقاً للمزايا التفضيلية المقرر في الاتفاق المؤسس للمنطقة، هذه الجهود تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي القاري وتعزيز الاقتصاديات الإفريقية، كما تهدف هذه الشراكة إلى التعامل مع مشكلات متنوعة تواجه القارة الإفريقية، مثل الفقر والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، بعد أزمة النفط عام2015 سعت الجزائر جاهدة لتعزيز الاستثمار في القارة الإفريقية، كما تم تعبيد الطرق وتحسين البنية التحتية مما يجعل الجزائر بوابة مهمة للتجارة والاستثمار في القارة قدمت الجزائر مختلفة للمستثمرين والمصدرين الجزائريين، مثل الإعفاء من الحقوق الجبائية والجمركية وتم توفير تسهيلات بنكية للمقترضين، وتمويل من صندوق ترقية التجارة الخارجية.[3]

---

[1] هواجي غنية، بن بيا محمد، المكان نفسه.

[2] النيباد: مختصر ترجمة"الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا"، تتضمن رؤية الاتحاد الإفريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أسسها رؤساء خمس دول افريقية هي مصر والجزائر ونيجيريا وجنوب إفريقيا والسنغال، وأقرتها منظمة الوحدة الإفريقية في لوساكا 2001.

[3] حمزة غربي، عصام خالدي، الاستثمار والشراكة الجزائرية الإفريقية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، (المجلد:9، العدد:5،2020)، ص229،228.

- واقع المبادلات التجارية بين الجزائر وباقي دول إفريقيا: استطاعت الجزائر أن تسمع صوتها في المجمعات الدولية وأدت أن أفريقيا هي شريك حقيقي يمكن الاعتماد عليه في العلاقات الدولية، تم تحقيق ذلك من خلال مرافقتها التي اعتمدت رؤية إستراتيجية لتطوير وضعها الدولي، قامت بتنظيم قمة الوحدة الإفريقية في عام1999، قبل أن تتحول إلى الاتحاد الإفريقي في عام2001،[1]

تعتبر الجزائر اليوم من الأوراق الرابحة في الساحة الإفريقية عند التعامل مع الدول الكبرى، فهي تمتلك سوقاً مهماً للاستيراد بحجم يقارب 35ملياردولار سنوياً، بالإضافة إلى إمدادات غاز إلى أوروبا.

في هذا الجانب سنعرض واقع المبادلات التجارية والاستثمار والشراكة بين الجزائر وباقي دول إفريقيا:

- حجم التبادل التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية لا يتجاوز 3مليارات دولار، حيث تشكل الصادرات 1.6ملياردولار، فيما تستورد الجزائر1.4 ملياردولار
- تشير الإحصائيات إلى أن 96%من حجم التبادلات التجارية للجزائر تتم مع 5 دول افريقية فقط، وتبلغ صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات حوالي206مليون دولار فقطن مما يمثل12%، وتتركز98%من هذه الصادرات مع 5 دول افريقية، ما يمكن ملاحظته مما سبق أن الجزائر وعلى عكس دول الجوار تأخرت في اقتحام الأسواق الأفريقية، لكنها تعمل حالياً على تعزيز وجودها في الأسواق.[2]

الاستثمار هو تعبئة الموارد المالية وعناصر الإنتاج ومحاولة استغلالها بطريقة فعالة، من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من التوفيق بين الموارد المحدودة والرغبات التي تشمل جوهر المشكلة الاقتصادية.

[1] د.لزهاري زواويد، د.يمينة مفاتيح، المشاريع الاستثمارية الجزائرية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"نيباد": تحديات الحاضر ورؤى المستقبل، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية،(المجلد:09،العدد:05، السنة2020)، ص27.

[2] د.لزهاري زواويد، د.يمينة مفاتيح، مرجع سابق ذكر، ص28.

الجدول رقم (02): يوضح المبادلات التجارية الجزائرية مع دول إفريقيا(الواردات):

واردات السلع حسب الدول المنشأة الرئيسية

المنطقة الاقتصادية	2017	2018	2019	2020	2021	2022
إفريقيا الجنوبية	4417.6	5485.7	5476.9	378.2	2417.7	4485.2
الكاميرون	20413.3	824.1	392.1	970.2	2023.4	988.1
الكونغو	114.7	169.4	221.2	174.5	234.3	212.9
ساحل العاج	8946.5	8602.5	10298.6	9972.6	7525.7	9800.3
غانا	221.8	710.2	1687.7	1742.5	1192.5	747.4
نيجيريا	215.7	83.7	487.7	531.6	485	2281.1
السنغال	189	96.5	65.6	125.9	53.9	13.3
زمبابوي	76.6	38.2	650.3	431.8	190.8	175.5
ليبيريا	0.5	101	17	0.0	1.5	0.8
بوتسوانا	1.9	4.1	3.7	1.4	1.0	1.5
المجموع	2162.3	20445	24068	21378.7	25022	32996

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام معطيات من الديوان الوطني للإحصائيات[1]

[1] الديوان الوطني للإحصاء الجزائر، ديسمبر 2023، رقم233، ص17.

الجدول رقم (03) الميزان التجاري للصادرات الجزائر مع الدول الإفريقية:

المنطقة الاقتصادية	2017	2018	2019	2020	2021	2022
إفريقيا الجنوبية	4367-	5440.9-	5427.1-	32.7	1807.9-	1829-
ساحل العاج	8241.5-	52426-	7630-	7621.6-	166-	5435.9
السنغال	8233.5	1547.7	2214.3	2131.8	4829.3	9239.3
غانا	1523.5	516.3	183.5	173.7	4260.9	9239.3
المجموع	8137-	4925-	10701-	3025-	19134	52514

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام معطيات من الديوان الوطني للإحصائيات[1]

[1] الديوان الوطني للإحصاء الجزائر، ديسمبر2023، رقم233، ص92.

المبحث الثاني: استراتيجيات الجزائر في تفعيل دبلوماسية الاقتصادية في إفريقيا

المطلب الأول: توظيف الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي

مفهوم الإقلاع الاقتصادي: يشكل الإقلاع الاقتصادي وسياساته الانشغال الرئيسي لواضعي خطط التنمية في الدول النامية، والتطرق للإقلاع الاقتصادي يستوجب التعرف على مفهومه، يشيع استعمال مفهوم الإقلاع الاقتصادي في الكتابات التي تُعني بشؤون التنمية، وهو ترجمة للمصطلح الإنجليزيTaKe off، أو المصطلح الفرنسي Décollage، وهناك من يترجمه إلى "الانطلاق الاقتصادي"، ويستند المعجم الاقتصادي في تحديد هذا المفهوم إلى نظرية روستوRostow، حيث ينص على أن روستو استخدم هذه الكلمة في نظريته عن النمو الاقتصادي، الذي قسمه إلى خمس مراحل:

- مرحلة المجتمع التقليدي.
- مرحلة التهيؤ للإقلاع.
- مرحلة اليسر نحو النضج.
- مرحلة الاستهلاك الجماهيري الواسع.

يُعرف روستو عملية الإقلاع، على أنها زيادة في حجم وإنتاجية الاستثمار في مجتمع ما، مما يؤدي إلى الزيادة المستمرة للدخل الفردي الحقيقي، ويضيف أن الإقلاع الاقتصادي في جوهره هو تحقيق نمو سريع في مجموعة محدودة من القطاعات، أين يتم تطبيق الصناعات التقنية الحديثة.[1]

يقال عن بلد ما أنه قد اقلع اقتصاديا إذا طبق بشكل فعّال تغييرات جذرية على موارده المتاحة وشرع في طريق نمو اقتصادي مستدام يمتد لعقود.

عرّفه William Easterlyبأنه الانتقال من نمو معدوم لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (−0.5%و0.5%) إلى نمو إيجابي دائم ومستقر (أعلى من1.5%)

[1] كتاب جماعي، فرص وتحديات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل اختلال التوازنات الاقتصادية نتيجة جائحة كورونا(كوفيد19)، (منشورات مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، 2021)،ص2.

واعتبره كل من Aizenman Spiegel: أنه نمو اقتصادي سريع يلي مرحلة الركود الاقتصادي، ويحقق البلد الإقلاع إذا تجاوز متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي للفرد3% لمدة5 سنوات متتالية على الأقل بعد الركود، بينما يتوقف الإقلاع عندما يقل متوسط النمو عن3%.[1]

- توظيف الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي: سعت الدول لمواجهة التحديات الناشئة عن فقدان مركزها للسلطة واحتكارها كجهات فاعلة في النظام الدولي من خلال مجموعة من الاستراتيجيات المتنوعة للغاية، تعتبر هذه الاستراتيجيات ناجعة في تعزيز مستويات الدبلوماسية الاقتصادية وتعزيز دور الدول في تحقيق الإقلاع الاقتصادي، أول ما يُوصي به هو تسريع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة المحددة للتطبيق من عام2020إلى 2030،تُعد هذه الفترة مهمة حيث يتوقع الخبراء حدوث أزمات اقتصادية متتالية على الصعيدين الدولي والمحلي.[2]
- المشاركة الإقليمي الشامل، والتعاون مع الدول الأخرى لجمع الموارد والجهود من أجل تقليل الفجوات ومواجهة تحديات العولمة بشكل أفضل.
- اكتشاف نماذج جديدة للتعاون والتحالفات مع الجهات الفاعلة من غير الدول، يمكن أن يكون اعتماد نماذج التنظيم المشترك، التي تتعايش مع النماذج التقليدية غير المتجانسة وسيلة لتعزيز فعالية القواعد.
- إصلاح وتحسين نظام الحكومة من خلال تعزيز اللامركزية داخلياً، يُمكن إنشاء العديد من مراكز القرار التي تستفيد من الدينامية الإقليمية وتعزيز الابتكار وتدعيم الإقليمية،
- توسيع شبكات المعرفة من خلال إصلاح هياكل الدولة وتعزيز المرونة في الاستجابة للتغيير، يُعتبر الشفافية والمساءلة أيضاً جوانباً مهمة.

[1] كتاب جماعي، المكان نفسه.

[2] حكيم بوحرب، دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي،مجلة الباحث الاقتصادي(المجلد:08، العدد:02، سنة2021)، ص430.

- التعجيل بالإصلاحات الهيكلية من أجل انتقال أقوى إلى اقتصاد المعرفة وتعزيز القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي.
- تفعيل العلاقات الثنائية واستغلال مناطق التبادل الحر خاصة منطقة التبادل العربي الحر، لتعزيز التجربة البينية العربية، وإنشاء مناطق تبادل حر ذات بعد إفريقي جنوبي.
- استغلال فرص إعادة توزيع قواعد النفوذ في القارة الإفريقية والتي تشهد إعادة المتوقع الاقتصادي والسياسي وذلك من خلال عقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع بعض الدول الإفريقية التي يمكن أن تمثل أسواقاً لبعض المنتجات الصناعية والزراعية الجزائرية.[1]
- العمل على بعث إشارات إيجابية للمستثمرين الأجانب (مرونة تشريعية، تفضيل ضريبي، توفير بنية تكنولوجية... الخ)، والتركيز على استقطاب تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.
- دعم مصادر الحصول على سلاسل التوريد من الدول العربية والإفريقية وحتى الأسيوية بما يضمن استمرارها وعدم انقطاعها من خلال عقود ملزمة وواضحة وتتوفر في طياتها على كل الجوانب المتعلقة بالمعاملات وبكل ما يتعلق بالعقوبات المتعلقة.
- تكثيف المساعي الدبلوماسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأنه منبعاً لتوفير التمويل المرن والكافي، وآلية لتطوير القدرات الإدارية للمشاريع الاقتصادية باختلاف أنواعها وأحجامها، بالإضافة إلى ذلك، يدعم هذا المنهج التنافسية الصناعية ويبعث بإشارات استثمارية إيجابية، ولا يمكن تحقيق بعض التقنيات الإنتاجية الجديدة إلا من خلال استقطاب استثمارات أجنبية، مما يجعل مسعى تنمية القدرات المحلية أمراً حاسماً.
- في ظل الأوضاع الاقتصادية والمحلية والدولية التي يسودها التضخم المستورد الدائم، يجب تكثيف المساعي لتسريع عملية الإنعاش الاقتصادي وضخ المزيد من الخطط الهادفة لتعزيز معدلات النمو، يعتبر هذا الوضع ملائماً لتنفيذ خطط الإنعاش الاقتصادي في الدولة المصدرة للطاقة.

[1] حكيم بوحرب، المكان نفسه.

- يجب تنمية فرص استغلال المشاريع الاقتصادية الكبرى بما في ذلك طريق شرق–غرب والطريق السريع شمال– جنوب، وذلك بشكل يدعم فرص التنويع الاقتصادي وتطوير التجارة الخارجية، ويتم تحقيق ذلك من خلال تعزيز الاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات الإقليمية.[1]
- اعتماد إستراتيجية صناعية مبنية على أسس علمية تهدف إلى إحداث تغييرات جذرية في عملية الإنتاج الصناعي تمهيداً لتحقيق ثورة صناعية، يتوجب أن يكون هذا التحديث متوافقاً مع متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي، يعتبر تحديث قطاع الصناعة مدخلاً أساسياً لتحقيق قاعدة مادية قوية ومنصة تقنية تسهم في تطوير باقي القطاعات الأخرى، يجب أن تتركز هذه الجهود الدبلوماسية على دعم هذا المسعى وتعزيز فرص نجاح مخرجاته من خلال تسهيل المدخلات.

المطلب الثاني: فواعل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

الفرع الأول: الفواعل المؤسساتية الداخلية

الدول أو الحكومات تمثل الفواعل الرئيسية في الدبلوماسية الاقتصادية، ومع ذلك، لا يمكن الحديث عنها كفاعل وحيد فكل دولة لديها مرجعية قانونية تعتمد عليها في تمثيلها الوطني في مجال السياسة الخارجية، بالإضافة إلى ذلك يحدد الدستور صلاحيات كل سلطة في مجال اقتراح وتنفيذ السياسة الخارجية.

– **الجهاز الدبلوماسي:** هو هيكل يتألف من مجموعة من المسئولين والمبعوثين الدبلوماسيين الذين يعملون على تطوير وتنفيذ السياسة الخارجية للبلاد، يمتد هذا الجهاز من رئيس الدولة أو الحكومة، الذي يشكل قمة الهرم الدبلوماسي، إلى أدنى مراتب المبعوثين

[1] حكيم بوحرب، مرجع سابق، ص431.

الدبلوماسيين يتمتع أعضاء الجهاز الدبلوماسي بسلطة كبيرة في تقديم تقارير حول شؤون السياسة الخارجية والإشراف على تنفيذها وإدارتها[1]

يعتبر الجهاز الدبلوماسي مسؤولا بشكل كبير عن أمن وسلامة الدول ومصير الشعوب، ويتولى تمثيل البلاد في العلاقات الدولية، يتواجد أعضاء الجهاز الدبلوماسي في العاصمة الخاصة ببلادهم وفي البعثات الدبلوماسية خارج البلاد،

- **رئيس الدولة:** هو الدبلوماسي الأول لدولته،يُعتبر مثله الأعلى، وهو المعبر عن مصلحتها والمسئول عن سلامتها ورقيها، يتبع في كل دولة قوانينها التي تجيز لرئيس الدولة ممارسة دوره، وخاصة في مجال العلاقات الدولية، يتطلب ذلك الرجوع إلى سلطات الدولة فيما يتعلق ببعض التصرفات الأخرى ،ومن الأمور المتعارف عليها أن رئيس الدولة عند قيامه بمهام العلاقات الخارجية مع دول العالم، يقوم بذلك عن طريق وزير الخارجية والسلك الدبلوماسي الذي يمثل الدولة في الخارج، يحدد الدستور الجزائري خصوصية السياسة الخارجية حيث تعتبر من صلاحيات رئيس الجمهورية بصفة قطعية، يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية، كما يبرم المعاهدات ويصادق عليها ويجسد دور الدولة داخل البلاد وخارجها،

- **الجهاز التشريعي:** يختلف دور البرلمان من دولة لأخرى ومن إقليم لآخر عموماً، تلعب البرلمانات الوطنية دوراً هاماً في الدبلوماسية الاقتصادية، يشارك البرلمان بشكل خاص في التصديق على الاتفاقيات البرلمانية، ووفقاً للدستور الجزائري، يمكن للبرلمان أن يفتح مناقشات حول السياسة الخارجية ويصدر قرارات يبلغها إلى رئيس الجمهورية، بالتالي يمارس نشاطاً دبلوماسياً من خلال الرقابة البعيدة على أي معاهدة بتوجيه من الجهاز التنفيذي

[1] عممير عبد اللطيف، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من منظور"البر يكس" الفرص والتداعيات، مذكرة مقدمة كجزء لنيل متطلبات شهادة الماستر،جامعة أحد بوقره كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، تخصص تعاون دولي، سنة2022 2023، ص49.

- **الجهاز التنفيذي:** ينظر المجلس الدستوري في دستوريته أو عدم دستوريته معاهدة أو اتفاق أو اتفاقية قبل أن تصبح واجبة التنفيذ أو بقرار في دخولها حيز التنفيذ[1]

- **المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين:** تهتم بالشؤون المالية والاقتصادية والتجارية متعددة الأطراف وتعمل على تنشيط مشاركة الجزائر في المؤتمرات، وتضم أربعة مديريات:

1. **مديرية الشؤون الاقتصادية والمالية والدولية:** تتلخص مهامها في تحضير الجزائر للمشاركة في المفاوضات الدولية متعددة الأطراف في المجالات التجارية والمالية والاقتصادية والملية والنقدية،
2. **مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية:** تتكفل بالأمور المتعلقة بترقية المبادلات التجارية للجزائر وترقية الصادرات خارج إطار المحروقات ودعم مجموعات المؤسسات الجزائرية،
3. **المؤسسات الخاصة بتطوير الاستثمار:** تم وضع مجموعة من الآليات في الجزائر الهدف منها تطوير الاستثمار وتسهيل إنشاء المؤسسات.
4. **المؤسسات الخاصة بتطوير الصادرات خارج المحروقات:** الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تأسست سنة2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم04-14المؤرخ في 12جوان، كجاز مساند للتجارة الخارجية الهدف منه تقديم تقارير دورية عن التجارة الخارجية.

[1] عممير عبد اللطيف، مرجع سابق،ص50.

الفواعل المؤسساتية الخارجية والفواعل الخاصة:

- **السفارات:** هي هيئة رسمية مكلفة بتمثيل الدولة الموفدة لدى الدولة المستقبلة، وحماية مصالحها ومصالح رعاياها وإجراء الاتصالات والمباحثات والمفاوضات باسمها،
- **القنصليات:** تسهر القنصليات على تطوير العلاقات التجارية، الاقتصادية، الثقافية، العلمية بين الجزائر والجماعات الإقليمية والمؤسسات الموجودة في دائرة الاختصاص، على كل تظاهر أو معرض وطني أو دولي تنظمه الجزائر،[1]
- **المراكز الثقافية الجزائرية في الخارج:** تتواجد في الخارج تحت وصاية وزارة الشؤون الخارجية فإنها تتولى مهمة إعداد وتنفيذ برامج النشاطات الثقافية الهادفة إلى نشر الثقافة الوطنية في الخارج.

الفواعل المؤسساتية الخاصة: هي الفواصل التي تنشط ضمن إطار مفتوح مرتبط بالدولة وتُؤثر على الدبلوماسية الاقتصادية كما تعمل على تفعيلها حسب قوتها الدبلوماسية والاقتصادية:

- **منتدى رؤساء المؤسسات:** مهمته تنظيم علاقات شراكة دائمة مع الهيئات الأجنبية،
- **الشركات الخاصة:** تنشط بعض الشركات الخاصة الجزائرية في مجال الدبلوماسية الاقتصادية من خلال الاستثمار في مناطق مختلفة من العالم،[2]

[1] عممير عبد اللطيف، مرجع سابق، ص52،53.

[2] عممير عبد اللطيف، مرجع سابق، ص54.

المطلب الثالث: مساعي الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

يشير الكتيب الصادر عن الاتحاد الإفريقي لسنة 2021، إلى أن منطقة التجارة الحرة (AFCFTA)، التي تم تأسيسها عام2018تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول القارة الإفريقية من خلال تعزيز التجارة الحر، خلق فرص عمل وتعزيز التنمية المستدامة ومن المتوقع أن تكون من أكبر مناطق التجارة في العالم، نظراً لعدد سكان إفريقيا البالغ1.2 مليار نسمة، والذي من المتوقع أن يرتفع إلى 2.5مليار نسمة بحلول عام2050،

وفي ذلك السياق توصل تقرير للبنك الدولي إلى أن اتفاقية التجارة الحرة تمثل فرصة لتعزيز النمو الاقتصادية إذا تم تنفيذها بشكل كامل،

يمكن أن تعزز الدخل الإقليمي بنسبة 7% (450 مليار دولار)، يعني هذا تحقيق نمو اقتصادي أكبر وفرص أفضل للمواطنين،[1]

الحد من الفقر من خلال تعزيز التجارة وأن تساهمAFCFTAفي الشمول الاقتصادي، يمكن انتشال 30مليون شخص من الفقر المدقع بحلول عام2035، هذا يعد إنجازاً لتحسين مستوى المعيشة، كما تسببت جائحة كورونا في خسائر كبيرة في الإنتاج في إفريقيا،

يؤكد نيمرود زالكNIMROD ZALK، هذا الطرح بأن منطقة التجارة الحرة الإفريقية فعلاً نقطة تحول هامة في القواعد التجارية على القارة من خلال التكامل الاقتصادي بجمع 55 دولة إفريقية أن تحققAFCFTAمزايا في سوق واحدة، بإجمالي عدد سكان يبلغ1.3مليار نسمة، وناتج محلي إجمالي يبلغ3.4ترليون دولار أمريكي في سوق واحدة، هذا يعني أن هناك إمكانية لتحقيق نمو اقتصادي قوي وتوسيع الفرص الاقتصادية خصوصا بعد الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها جائحة كورونا، والتوجه السريع نحو التحديث الصناعي والتكنولوجي،

[1] فارس قرة، طلال لموشي، التوجه الجديد للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو منطقة التجارة الحرة الإفريقية: الحوافز والرهانات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،(المجلد:12، العدد:02،جانفي2023)،ص53.

في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن حجم المبادلات التجارية للجزائر مع إفريقيا تبقى ضئيلة جدا مقارنة مع باقي المناطق الجغرافية الأخرى في العالم، ففي إحصائيات التجارة الخارجية لسنة2020الصادرة عن مديرية الدراسات والاستشراف التابعة للمديرية العامة للجمارك الجزائرية، فإن الحصة النسبية من حجم المبادلات بالنسبة للصادرات الجزائرية نحو إفريقيا قد تذيلت الترتيب العام، حيث لم تتجاوز الصادرات10.8%في حين لم تتعدى حجم الواردات27.3%وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالشركاء التقليديين للجزائر(الاتحاد الأوروبي)، والتي استحوذت على حجم المبادلات58.51%وبلغت قيمة المبادلات التجارية معه حوالي17.3مليار دولار أمريكي في نفس العام.[1]

وعليه تبدو الحاجة الملحة لضرورة توجه صانع القرار الجزائري نحو أفريقيا جنوب الصحراء من خلال اتفاقية التجارة الحرة نظراً للفوائد المتوقع انعكاسها على واقع الاقتصاد الجزائري، لذلك تسعى الجزائر لتفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية من أجل الاستفادة من حجم السوق الإفريقية المقدر ب1.2مليار نسمة، ومبادلات التجارية بحدود3ترليونات دولار، مع ناتج داخلي ل54دولة أفريقية يقدر ب1.2ترليون دولار، وهو ما أكده الوزير الأول الأسبق عبد العزيز جراد، عن رغبة الجزائرية في تذليل العقبات أمام حركة التجارة البينية لفتح آفاق واسعة أمام تحقيق التنمية لبلدان القارة، إن هذا المسعى يندرج في إطار الرؤية الجديدة للدبلوماسية الجزائرية القائمة على ضرورة تكييف الوسائل والآليات المعتمدة، استنادا للتغييرات الحاصلة في العالم من أجل بناء دبلوماسية فاعلة تحقق مصالح الجزائر، وهو ما أكده الباحث "إدريس عطية" من خلال تقنية اعتبار بأن الجزائر قد غيرت من سياستها الخارجية، لأن عقيدتها السياسية ثابتة من خلال احترام المبادئ التي تقوم عليها، ولكن التحول يشمل مختلف الأطر والوسائل قصد التوجه نحو دبلوماسية ذات بعد اقتصادي وبراغماتي، دون تجديد البعد الإنساني في إطار تقديم المساعدات، بالإضافة للبعد الأمني من خلال محاربة الإرهاب والسعي لبناء السلم والأمن

[1] فارس قرة، طلال لموشي، مرجع سابق، ص54.

في إفريقيا، وبالتالي لابد من الاستفادة من المزايا والفوائد التي يقدمها هذا الفضاء التجاري بالنسبة للاقتصاد الجزائري وذلك عن طريق إيجاد الأرضية المناسبة وإعداد الترتيبات اللازمة على المستوى السياسي والاقتصادي من أجل الانخراط الفعال في هذه المنطقة الحرة، خصوصا وأن عوامل نجاح الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ضمن هذا المنحى كبيرة جداً، وبالتالي تحقيق المكاسب المرجوة من خلال غزو الأسواق الإفريقي.[1]

[1] فارس قرة، طلال لموشي، مرجع سابق، ص54.

المبحث الثالث: تفعيل الجزائر للتجارة الحرة في إفريقيا

المطلب الأول: منطقة التجارة الحرة في افريقيا

تم بتاريخ 21 ماس 2018 في كيجالي برواندا التوقيع على الاتفاق المتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الذي دخل حيز لتنفيذ بتاريخ 30 ماي 2019، وبعدد سكان قدره1.2 مليار نسمة، تهدف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى إنشاء سوق قارية واحدة للسلع والخدمات بقيمة 13 تريليون دولار أمريكي من أجل تعزيز التجارة مابين البلدان الأفريقية والنمو الاقتصادي والتنمية الصناعية وتحسين بل معيشة مواطني الأعضاء،[1]

منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية عبارة عن منطقة تجارة حرّة تنظم في عضويتها كافة دول الاتحاد الإفريقي(55دولة)، تهدف إلى إزالة الضرائب الجمركية أمام حركة التجارة البينية الإفريقية، وبالتالي خلق سوق قاري لكافة السلع والخدمات داخل القارة الإفريقية يضم أكثر من مليار نسمة ويفوق حجم الناتج المحلي الإجمالي له عن 3ترليون دولار، ما يؤدي إلى إنشاء اتحاد جمركي إفريقي تطبق من خلاله تعريفة جمركية موحدة وإرادات القارة الإفريقية من الخارج الأمر الذي يؤدي من خلالها إلى الإعلان عن قيام الولايات المتحدة الأفريقية وفقا لقرارات القمة الإفريقية.[2]

أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية:

تتمثل الأهداف العامة لمنطقة التجارة الحر القارية الإفريقية فيما يلي:

- خلق سوق موحدة للسلع مسيرة بتنقل الأشخاص من أجل تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية ووفقا للرؤية الإفريقية المتمثلة في "إفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة" كما وردت في أجندة 2063.

[1] منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية دليل نظام المستخدمين العموميين، سنة 2019، ص03.

[2] وليد حفاف، مستقبل منطقة التجارة الحرة الأفريقية: مزايا والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، (المجلد:13، العدد:03، سنة 2020)،ص601.

- خلق سوق محررة للسلع والخدمات من خلال جولات متتالية من المفاوضات تساهم في حركة رأس المال للسلع للأشخاص الطبيعيين،
- تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- إرساء الأسس اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة،
- تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة والمساواة بيم الجنسين والتحول الهيكلي للدول الأطراف.
- تحسين القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول الأطراف داخل القارة وفي السوق العالمية،
- تشجيع التنمية الصناعية من خلال التنويع وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي.
- حل تحديات تعدد وتداخل العضوية داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية تسريع عمليات التكامل الإقليمي والقاري.[1]

مبادئ منطقة التجارة الحرة الإفريقية: تخضع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للمبادئ الآتية:

- تقودها الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي.
- اعتبار مناطق التجارة الحرة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ركائز لإتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- المرونة والمعاملة الخاصة والتفضيلية.
- الشفافية والكشف عن المعلومات.
- الحفاظ على المكتسبات.
- معاملة الدول الأولى بالرعاية.

[1] الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية،الباب الثاني، المادة03، ص04.

- المعاملة الوطنية.
- مبدأ المعاملة بالمثل.
- التحرير الجوهري.
- توافق الآراء في صنع القرار.
- أفضل الممارسات داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية، في الدول الأطراف في الإتحاد الإفريقي والاتفاقيات الدولية الملزمة للاتحاد الإفريقي.[1]

المطلب الثاني: تطور خطوات تفعيل منطقة التبادل الحر بين الجزائر وإفريقيا

دعم الجزائر لإنشاء منطقة التبادل التجاري الحر الأفريقية: وقّعت الجزائر في 21مارس201 على الاتفاق المؤسس للمنطقة الأفريقية للتبادل التجاري الحر، وعلى بروتوكول استحداث المجموعة الاقتصادية الأفريقية المتعلقة بالتنقل الحر للأشخاص الذي سيضمن سيولة أكبر لنقل الاستثمارات عبر الفضاء الافريقي لرفع مستوى المبادلات في مجال الخبرة والثقافة والعلوم، وتكون الجزائر بذلك قد انضمت إلى44 دول افريقية ممن وقعوا على هذه المعاهدة التاريخية ويأتي هذا التوقيع انطلاقا من التزام الجزائر بتحقيق التكامل الأفريقي، ولإدراك صانع القرار في الجزائر أن ذلك سيعود إيجابا على اقتصادها الذي يشهد مرحلة من التدعيم والتنويع، بدائل اقتصادية خارج المحروقات،

تعتبر الإمكانات المادية التي تزخر بها الجزائر عن دعامة أساسية لمشروع إنشاء المنطقة الأفريقية للتبادل التجاري الحر، إذ يتجسد ذلك من خلال الوفاء، بإنجاز المشاريع الهيكلية الإقليمية التي من شأنها تنمية قدرات القارة،[2] وخاصة في اطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا– النيباد، التي تعتبر الجزائر من بين إحدى الدول الكبرى التي تتعهدها رفقة نيجيريا وجنوب أفريقيا ومصر وغيرها، ويندرج هذا التعامل الجزائري ضمن أجندة الاتحاد الأفريقي

[1] اللإتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الباب الثاني، المادة 05، ص5،6.

[2] ياسين شكيمة، دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل الحر في إفريقيا(AFTZ): رؤية مستقبلية، ورقة بحثية مقدمة في اليوم الدراسي حول: دور الجزائر في الإقليمي: اتحاد المغرب العربي الاتحاد الافريقي، جامعة الوادي، يوم11ديسمبر2018، ص6،7.

لسنة2063 في مخططها الأول الممتد بين سنتي213-2013، كما أن الجزائر لم تدخر جهدا في تنفيذ المشاريع الإقليمية الممتدة لإنشاء المنطقة الأفريقية للتبادل التجاري الحر على غرار الطريق السريع العابر للصحراء"الجزائر-لاغوس"، والربط بالألياف البصرية عبر الصحراء "الجزائر-أبوجا"، وخط أنابيب الغاز " الجزائر-لاغوس"، وقد شهد هذا الالتزام تقديرا خاصاً من قبل الاتحاد الأفريقي، خصوصا إذا علمنا أن من شأن هذه المشاريع تحقيق التنمية وفك العزلة عن بعض المناطق والأقاليم الحبيسة.[1]

كما أدرك صانع القرار الجزائري أنه من الضروري حدوث تغيير في نمط التفكير الاستراتيجي تجاه القضايا الاقتصادية، بالتركيز على افريقيا التي كانت مهملة من قبل صانعي القرار السابقين، حيث كانت نسبة التجارة البينية بين الجزائر وإفريقيا لا تتجاوز3%، وهو رقم لا يعكس الأداء الدبلوماسي للعقيدة الجزائرية تجاه افريقيا، المبنية على دعم حركات التحرر بصفتها قبلة للثوار في شقها السياسي، ومسح الديون للعديد من الدول الإفريقية ضمن المبادرات الثنائية، والمساهمة في مكافحة الفقر في شقه الاقتصادي، وأهم التطورات التي جاءت بها الجزائر في منطقة التجارة الحرة الإفريقية فيما يلي:

- تحويل الدول الإفريقية إلى شركاء عبر فتح المناطق الحدودية الحرّة في كل من ايليزي تندوف وتمنراست، وتحديد بلوغ هدف12%من التبادلات التجارية في البداية كمصلحة وطنية، خاصة مع البلدان المجاورة حدوديا كمنطقة الساحل.[2]
- المراهنة على الموقع الجيوبوليتيكي الحيوي للعب دور مهم ضمن الاتفاقية باعتبارها ملتقى طرق التبادلات الاقتصادية والإقليمية.
- تصدير فائض الإنتاج للبضائع الكهرومنزلية والالكترونية ومواد البناء وبعض المنتجات الفلاحية.

[1] ياسين شكيمة، المرجع نفسه،ص7.

[2] الجزائر وإفريقيا: الواقع والتحديات، ورقة بحثية مقدمة في اليوم الدراسي: الثلاثاء 04ماي2021 بكلية الحقوق والعلوم السياسية، بمداخلة بعنوان:" المقاربة الاقتصادية الجزائرية تجاه افريقيا"،ص19،20.

- إنشاء فروع مصرفية وبنكية في افريقيا تابعة للبنوك المواطنة بالجزائر، على غرار ما تفعله كل من المغرب ومصر وتونس، لتسهيل التحويلات المالية وجلب العملة الصعبة،
- القضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال تنمية المناطق الحدودية، ودعم المشاريع التنموية الإقليمية، عبر فتح مناصب عمل قارة للشباب كنشاطات مربحة، عوض استقطابهم تحت ذريعة الفقر والبطالة.[1]

[1] الجزائر وإفريقيا: الواقع والتحديات، مكان نفسه.

الفصل الثالث

الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا الإمكانيات والتحديات

مدخل إلى الفصل الثالث:

يشمل هذا الفصل من الدراسة جهود الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في افريقيا2019-2024 من خلال المشاريع الإقليمية ذات البعد الإستراتيجي التي تهدف إلى تحقيق التكامل والتعاون مع دول الجوار وباقي دول إفريقيا، لأن استغلال هذه المشاريع سيعود بالفائدة على جميع الأطراف من خلال تحقيق التقدم في مختلف المجالات، إلا أنها تواجه في دبلوماسيتها الاقتصادية مجموعة من التحديات الخاصة بصناع السياسة الخارجية الجزائرية، ويتضح ذلك عبر المباحث التالية:

المبحث الأول: جهود الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا(2019-2024)

المبحث الثاني: تحديات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا

المبحث الثالث: معوقات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

المبحث الأول: جهود الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في افريقيا(2019-2024)

المطلب الأول: إنجاز طريق الوحدة الإفريقية العابر للصحراء

بدأ العمل على تجسيده منذ عام1964، وهذا المشروع الضخم يعتبر إنجازاً هاماً في تاريخ البنية التحتية والتنمية في القارة الإفريقية، الطريق العابر للصحراء المعروف أيضا باسم "الطريق الصحراوي" هو مشروع يمتد عبر الصحراء الكبرى في شمال افريقيا يهدف إلى ربط دول القارة الإفريقية من الشمال إلى الجنوب، بالإضافة إلى تحسين الاتصالات والتجارة بين الدول، يعتبر الطريق العابر للصحراء أيضاً رمزا للتحرر من بقايا الاستعمار والنفوذ الأوروبي في المنطقة، يمتد هذا الطريق عبر مناظر طبيعية ويمر بالعديد من المدن والقرى، مما يجعله مشروعا استثنائياً،[1] يبلغ الطريق حوالي 5000كيلومتر ويمر على الجزائر ومالي والنيجر وصولا إلى نيجيريا، وهو جزء من مشروع شبكة طريق تربط ستة بلدان أفريقية(الجزائر، مالي، التشاد، النيجر، موريتانيا، نيجيريا) ويهدف المشروع إلى تحقيق التكامل الإقليمي وتعزيز التجارة بين الشمال وجنوب الصحراء.[2]

تتضح أهمية هذا الطريق الذي لينظر له بمثابة "خطة مارشال" لقطاع النقل المتأخر في افريقيا، في أنه سيمهد لبناء حد أدنى من التكامل الاقتصادي الأفريقي، وإن كان في فضاء محدود من القارة لكن على مساحة واسعة تقدّر بأكثر9ملايين كيلومتر مربع يقطنها قرابة 400مليون نسمة، كما سيفك العزلة عن دول حبيسة مثل مالي وتشاد والنيجر ودول أخرى غرب افريقيا ومنحها فرصة الوصول إلى منافذ بحرية عبر موانئ دول شمال إفريقي ومنها إلى المتوسط[3]، كما أوضح البنك الافريقي في نشرية له أن الطريق العابر للصحراء الرابط بين الشمال

---

[1] لزهاري زواويد، يمينة مفاتيح، المشاريع الجزائرية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"نيباد": تحديات الحاضر ورؤى المستقبل، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، (المجلد:09، العدد:05، السنة 2020)، ص29.

[2] طريق الوحدة الإفريقية مشروع واعد يربط الجزائر بخمس دول لتعزيز التبادل التجاري، نشر بتاريخ2022/11/21،في: https://arabic.euronews.com/ تاريخ الاطلاع 2024/05/10، 14:14.

[3] لزهاري زواويد، يمينة مفاتيح، مرجع سابق، ص30.

والجنوب،قد دخل مرحلته الأخيرة من الإنجاز، حيث يكتسي هذا المشروع أهمية كبيرة في إطار تجسيد منطقة التبادل الحر الإفريقية [1]

إذن الطريق العابر للصحراء هو شبكة كبرى تتكون أساسا من المحور الأساسي الذي يربط الجزائر العاصمة ب"لاقوس" بالإضافة إلى التفرعات نحو"قابس" في تونس و"بامكو" بمالي و"نجامبيا" بتشاد، مما يعني أن المحور الأساسي يمر بكل من الجزائر، مالي، النيجر ونيجيريا، ماراً في المقام الأول بغرداية وتمنراست ثم زيندر واقاديس ثم كانو وكادونا، على مسافة يبلغ طولها 4500كلم،[2]

كما تم تعبيد 95%منه، أما عن الثلاث فروع الأخرى فنوردها كما يلي:

- الفرع التونسي: يبلغ طوله 866كلم، وهو أصغر التفريعات حيث يشكل 10%من كامل الشبكة، وهو يربط ميناء قابس بالمحور الرئيسي مرورا من بغرداية، الوادي، تقرت، ورقلة في الجزائر،
- الفرع المالي: وهو يمتد وتمنراست إلى باماكو على مسافة2461كلم، فهو أطول الفروع بنسبة تفوق 27%من طول الشبكة، يقدر الجزء المعتمد منهب236كلم بين باماكو،وقاو، ويمر هذا الفرع بكل من بورام، كيدال وتيمياوين،
- الفرع التشادي: وهو يمتد على طول 1197كلم، فهو يربط نجامبيا بالمحور الأساسي، ويربط بين كل من ماساقيت وماساك وري ونغو يغمي بالنيجر، وما تم تعبيده هو القطعة الرابطة بين نجامبيا ماساقيت وانطلاقا من الأرقام السابقة نجد أن نسبة80%من الطريق العابرة للصحراء معبدة فيما تبقى نسبة20%فقط غير معبدة موزعة أساسا بين الجزء المالي والتشادي،

[1] الإذاعة الجزائرية، الطريق العابر للصحراء دخل مرحلته الأخيرة من الإنجاز، نشر بتاريخ2023/02/15،في http://news.radiolgerie.dz/ تاريخ الاطلاع2024/05/10، 14:42.

[2] د. طروبيا نذير،الطريق العابر للصحراء ودوره في تفعيل المقايضة الحدودية التجارية بين الجزائر والقارة الإفريقية،مجلة التكامل الاقتصادي،(المجلد:10، العدد:02، تاريخ النشر:2022/06/30)،ص256.

والرهان المعول عليه للجزائر من إنجاز الطريق العابر للصحراء، سيشكل شريان تجاريا بين الجزائر والدول الإفريقية المنطوية تحت المنشأة البينية الإفريقية على طول 9900كلم، وأداة للاندماج الإقليمي في التنمية التجارية الخاصة بعد تفعيل منطقة التبادل الحر الإفريقي فتوجه الجزائر نحو السوق الإفريقية يعني الوصول إلى ما يقارب من330مليون مستهلك محتمل، وتوفير الآليات لرفع حجم الصادرات التي لا تتجاوز 1%مجموع صادرات الدول الإفريقية المقدرة ب10مليار دولار، إلى جانب مساندة التنمية الصناعية الإفريقية للدول غير.[1]

الخريطة رقم (02): توضح أنبوب الغاز العابر للصحراء

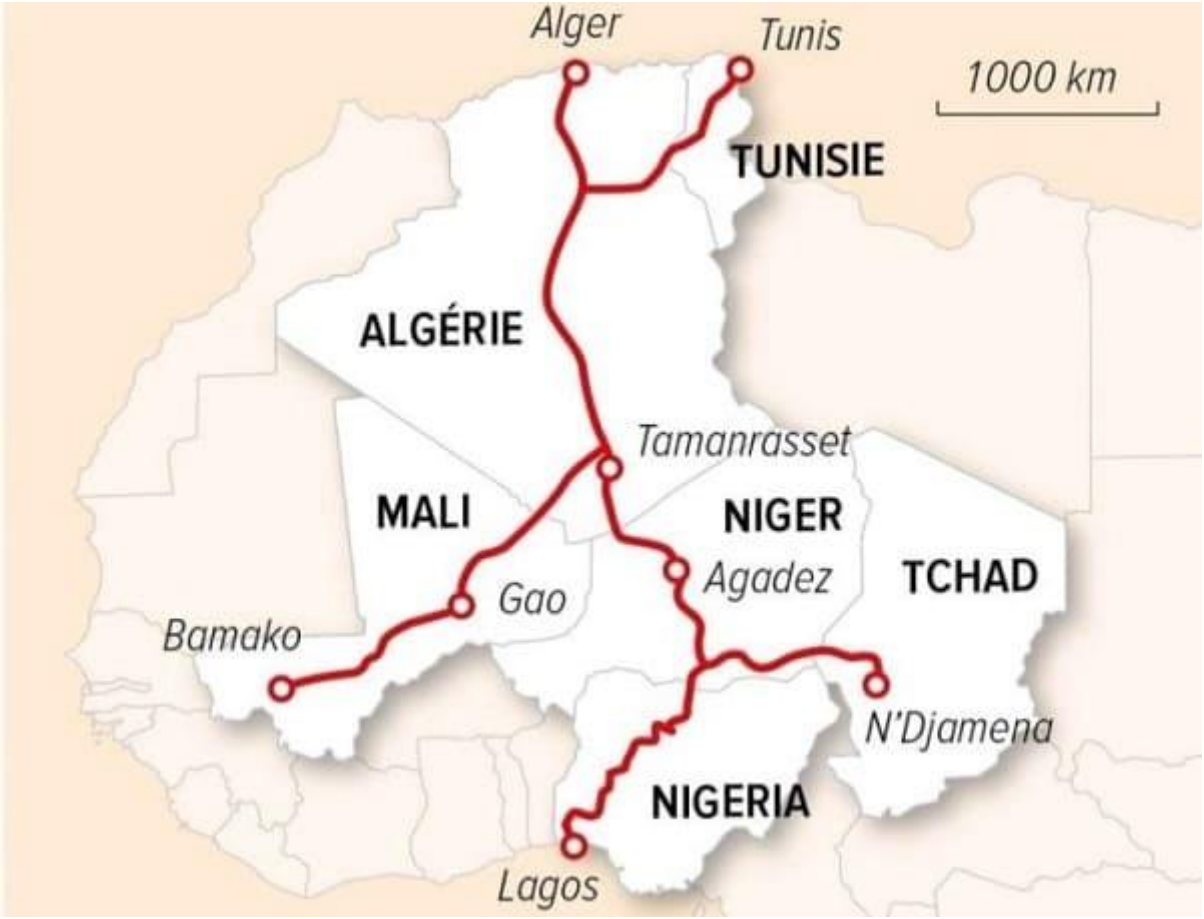

المصدر: جريدة اللقاء الجزائرية، في https://:eliaaonline.com، الطرق العابر للصحراء وطريق حرير إفريقي، تاريخ الإطلاع 2024/05/10

[1] د.طروبيا ندير، مرجع سابق،ص258.

- **مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء "نيغال":**

يعد المشروع النيجري–الجزائري لأنبوب الغاز العابر للصحراء "نيغال" من أهم المشاريع الهيكلية في قطاع الطاقة في افريقيا،[1]

وقد شرع في تجسيده بعد التوقيع على اتفاقية التفاهم بين "السونطراك" والشركة الوطنية النيجيرية" في جانفي2002، ثم تطور المشروع مع التوقيع في2005 مع مجموعة "بانسبان" للقيام بدراسة جدوى وافية، وأعيد تجديد مذكرة التفاهم التي إنضمت إليها النيجر في "أبوجا" في 2009، المشروع يمتد على طول يفوق 4128كم، أكبر جزء منه في الجزائر 2310كم، مقابل1037كم في نيجيريا،و841في النيجر، يضاف إليه مسافة220كم باتجاه أوروبا من "بني صاف "إلى "الميرياط الاسبانية، وظل مشروع أنبوب الغاز الجزائري النيجيري "نيغال" رهين التمويل بالنظر لتكلفته العالمية التي تقارب 20مليار دولار حسب التقديرات لضخ 30مليار متر مكعب من الغاز، وهي قيمة لا يمكن أن تضمنها الدولتان الرئيسيتان "الجزائر "ونيجيريا" بمفردهما، وفي الوقت الذي أعلنت فيه هيئات دولية متخصصة منها البنك الأوروبي للاستثمار ومجمع "غازبروم" وعدة شركات دولية اهتمامها بالمشروع ولمحت إلى إمكانية المساهمة في تمويله في سياق ضمان تموين السوق الأوروبية بكميات إضافية من الغاز، ولكن طمع أوروبا في تأثيرها على استهلاك الغاز أثر سلباً على المشروع.[2]

في نفس الموضوع أعطى وزير الطاقة والمناجم الجزائري محمد عرقاب، تفاصيل عن مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء، وأكد أن المشروع أصبح جاهزا تقنيا وماليا.[3]

[1] د. لزهاري زواويد، د.يمينة مفاتيح، مرجع سابق، ص30.

[2] د.لزهاري زواويد، يمينة مفاتيح،مرجع سابق، ص31.

[3] وزير الطاقة الجزائري يكشف تفاصيل جديدة حول مشروع حول مشروع الغاز العابر للصحراء، تاريخ النشر2024/03/02، في arabic.rt.com//:https تاريخ الإطلاع2024/05/10، على الساعة22:17

وقال في تصريح صحفي أن المشروع أنبوب نقل الغاز سيمتد على مسافة 4ألاف كيلومتر، وهو من العاصمة النيجيرية أبوجا إلى السواحل الجزائرية، مشيرا إلى أنه تم مد الأنابيب إلى مدينة كانو شمال نيجيريا، وبقي فقط 100كيلومتر ليصل إلى الحدود النيجر.[1]

الخريطة رقم 03: توضح أنبوب نقل الغاز نيغار

المصدر: نيجيريا تلتزم بأنبوب الغاز "نيغال"، تاريخ التصفح 2024/05/10، في

content/www.eco-algeria.com//:http

[1] https arabic.rt.com//:، الرجع نفسه.

المطلب الثاني: الميناء حمدانية شرشال

يأتي بناء ميناء تيبازة التجاري (70كلم غرب العاصمة الجزائرية) كتتويج لهذا المسعى، وينتظر من ميناء بالحمدانية عند إنجازه أن يصبح من بين30أهم ميناء تجاري عبر العالم الذي يعرف نشاطا كثيفاً في نقل الحاويات ويخصص للشحن العابر وإعادة الشحن فيما تسمح المنشئات الفنية برسو أكبر باخرة تجارية بالعالم بحمولة240ألف طن حيث لا تتعدى الطاقة الحالية لموانئ الجزائر 30ألف طن، ولن يكلف المشروع خزينة الدولة أعباء مالية إذ تم تمويله عن طريق قرض صيني على المدى الطويل على أن يتم إنجازه في غضون سبع سنوات مع دخول شركة صينية(موانئ شنغهاي) التي ستضمن استغلال الميناء حسب تصريحات مسئولي وزارة قطاع النقل، وتوصلت الدراسات التقنية لتحديد موقع انجاز ميناء جديد في المياه العميقة إلى اختيار موقع الحمدانية شرق "شرشال" الذي سيسمح بإنشاء ميناء بعمق 20مترا والحماية الطبيعية لخليج واسع فيما سيتكون الميناء من 23رصيفا يسمح بمعالجة 6.5 مليون حاوية و25.7مليون طن من البضائع، هذه المنشأة الحيوية التي تقدر تكلفة إنجازها ب3.3مليار دولار، يُنتظر أن تساعد حسب خبراء اقتصاديين جزائريين البلدان الإفريقية التي لا تملك موارد لانجاز بناها التحتية في أقاليمها وفتح أروقة لها من أجل نقل البضائع وتنظيم مناطق الموانئ الخاصة للحمولات الكبرى والقواعد اللوجيستيكية، إضافة إلى نقل الخبرات إليها.[1]

تندرج في اطار المشروع الصيني"الطريق والحرير"، الذي سيفتح منافذ اقتصادية واعدة على الدول الإفريقية التي لاتتوفر على منافذ بحرية، كما تسارع الشركات الصينية لإنهاء مشروع ربط مينا بجاية بالطريق السيار شرق غرب، الذي يُعد إحدى نقاط طريق الحرير نحو عمق افريقيا وصولاً إلى نيجيريا.[2]

[1] د.لزهاري زواويد، يمينة مفاتيح، مرجع سابق، ص28،29.

[2] عمّار قردود، الرئيس تبون يريد فتح افريقيا اقتصاديا،نشر بتاريخ2022/07/16،في https://:africanews.ds تاريخ الاطلاع 2024/05/11، 13:52.

المطلب الثالث: المشروع الضخم للألياف البصرية الرابط بين الجزائر ونيجيريا

وقعت كل من الجزائر والنيجر ونيجيريا على إعلان يتضمن إنجاز كابل للألياف البصرية يمتد على محور الجزائر–زيندر–أبوجا، يأتي هذا المشروع ضمن الشراكة الجديدة من اجل تنمية أفريقيا "النيباد"، ليلبي حاجة القارة إلى تكثيف شبكاتها الاتصالية ذات النطاق الواسع، خاصة تلك المتعلقة بالاتصال بين القارات، يهدف هذا المشروع إلى تحسين البنية التحتية للاتصالات وتعزيز التواصل بين الدول الإفريقية، ويمتد خط الجزائر أبوجا على طول يُقدر ب500كلم تستحوذ الجزائر على 2200كلم بينما نصيب النيجر900كلم، أما نيجيريا فسيمسها على طول800كلم،[1]

تجدر الإشارة إلى أن قرار إنجاز كابل الألياف البصرية الرابط بين الجزائر وأبوجا قد تم اتخاذه أثناء الدورة الأولى للجنة العليا الثنائية برئاسة نيجيريا والجزائر، التي انعقدت خلال جانفي 2002، بينما انضمت النيجر للمشروع في مارس2003، وفي عام2008 تبنت الدول المعنية بالمشروع دفتر الشروط الخاص بإنجاز الكابل، ويندرج هذا المشروع ضمن إطار المبادرة ذات البعد الإقليمي والقاري التي أُطلقت في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا"النيباد"، ويتعلق الأمر ب:

- وضع بنية تحتية خاصة بنقل تكنولوجيات الإعلام والإتصال، تحت تصرف شعوب الدول الثلاث وكذا البلدان المجاورة،
- توحيد الحركة الإقليمية بما فيها الدول المجاورة الداخلية مثل مالي، تشاد، والطوغو لتوجيهها نحو أوروبا عبر نقاط الهبوط الخاصة بالكوابل البحرية للألياف البصرية الموجودة في الجزائر أو تلك التي لا تزال فيطور الإنجاز،

يُعد جزء الجزائر الممتد من عين قزام حتى الحدود النيجيرية، جزءاً هاما من العمود الفقري الوطني للألياف البصرية بالنسبة للمتعامل التاريخي اتصالات الجزائر، وما إن يصبح عمليا

[1] د.لزهاري زواويد، د.يمينة مفاتيح، مرجع سابق، ص32.

حتى يتم تعزيزه وتأمينه من خلال انجاز عقد محلية تضمن استمرارية الخدمات، والوفرة الدائمة للاتصال وكذا التكفل بالحركة الداخلية الإفريقية خاصة بين نيجيريا والنيجر ولتشاد.[1]

يهدف هذا المشروع الاستراتيجي إلى تطوير الاقتصاد الرقمي الإقليمي ما بين الدول الأعضاء في المشروع، والتي تشمل كلا من الجزائر، موريتانيا، مالي، نيجيريا، تشاد.

وأكد الشيخ الكبير ولد مولاي الطاهر، وزير التحول الرقمي الموريتاني، في مداخلة أمام اجتماع اللجنة المشرفة، "أن موريتانيا عملت بجهد كبير حيث تمكنت من تطوير بنيتها التحتية الخاصة بتكنلوجويا المعلومات والاتصالات من خلال مدّ 1700كيلومتر من شبكة الألياف الضوئية، مما رفع طول هذه الشبكة اليوم4000بدلا من2300كليمتر في عام2019، وفي مداخلة أخرى، أوضح كريم بيبي تريكي الوزير الجزائري للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية أن بلاده استكملت أشغال إنجاز شطرها من مشروع الألياف البصرية الممتدة على مسافة2548كلم، حيث أوصلت شبكة الألياف البصرية إلى حدود الجزائر مع كل من موريتانيا والنيجر، كما أكد الوزير على أن المشروع موازي لمشروع الطريق العابر للصحراء، يهدف إلى ربط جميع التجمعات السكانية التي يمر بها مسار المشروع،

لاسيما المناطق المعزولة بخدمة الانترنت، مما سيسهم في تقليص الفوارق في مجال التنمية داخل المنطقة.[2]

المشروع الثلاثي لاستغلال المياه الجوفية بين الجزائر تونس وليبيا:

وقعت كل من الجزائر تونس وليبيا على اتفاقية استغلال المياه الجوفية في المنطقة الرابطة بين الجزائر تونس وليبيا من أجل إنشاء مخطط يهدف إلى شن سياسة جديدة لاقتصاد المياه، والحفاظ على الثروة المائية الجوفية باستغلال مياه البحر من خلال وضع مخطط لتعميم

[1] د.لزهاري زواويد، د.يمينة مفاتيح، مرجع سابق، ص33.

[2] اتفاق على الإسراع بإنجاز مشروع الألياف البصرية العابر للصحراء، أصدر بتاريخ2022/07/25، في http://:www.alquds.co.uk تاريخ الاطلاع2024/05/11، على الساعة14:56.

محطات تحليت مياه البحر عبر كامل الشريط الساحلي لشمال افريقيا وتفعيل دور شرطة المياه التي تخص في مراقبة استعمال المياه عبر كافة المجالات[1] ومحاربة التبذير، يتضمن هذا المشروع الثلاثي إنشاء 11محطة بسعة 300 ألف متر مكعب، إلى جانب 6محطات أخرى قصد بلوغ نسبة 60% من التغطية والاكتفاء الذاتي في مجال المياه، وجاء هذا المشروع لتفعيل آلية التعاون بين الجزائر تونس وليبيا مع اعتماد التبادل الحر بين هذه الدول لتفعيل مساعي الجزائر بواسطة الدبلوماسية الجزائرية.[2]

[1] اتفاق "جزائري، تونسي وليبي" لإدارتها: المياه الجوفية...أولى خطوات الإتحاد المغاربي، تاريخ الاصدار05ماي 2024،في https// :elitidcom.dz تاريخ الاطلاع2024/06/02، الساعة22:45.

[2] https//:elitidcom.dz .

المبحث الثاني: تحديات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في افريقيا

بالرغم مما ذكر من المشاريع الشراكة بين الجزائر ودول افريقيا لغرض تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في بعدها الافريقي، إلا أن هناك مجموعة التحديات التي ينبغي على صانع السياسة الخارجية الجزائرية أخذها بعين الاعتبار.

المطلب الأول: التحديات الداخلية

تحديات مرتبطة بالاقتصاد الوطني الجزائري:

- عدم استقرار مداخيل قطاع المحروقات وارتباط الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بقطاع النفط الذي يخضع إلى التغيرات الاقتصادية العالمية والعوامل الجيو–سياسية.
- إصلاح الأداء الإداري.
- تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تفعيل السوق المالي.
- العمل على تنويع مصادر الدخل وتعزيز برامج الإصلاح الاقتصادي والاختلال في الهياكل الاقتصادية.
- دعم خدمات النقل البري والبحري.[1]

إن التحديات الداخلية التي تواجهها الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تتمثل في طبيعة الاقتصاد الجزائري إذ تعتبر المحروقات من النفط والغاز المصدر الرئيسي لمداخيل الجزائر وتُعد الجزائر من أكثر الدول المنتجة للمحروقات تبعية لهذه المادة واعتماد على مدا خيلها حيث تمثل نسبة 45%من مجموع ناتجها المحلي94%من صادراتها إلا أن طريقة الاستفادة منها كانت ومازالت موطن ضعف للاقتصاد الجزائري ويمكن تشخيص أهمها فيما يلي: ضعف تنويع الصادرات وهو ما جعله اقتصاد هش أمام الصدمات الخارجية المرتبطة بالسوق العالمية للطاقة، وكذا

[1] شليحي الطاهر، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة(2018 2020)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1،(المجلد:21، العدد:01، جوان2020)، ص110.

اقتصاد عاجز عن خلق ثروة حقيقية مما أدى إلى ضعف الادخار والمبالغة في تقدير حجم النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو، وطبيعة الاقتصاد التي أثرت سلبا على قدرة الدولة على تنفيذ مشاريعها التنموية بصفة دائمة، عدم نجاعة السياسات المالية المنتهجة في معالجة الأزمات الاقتصادية حيث تواجهها سياسات التقشف الكابحة لا محالة لعجلة التنمية إضافة إلى ضعف مؤسساتها الخاصة والاعتماد على القطاع العمومي.

وانعدام الرؤية المستقبلية، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة العتاد الإداري والمالي وآفة المحسوبية [1]

- **محدودية القطاع الخاص:** على الرغم من التأكيد المستمر من قبل النظام السياسي على أهمية دفع الاقتصاد الوطني نحو الخصخصة، إلا أن القطاع الخاص في الجزائر لا يزال ضعيفاً مقارنةً بنظرائه في الدول المتقدمة أو حتى الدول الناشئة، يبدو أن هناك حاجة ملحة لتشجيع القطاع الخاص وتوفير الدعم اللازم له من أجل تحقيق نجاحات استثمارية في القارة الأفريقية.[2]

- **الفساد:** صعدت الجزائر بدرجة واحدة في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2022 الذي تصدره منظمة "شفافية الدولية"، لتحتل المرتبة 116 من أصل 180 دولة شملها التقرير، ومنح التقرير السنوي للمنظمة غير الحكومية الدولية علامة 30 من 100 للجزائر وهي نفس الدرجة التي حصلت عليها في تقرير سنة2021 وتراجعت الجزائر بشكل لافت مقارنة بتقرير سنة 2020 الذي احتلت فيه المرتبة 104دولياً.[3]

---

[1] حمزة حيدر، رهانات وتحديات هامة تنتظر حكومة العرباوي، صدر بتاريخ 19نومبر2023، في https://almostathmir.dz/، تاريخ الاطلاع2024/05/12،على الساعة15:52.

[2] غريبي عبد الوهاب، شكري عبان، قريرح محمد يزيد، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في افريقيا، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة، (جامعة: حمه لخضر الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة2023/2022)،ص41.

[3] الترا الجزائر، مؤشر الفساد الدولي: الجزائر تحتل المركز 116 وتتحسن بدرجة واحدة، تاريخ الاصدار 02فيفري2023،في https://ultraalgeria.ultrasawt.com/ تاريخ الإطلاع2024/05/12، على الساعة20:06.

– إصلاح المنظومة المالية: بادرت الحركية الاقتصادية في الداخل والخارج لمضاعفة عدد البنوك الجزائرية في الخارج لتكون قادرة على استيعاب دخول وخروج شبكة الأموال من وإلى الوطن(BANK ABC،TRUST BANK،AL SALAN BANK،HSBC Algeria، Natixis Bank).[1]

المطلب الثاني: التحديات الخارجية

إن موقع الجزائر كدولة متوسطية تنتمي لدول البحر الأبيض المتوسط و مغاربية تنتمي لدول المغرب العربي وأفريقية وعربية الأمر الذي يجعلها تتفاعل مع هذه الدوائر وهذا ماجعل اقتصادها عرضة لجملة التحديات الخارجية أهمها:[2]

– التحديات الأمنية والإقليمية: نظراً لطبيعة التحديات الجديدة التي أصبحت تواجه الدول نتيجة لاتساع ظاهرة التهديدات ذات الطابع العابر للحدود السياسية للدول، فإن الجزائر تواجه رهانات كبيرة في هذه المسألة، وكون وقوعها في منطقة جيو–سياسية مهمة ونقطة تقاطع للعديد من الطرق الدولية، خاصة طريقين مهمين الأول هو طريق تهريب المخدرات من أمريكا اللاتينية نحو دول غرب إفريقيا ومنها عبر دول شمال إفريقيا والساحل الإفريقي نحو أوروبا مروراً بالجزائر، [3]

والطريق الثاني خاص بالهجرة غير الشرعية، كل هذه الرهانات يضاف إليها مشاكل التهريب بمختلف أشكاله من وإلى الجزائر، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي والأمني ودول الحزام الأمني للجزائر عبر كافة حدودها بدءا من المغرب مرورا بالساحل الإفريقي وصولا إلى ليبيا وانتهاء عند تونس في الحدود الشرقية، وإن اختلفت طبيعة ومصدر التهديد من التقليدي إلى غير التقليدي ومن مباشر إلى غير المباشر ومن تناظري إلى غير تناظري، فإنها تجتمع كلها

[1] الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في افريقيا، مرجع سابق، ص42.

[2] almostathmir.dz//:https، مرجع سابق.

[3] بلقاسم فؤاد، الرهانات المستقبلية للدبلوماسية الجزائرية في ظل التحديات الأمنية والإقليمية،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، (المجلد الأول، العدد العاشر، سنة2018)، ص247.

في أنها تهدد الأمن الوطني الجزائري بصفة مباشرة، وهو ما جعل كافة الحدود الجزائرية عبارة عن مناطق حمراء، وتشكل عملية صيانتها أعباء كبيرة على كاهل الخزينة العمومية تنعكس سلباً على مسار التنمية الوطنية، وقد انتهجت الجزائر إستراتيجية شاملة في التعامل مع هذه التهديدات الأمنية[1]

– تحديات في ضوء المشاريع الاقتصادية: من خلال عرضنا للمشاريع الاستثمارية التي تبنتها الجزائر كإستراتيجية نحو تعزيز التقارب جنوب–جنوب بالقارة السمراء من جهة، والاستفادة من الفرص الخاصة بالاقتصاد والاندماج التجاري بين الدول الإفريقية من جهة أخرى، نجد أن هذه المشاريع من شأنها تغيير المسار الاقتصادي الجزائري إلى الأفضل إذا ما تم تجسيدها في أرض الواقع في المستقبل القريب، خاصة وأن الوضع الاقتصادي الحالي للبلاد يشهد اختلالات واضحة نتيجة انهيار أسعار النفط، ولعدم توفر بدائل حالية من شأنها إحداث التنويع في الاقتصاد الوطني، [2]

وبالتالي يمكن اعتبار هذه المشاريع أوراق رابحة يمكن أن تفيد الجزائر إذا ما تم استغلالها بالصورة الجيدة، فمشروع خط الغاز، ليس الوحيد الذي وضعت الجزائر ونيجيريا، من أجله ورقة طريق للمتابعة فهناك الطريق العابر للصحراء الذي حقّق تقدما معتبراً وشبكة الألياف البصرية التي تمتد إلى دول الجوار، ما يسمح برفع خدمات الانترنت وتصديرها وتقريبها من مواطني الساحل وغرب إفريقيا،إلا أن هذه المشاريع ذات التكلفة الاقتصادية العالية، من شأنها تغيير واقع التنمية المتدني حاليا وبالأخص في الدول التي تتقاسم مسافة العبور والاستغلال كالنيجر، تشاد، وبوركينافاسو، حيث ستفتح المجال أمام خلق مناطق للنشاط وإنشاء الموانئ الجافة وفتح المنافذ نحو إفريقيا جنوب الصحراء وتدليل المسافة والزمن لنقل السلع والبضائع من خلال ميناء الوسط (شرشال) الجاري إنجازه بالجزائر، ويمثل ضعف الأداء الاقتصادي

[1] بلقاسم فؤاد، مرجع سابق، ص248.

[2] د.لزهاري زواويد، د.يمينة مفاتيح، مرجع سابق، ص33.

لدول مثل النيجر ومالي، عائقا تقنيا أمام الالتزام بالتجسيد الفعلي للمشاريع في آجالها المحددّة، لأنها تجد صعوبة في توفير الأغلفة المالية لإنجاز لأشطر الخاصة بها، وهو ما يمكن التغلب عليها من خلال المساعدات المالية وتضامن البلدان فيما بينها، ويبقى التحدي الأكبر هو الجماعات الإرهابية، التي لا تخفي أبدا نيتها في استهداف المصالح الإستراتيجية للبلدان، وقد لا تتوانى عن ضرب المنشآت الطاقوية الحيوية ولها سوابق عديدة في ذلك، لكن إرادة الدول الأفريقية أقوى من هذا التهديد[1]

- عدم الاستقرار السياسي للدول المجاورة: عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تربط بها الجزائر إقليميا، واقتصاديا وسياسي، وتاريخيا، وحضاريا، وحتى دينيا، وهي تونس وليبيا ومصر التي شهدت توترات واضطرابات ونزاعات مسلحة داخلية، لذلك فقد اعتمدت الجزائر في دبلوماسيتها إزاء هذه الثروات بالتحكم في مواقفها الرسمية، مع مناداتها باحترام حقوق الإنسان والشعوب، بالإضافة إلى تجدد الصراعات منها النزاع في مالي التي دخلت الجزائر في حله وملف أولته الخارجية الجزائرية حيزا مهما ضمن أجنداتها، وبالرغم من توقيع اتفاق السلام بين الأطراف المتنازعة، إلا أنّ تطبيق "اتفاق الجزائر" لا يزال يعرف صعوبات، أهمها خرق بعض الحركات المسلحة للهدنة والاشتباكات والاعتداءات التي ما فتئت تحدث من حين لآخر بين القبائل موالية للحكومة وأخرى معارضة لها، مما قد يفوت فرصة الجزائر للنجاح في حل الأزمة سياسيا ودبلوماسيا.[2]

- التنافس الدولي على القارة الإفريقية: إن التنافس الدولي في إفريقيا خصوصا في جانبه الاقتصادي وبالتحديد في قطاع النفط له تأثيرات سلبية على بناء الدولة في إفريقيا، حيث تأثرت بشكل كبير ومباشر من تبعات وإفرازات الصراع والتنافس الدولي، مما ينجم عن ذلك

[1] د.لزهاري زواويد، د.يمينة مفاتيح، مرجع سابق، ص34.

[2] بوحية وسيلة، دور الدبلوماسية الجزائرية في تكريس وتعزيز الحل السلمي للنزاعات الدولية والإقليمية، حوليات جامعة الجزائر1،(المجلد:34، العدد:02، السنة:2020)، ص151.

من نزاعات إفريقية وحروب أهلية ففي القارة الإفريقية أكثر من22 نزاعا مسلحا من جملو36 نزاعا بالعالم، [1]

فالقارة الإفريقية قد مرت بمراحل استعمارية خطيرة كانت سببا في دوامة الإشكاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى الناجمة عن التهميش،[2]

- التنافس الفرنسي بإفريقيا: لطالما كانت القارة السمراء تشكل إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية تجاه إفريقيا، هذا ما يبرر التدخلات المكثفة التي قامت بها فرنسا في إفريقيا، ففرنسا تعتبر إحدى الدول الاروبية التي استطاعت أن تحافظ على علاقات وطيدة بمستعمراتها الإفريقية السابقة، حيث بلغت قيمة الصادرات الفرنسية في 2019أكثر من 29مليار دولار،[3] ترتكز المصلحة الاستراتيجية الفرنسية في افريقيا على العناصر التالية:

1. الوصول إلى الموارد الطبيعية الاستراتيجية التي تمتلكها القارة الإفريقية واللازمة للصناعات الثقيلة والنووية الفرنسية كاليورانيوم، والنفط والغاز وغيرها من المعادن،
2. السيطرة على المواقع الاستراتيجية في إفريقية خصوصا المنافذ البحرية كقاعدة جيبوتي لتأمين الإمدادات.
3. مواجهة المنافسة الدولية على الثروات خصوصا النفط والأسواق التجارية بعد الحرب الباردة كالولايات المتحدة الأمريكية والصين.
4. الحفاظ على الأنظمة السياسية الإفريقية لحماية الاستثمارات الفرنسية ورعايتها،[4]

---

[1] عاشور لكوشة،التنافس الدولي في افريقيا وانعكاساته على مسار بناء الدولة،مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية أكثر من المركز الجامعي بأفلو الأغواط(العدد7، سبتمبر 2021)،ص187،186.

[2] عاشور لكوشة، المكان نفسه.

[3] إسراء محمد فهمي الأشكر، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الصراعات العرقية في افريقيا، موقع المركز الديمقراطي العربي، صدر بتاريخ2016/06/16.في https:// democraticac.de ، تاريخ الاطلاع2024/05/13، الساعة19:28.

[4] عاشور لكوشة، مرجع سابق، ص181.

- التنافس الأمريكي بإفريقيا: كان الاهتمام في السياسات الأمريكية منصبّا على الشرق الأوسط وشرق آسيا، إلا أن أهمية أفريقيا ازدادت بسبب موجات التغلغل الآسيوي والصيني منها خصوصا، وذلك نظير الموارد والإمكانات التي تحوزها القارة، وكانت الدبلوماسية الأمريكية قد عقدت في 2014"القمة الأمريكية الإفريقية" إذ سعت من خلالها الولايات المتحدة تسليط الضوء على القضايا الإفريقية ومنح عديد المنح والمساعدات لبلدان القارة، وقد عقدت القمة الأمريكية–الأفريقية الثانية في واشنطن يوم الثلاثاء 13ديسمبر2022 في العاصمة الأمريكية أين تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية تخصيص55مليار دولار كمساعدات وقروض.[1]

- التنافس الصيني بإفريقيا: تُعد الصين أكبر شريك تجاري رئيسي لقارة إفريقيا، ومستثمرا بارزا في مشروعات البنية التحتية، حيث أظهرت بيانات الهيئة الوطنية العامة للجمارك أن التجارة بين الصين وإفريقيا وصلت إلى 254.3مليار دولار في2021، بزيادة 35.3بالمئة على أساس سنوي، وتتطلع الصين لتأكيد مكانتها كقوة عظمى في إفريقيا لاسيما لتأكيد الوصول أو الاحتكار غير المقيد إلى المعادن الأرض النادرة والموارد الطبيعية الأخرى في إفريقيا، والتي لها أهمية خاصة لاقتصاد الصين والمصالح العسكرية.[2]

- الانتشار العشوائي للسلاح: إن انتشار السلاح هو السبب الرئيسي لارتفاع عدد القتلى في إفريقيا، وهو ما يؤدي إلى فرار الناس من بيوتهم، وهو الآن السبب الأشيع لانعدام الأمن الغذائي، إن العنف المسلح يمكن أن يتفاقم الفقر ويعرقل الحصول على الخدمات الاجتماعية، ويذهب بالطاقة والموارد بعيدا عن الجهود المبذولة لتحسين التنمية البشرية، فلبلدان المنكوبة بالعنف المسلح متأخرة في تحقيق الأهداف الإنمائية، كما تُعوِق المستويات العالية من العنف المسلح النمو الاقتصادي، حيث يقول البنك الدولي إنه ليس هناك ما يعرقل مناخ الاستثمار

[1] موقع مجلة المنارة، القمة الأمريكية الأفريقية....ما المخاطر التي توجهها القارة السمراء، تاريخ التحديث 2024/05/13،في https:// www.menara.ma ، تاريخ الاطلاع2024/05/13، الساعة20:13.

[2] الصين في إفريقيا نفوذ متزايد وتنافس محموم مع القوى الكبرى، تاريخ الاصدار2023/01/10، في https:// www.skynewsarabia.com ، تاريخ الاطلاع2024/05/13، الساعة20:34.

أكثر من زعزعة الأمن السلاح، كما زاد استخدام البنادق بشكل واضح خلال تسعينات القرن الماضي بعد أن أدى فتح الحدود والتوسع في التجارة الحرة إلى تخفيف القيود على تهريب الأسلحة الصغيرة، وتراخي الرقابة على الحدود ووجود السماسرة والتجار ذوي العلاقات الخاصة مع وكالات الاستخبارات الذين يسهلون تهريب الأسلحة.[1]

- الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر: بسبب تنامي الفقر والمجاعة والجفاف، أصبحت الجزائر تستقبل يوميا أفواجا بشرية هائلة من اللاجئين غير الشرعيين، على غرار باقي دول شمال إفريقيا، الشيء الذي ساهم في تفاقم ظواهر الإخلال بالنظام الاجتماعي للمنطقة، وبهذا أصبحت الهجرة غير الشرعية تثير مشاكل أمنية كبيرة لدول العبور لارتباطها في كثير من الأحيان مع جماعات الجريمة، بالإضافة إلى الاتجار بالبشر فهناك التي تشهد الحروب والنزاعات في إفريقيا حيث يوظف البشر في الجنس والعمالة الرخيصة، ويوظف الأطفال في الحروب، وشساعة الجغرافيا الجزائرية تصعّب من مهمة مراقبة تلك الجماعات رغم الجهود الكبيرة في هذا المجال.[2]

المطلب الثالث: تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في مواجهة التحديات

- تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية نحو القارة الإفريقية: توظف الجزائر العديد من الاستراتيجيات للترويج للفرص الاقتصادية في أفريقيا، ومن ضمنها الاستثمار في البنية التحتية والطاقة والزراعة والتكنولوجيا، تضمن هذه الاستثمارات تعزيز العمل التجاري بين الجزائر ودول أخرى، وبالتالي زيادة فرص العمل وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، بالإضافة إلى ذلك تكثف الجزائر الجهود للتعاون مع الدول الإفريقية في القضايا السياسية والأمنية، فالتعاون في هذه المجالات يعزز الثقة بين الدول ويعزز فرص التعاون الاقتصادي،

[1] بوزياني محمد، المجهودات الأممية الإفريقية لمراقبة وكبح الانتشار والاتجار غير المشروع بلاسلحة الخفية والمتوسطة في منطقة الساحل الأفريقي، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية(العدد 11ديسمبر2018)، ص183،182.

[2] غريبي عبد الوهاب، شكري عبان، قريرح محمد يزيد، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في افريقيا، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة،جامعة : الشهيد حمه لخضر –الوادي، سنة 2022 2023،ص40.

ومن أهم الدول الإفريقية التي تشهد التعاون الاقتصادي الوثيق مع الجزائر هي مالي والنيجر وموريتانيا وتونس وليبيا والسنغال، حيث تمتلك مع هذه الدول تاريخاً طويلاً من التعاون في مجالات عديدة، مثل الطاقة والبنية التحتية والنقل، وجدد الرئيس تبون في اوت2022 تأكيده أن العمل على عودة الجزائر إلى الساحة الإفريقية يندرج ضمن أولويات البلاد انطلاقا لنيل حصتها التي تستحقها من الحضور على المستوى الإفريقي سياسيا واقتصاديا وذلك من خلال إطلاق مشاريع ضخمة على غرار تموين إفريقيا بالكهرباء وإقامة مشاريع السكك الحديدية تربط الدول الإفريقية التي ليس لديها سواحل، فضلا عن العمل على تدارك التأخر المسجل في خطوط النقل بالدول الإفريقية، حيث فتحت خطاً بحريا نحو السنغال ،[1]ناهيك عن فتح خطوط جوية مباشرة مع كبريات العواصم الإفريقية وبنوك جزائرية في إفريقيا، في الوقت الذي اختار فيه عديد رجال الأعمال الجزائريين إفريقيا كوجهة من أجل تنمية استثماراتهم[2]

- الاستثمار في إفريقيا: ويظهر جليا من خلال المجهودات التي تبذلها الحكومة لربط الاقتصاد الوطني باقتصاديات القارة السمراء، هادفة إلى فتح المجال للمصنع الجزائري لتسويق وترويج منتجاته ببلدان إفريقيا حيث يأتي توجه الجزائر لفتح أسواق استثمارية بدول إفريقيا الوسطى والساحل، تجسيدا للمخطط الجديد الذي توجهت إليه الحكومة في الفترة الأخيرة من خلال سعيها للخروج "مبدئيا" من الاعتماد على إيرادات المحروقات كمصدر أول لإيرادات الدولة المالية، وفي تمويل مشاريعها الاقتصادية، بالتركيز أكثر على القطاع الصناعي كونه المساهم الفعال في خلق الثروة وتنمية الصادرات خارج المحروقات، وعملها على تعزيز البنية التحتية والصناعية للمؤسسات الجزائرية داخل وخارج الوطن.[3]

---

[1] عمّار قردود، العمق القاري أولية في السياسة الخارجية للرئيس تبون، صدر بتاريخ 2023/09/30، في https:// africanews.dz ، تاريخ الاطلاع2024/05/14، الساعة22:41.

[2] مرجع سابق،https:// africanews.dz .

[3] يوسف سائحي، عبد الهادي حمقاني، سبل تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، (المجلد:09، العدد:04،السنة 2020)، ص132،133.

- استخدام مفاتيح القوة الناعمة والقوة الحية: فالقوة الناعمة التي تتمثل في الدبلوماسية الدينية (الإسلام الصوفي) الذي ينطلق من مشيخة الطريقة في قلب الصحراء الكبرى، وصولا إلى رأس الرجاء الصالح، تبرز صور الإسلام المتفتح والمتسامح، الذي يتماشى مع قناعات ومساعي الجزائر لإرساء السلم في إفريقيا، فالطرق الصوفية التي تحظى بالاحترام في مختلف أرجاء إفريقيا ستعزز مساعي الجزائر في نشر السلم في عموم القارة،[1] وكما انتشر الدين الحنيف في إفريقيا من خلال حركة التجارة، فإنه من هذا المنظور بإمكان شبكة "الطرق الصوفية" أن تستمر في دبلوماسية إقتصادية جد نشيطة، لتدعم إستراتيجية تموقع رجال الأعمال الجزائريين كفاعلين ذوي تأثير وأهمية بالقارة الإفريقية.

أما القوة الحية، فهي قوة الشباب وتوظيفها من خلال خلق إطار(منتدى)، يستقطب الشباب الإفريقي المتخرج من الجامعات والمعاهد والمدارس والمؤسسات الجزائرية، يهدف إلى تجسيد نواة للعمل فيما بين دول الإتحاد الإفريقي، ويعمل على إنضاج آليات تعزيز التبادل التجاري والاقتصادي بين دوله، والترويج للنماذج المقاولاتية الناجحة في إفريقيا، ويشجع إنتاج القيمة المضافة، وعدم هدر الموارد ببيعها كخامات، بالإضافة إلى بعث الصناعات التقليدية ونشر الطاقات المتجددة في إفريقيا، كإطار لاستغلال ثروات وموارد القارة من طرف الصناعيين ورجال الأعمال، هذه الاستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية ترتكز على لجنة الدبلوماسية المشتركة، التي تتكون من فاعلين في الدولة، تضم بالإضافة لرئيس الجمهورية والوزير الأول– رئيس الحكومة، ووزير الخارجية وكل السفارات، يضاف إليها وزير المالية ووزير التجارة ووزير الفلاحة ووزير السياحة ووزير النقل ورجال الأعمال– مهامها دراسة أسواق الدول بناءا على المعطيات التي ترد من السفارات المتواجدة في الخارج.[2]

[1] صورية تريمة، البعد الاستراتيجي للدبلوماسية الاقتصادية في تفعيل العلاقات الجزائرية –الإفريقية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، (المجلد:06، العدد:02، سنة:2022)، ص559.

[2] صورية تريمة، المكان نفسه.

- التخلص من القطاع ألريعي: بلغت الصادرات غير النفطية في الجزائر عام 2020 نحو 2.26 مليارردولار، مقابل 23 مليارردولار هي صادرات المحروقات،[1]

تضمنت خطة الرئيس عبد المجيد تبون ثلاث محاور كبرى و20بنداً لإصلاح وإنعاش اقتصاد المتضرر من ثنائية فيروس كورونا وهبوط أسعار النفط، وتصدر الإصلاح المالي المحاور الكبرى لخطة إنعاش اقتصاد الجزائر إضافة للتجديد الاقتصادي ومقاربة اقتصادية لمكافحة البطالة وخلق الوظائف في السوق المحلية، ويتضمن الإصلاح المالي عدة بنود هي: مراجعة النظام الجبائي واعتماد قواعد جديدة لحوكمة الموازنة وتحديث النظام البنكي، أما محور التجديد الاقتصادي فورد فيه12 بنداً، وركز على تحسين فعلي لمناخ الأعمال، وتبسيط قوانين الاستثمار وإزالة العراقيل البيروقراطية التي تكبح المستثمرين.[2]

[1] حسان جبريل، الجزائر تنشد تنويع اقتصادها للتخلص من تبعية النفط، تاريخ الاصدار2021/04/13،في https://www.aa.com.tr/، تاريخ الاطلاع2024/05/15، الساعة22:42.

[2] حسام جبريل، مرجع سابق.

المبحث الثالث: معوقات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في افريقيا

المطلب الأول: معوقات من الجانب الفني والتقني

1. عدم وجود إرادة سياسية كافية لدعم ومساندة التكامل ومن ثم فإن الالتزامات التي يتم بها على المستوى الإقليمي لا يتم تنفيذها من جانب الدول فرادى،
2. تفاوت الأحجام الاقتصادية للدول الأعضاء وموقف القطاع الخاص(حالة نيجيريا التي ماطلت في انضمامها إلى منطقة التبادل الحر الإفريقية)،
3. ضعف البنية التحتية الكافية لتسيير المبادلات والتي تنعكس في نقص شبكات الطرقات، والسكك الحديدية والمنشآت التي تسهل نقل البضائع،
4. عدم وجود تنوع في مصادر الدخل التي ترجع إلى اعتماد أغلب دول إفريقيا أساسا في صادراتها على المواد الأولية والخام كالمواد البترولية والحديد والفوسفات وغياب صناعات رائدة أخرى،
5. تفشي ظاهرة البيروقراطية والرشوة وسوء التسيير الإداري يشكل تحديا حقيقيا يهدد أي تكامل اقتصادي،
6. الاضطرابات السياسية التي تعيشها الكثير من الدول بالإضافة لعدم استقلالية القرار السياسي حيث تُعد إفريقيا أكثر المناطق التي تحصل فيها الانقلابات العسكرية وما يعقبها عادة من انفلات أمني وتدخل أجنبي وانتشار للجماعات الإرهابية المسلحة العابرة للحدود،[1]
7. عدم اعتراف مفوضية الإتحاد الإفريقي إلا بثمانية من التكتلات الاقتصادية فقط كلبنات للتكامل في حين أن القارة يوجد بها ما لا يقل عن14مجموعة إقليمية والتي نذكر منها، اتحاد المغرب العربي (UMA)، السوق المشتركة الشرق وجنوب إفريقيا(COMESA)،

[1] حيدوسي أحمد، دراسة إستشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الإفريقية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات،(المجلد:10، العدد:01، السنة:2021)، ص194.

تجمع دول الساحل والصحراء(AEN–SAD)، الجماعة الاقتصادية لدول شرق إفريقيا(EAC)، الهيئة الحكومية لتنمية دول شرق إفريقيا(IGAD)، المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ECOWAS)، الشراكة الجديدة لتطير إفريقيا (NEPAD)، مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية (SADC)، الاتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية (SACU)، المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا(CEMAC)...الخ.

8. عدم وضع شروط ومعايير مسبقة ضمن التجمعات الإفريقية والتي ينبغي على الدول الوفاء بها قبل الانضمام إلى هذه التكتلات ونتيجة لذلك تتمتع أغلبية دول إفريقيا بعضوية في أكثر من تكتل إقليمي مما يخلق تداخلا وتشكلا وتشابكا كبيرا بين معظم التجمعات القائمة فتتعدد التزامات الدولة وقد تتضارب في بعض الأحيان حيث تصبح مضطرة لتبني أكثر من سياسة وحاصل القول أن التشابك والتداخل بين التكتلات الإقليمية يقوض التكامل ويجعله أكثر صعوبة.
9. انتهاج معظم الدول سياسة حمائية، وهذا بسبب عدم الاستقرار في الشؤون الإفريقية وجود خطر نشوب حروب تجعل معظم البلدان تميل إلى الانغلاق وعدم الاعتماد على الخارج بالإضافة إلى سياسة دعم المنتج المحلي وتشجيع الصناعات المحلية الناشئة وخوف بعض معارضي مشروع المنطقة الحرة أن يتضرر بعض صغار المنتجين الزراعيين والصناعيين جراء تدفق بضائع مستوردة كتدني السعر.
10. ضعف مستوى التنسيق وازدواجية الجهود مما يجهض معظم تجارب التكامل الإفريقي على المستوى القاري أو الإقليمي.
11. تردد الدول في الالتزام ببرامج التكامل بسبب مخاوفها من الخسائر أو المكاسب غير المتساوية وإتباع سياسات اقتصادية كلية متباينة غير مستقرة،[1]

[1] حيدوسي أحمد، مرجع سابق،195.

المطلب الثاني: معوقات أمنية وإقليمية

- غلبة الهاجس السياسي: الأزمة الجزائرية المغربية تعكس مدى ضعف الاتحاد المغاربي وعجزه سياسياً واقتصادياً، وقضية الصحراء الغربية كانت موجودة قبل تشكيله لكن ذلك لم يجعلها عائقاً أمام عمل هذا الاتحاد، وهنا تدر الإشارة إلى أن الهاجس الاقتصادي مازال يلعب دوراً هامشياً في تحديد العلاقات العربية عموماً، في حين يبقى الهاجس الأمني عاملاً مستقلاً، مما جعل به من قبل مختلف أعضائه يبقى ضعيفاً رغم عولمة الاقتصاد وتعدد وتصلب عود التكتلات الاقتصادية الدولية، فالتجمعات الإقليمية العربية جاءت للحفاظ على الأنظمة القائمة وليس للتعاون بين الدول.[1]

- هاجس حفظ الأمن والاستقرار: يمكن إجمالها في التكاليف الضخمة التي تتطلبها عملية بناء السلام، لاسيما وأن تتم ضمن بيئة دمرتها آلة الحرب، تستمد المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة السحل أصوله من مبادئ السياسة الخارجية التي تمت الإشارة إليها سابقا،[2] وعلى الرغم من أهمية السلم ووجود توافق حول تحقيقها أن الجهود الجزائرية لبناء السلم بشطريه لم تقتصر على المفاوضات والاتفاقيات، إذ تبين المساعدات الجزائرية لدول الساحل ذلك بجلاء، بحيث بلغت قيمة المساعدات الممنوحة لمالي سنة2012 من أجل مباشرة مخطط امني وتنموي شامل ما قيمته 10مليون دولار، إضافة إلى إلغاء الديون المقدرة ب1.4 مليون دولار ومساعدات غذائية قدرت ب3100 طن، وأخرى إنسانية وطبية بلغت 51طن، وتساهم الجزائر ب10 مليون دولار في برنامج تخفيف تجارة الأسلحة مقابل تعويض مالي، إضافة إلى تكوين قوات مشتركة 75000جندي، أما المساعدات المقدمة للنيجر قد بلغت في نفس السنة40طن من المساعدات الطبية و3100طن من الأرز، كما عرفت ديونها المقدرة23748مليون دولار،

[1] بلقاسم فؤاد، الرهانات المستقبلية للدبلوماسية الجزائرية في ظل التحديات الأمنية والإقليمية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية،(المجلد الأول، العدد العاشر، جوان2018)،ص250.

[2] هاجر أوناف، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ودورها في العلاقات مع دول الساحل، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية تخصص دراسات دبلوماسية، سنة:2016/2015)، ص95.

كما تلقت بوركينافاسو مساعدات إنسانية وغذائية بعد فيضانات 2009، وأخرى سنة 202 لاحتواء أثار اللاجئين الماليين بلغت 40 طن من الغذاء.[1]

[1] هاجر أوناف، مرجع سابق، ص96.

خاتمة

خاتمة:

ركزت هذه الدراسة على الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بكل أبعادها وآلياتها في العلاقات مع دول افريقيا، ومما تقدم يمكن القول أن الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية كان لها أثر واضح اتجاه دول افريقيا، وذلك من خلال الإمكانيات التي تقدمها الجزائر من المساعدات الفنية والتقنية، على الرغم من التحديات التي تواجهها في القارة الإفريقية على رأسها التنافس الدولي على القارة،

ومن خلال الإمكانيات التي أشرنا إليها في الدراسة التي تبنتها الجزائر في تحقيق دبلوماسية اقتصادية فعّالة في القارة افريقيا يمكن جمعها في ما يلي:

1. تنشيط التجارة الخارجية وجلب الاستثمارات من خلال منح إعفاءات ضريبية وامتيازات،
2. استكشاف آفاق اقتصادية أخرى في القارة الإفريقية من خلال مشروعات،
3. تعبيد الطرق والبنية التحتية مما يجعل الجزائر بوابة مهمة للتجارة والاستثمار في القارة الإفريقية،
4. تشجيع التجارة البينية(الصادرات،الواردات) بين الجزائر ودول القارة الإفريقية لتحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز الاقتصاديات الإفريقية،
5. تحسن الاستثمار الجزائري مع الدول الإفريقية وبالتالي حدود الجزائر لتفعيل الدبلوماسية أصبح أفور،

على الرغم من الإمكانيات التي توفرها الجزائر في هذا المجال إلا أنها لا يزال حجم التجارة بين الجزائر والدول الإفريقية ضعيفا وتحتاج الجزائر إلى تطوير دورها الدبلوماسي في الجوانب الاقتصادية والسياسية وهنا واجهتها مجموعة التحديات نذكر منها:

1. عدم الاستقرار السياسي للدول المجاورة،
2. التنافس الدولي على القارة الإفريقية في الجانب الاقتصادي.

وتمثل حجم الإنجازات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا بين(2019-2024) فيما يلي:

1. انجاز طريق الوحدة الإفريقية العابر للصحراء الذي يهدف إلى ربط دول القارة الإفريقية من الشمال إلى الجنوب وفك العزلة على الدول الحبيسة،
2. مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء من أهم المشاريع الهيكلية في قطاع الطاقة في افريقيا،
3. مشروع الميناء الكبير الحمدانية الذي يعُد إحدى نقاط الطريق الحرير نحو عمق افريقيا،
4. المشروع الضخم للألياف البصرية الرابط بين الجزائر ونيجيريا الذي يهدف إلى تطوير الاقتصاد الرقمي الإقليمي بين الجزائر والدول الإفريقية الأعضاء.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الوثائق الرسمية:

1. الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية،الباب الثاني، المادة03 ،
2. اللإتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الباب الثاني، المادة05،
3. جريدة اللقاء الجزائرية، في eliaaonline.com//:https، الطرق العابر للصحراء وطريق حرير إفريقي

الموسوعات:

4. أمينة عمر، الموسوعة السياسية، الدبلوماسية الاقتصادية، نشر في 2020/07/18.

الكـــتب:

5. علي حُسين الشامي، الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام والامتيازات الدبلوماسية، دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان، 2009،
6. كتاب جماعي، فرص وتحديات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل اختلال التوازنات الاقتصادية نتيجة جائحة كورونا (كوفيد19)، (منشورات مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، 2021)،

الأطروحات:

7. صلاح الدين محمد، أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية (سوريا أنموذجا) أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد(جامعة: دمشق كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، سنة2010)،
8. سهى شويحنة، الدبلوماسية الاقتصادية، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي، (الجامعة: حلب كلية الحقوق قسم القانون الدولي، سنة، 2013)،
9. هاجر اوناف، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ودورها في العلاقات مع دول الساحل، مذكرة مقدّمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (المدرسة الوطنية

العليا للعلوم السياسية، قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية، تخصص دراسات دبلوماسية، سنة2016/2015)،

10. عممير عبد اللطيف، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من منظور "البر يكس" الفرص والتداعيات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تعاون دولي(جامعة أحمد بوقرة: كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم العلوم السياسية، سنة2023/2022)، ص23.
11. انتصار بنت سالم بن هوشيل السيابية، الدبلوماسية الاقتصادية دراسة في ضوء أحكام القانون الدولي، رسالة لاستكمال درجة الماجستير في القانون الدولي العام،(جامعة: المنصورة كلية الحقوق قسم القانون الدولي العام، سنة2020)،
12. سوسن عويسي، يمونة ريان صديقي، واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كورونا، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة المستر في العلوم التجارية تخصص: مالية وتجارة دولية، (جامعة 08 ماي 1945، قالمة2021/2020)،
13. عممير عبد اللطيف، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من منظور"البر يكس" الفرص والتداعيات، مذكرة مقدمة كجزء لنيل متطلبات شهادة الماستر ،جامعة أحد بوقره كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، تخصص تعاون دولي، سنة2022-2023،
14. غريبي عبد الوهاب، شكري عبان، قريرح محمد يزيد، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في افريقيا، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة، (جامعة: حمه لخضر-الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة2023/2022)،

التقارير:

15. منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية دليل نظام المستخدمين العموميين، سنة 2019، ص03.
16. التجارة الخارجية، معهد الدراسات المصرفية، العدد12، السلسة الثامنة، جويلية2016، صفحة2.

17. الجزائر وإفريقيا: الواقع والتحديات ،ورقة بحثية مقدمة في اليوم الدراسي: الثلاثاء 04ماي2021 بكلية الحقوق والعلوم السياسية، بمداخلة بعنوان:" المقاربة الاقتصادية الجزائرية تجاه افريقيا"،

18. د. ياسر قرني، دراسة تحليلية عن التجارة الخارجية الجزائرية، سفارة جمهورية مصر العربية مكتب التمثيل التجاري الجزائر،

19. د.سعيد أحسن، مطبوعة بعنوان تقنيات التجارة الخارجية،(جامعة:عبد الحميد مهري قسنطينة2، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير2020/2019)،

20. الديوان الوطني للإحصاء الجزائر، ديسمبر 2023، رقم233،

21. غريبي عبد الوهاب، شكري عبان، قريرح محمد يزيد، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في افريقيا، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة،جامعة: الشهيد حمه لخضر –الوادي، سنة 2022–2023،

22. ياسين شكيمة، دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل الحر في إفريقيا(AFTZ): رؤية مستقبلية، ورقة بحثية مقدمة في اليوم الدراسي حول: دور الجزائر في الإقليمي: اتحاد المغرب العربي–الاتحاد الافريقي، جامعة الوادي، يوم11ديسمبر2018،

المـــــقالات والمـــــجلات:

23. بن لخضر محمد العربي، يعقوب أسماء، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد04(ابريل2016)

24. أ.مصراوي منيرة، د.يوسف رشيد، واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر ،مجلة دفاتر بواد كس،العدد رقم07/مارس2017،

25. أمينة بودريوة، تقييم وتحليل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا، مجلة جديد الاقتصاد، (المجلد18، العدد:2023/01)(2023/12/31)

26. –بسعود حليمة، "الدبلوماسية الاقتصادية: الأبعاد المفاهيمية والتطبيقية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد /15، العدد01(2022)، (تاريخ النشر 2022/04/27)،

27. بلقاسم فؤاد، الرهانات المستقبلية للدبلوماسية الجزائرية في ظل التحديات الأمنية والإقليمية،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، (المجلد الأول، العدد العاشر، سنة2018)،

28. بلقاسم فؤاد، الرهانات المستقبلية للدبلوماسية الجزائرية في ظل التحديات الأمنية والإقليمية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية،(المجلد الأول، العدد العاشر، جوان2018)

29. بوحية وسيلة، دور الدبلوماسية الجزائرية في تكريس وتعزيز الحل السلمي للنزاعات الدولية والإقليمية، حوليات جامعة الجزائر 1،(المجلد:34، العدد:02، السنة:2020)،

30. بوزياني محمد، المجهودات الأممية الإفريقية لمراقبة وكبح الانتشار والاتجار غير المشروع بلاسلحة الخفية والمتوسطة في منطقة الساحل الأفريقي، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية(العدد 11ديسمبر 2018)،

31. جهاد الغرام، الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا، المحددات والأبعاد، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، 2016،

32. حكيم بوحرب، دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي(المجلد:08، العدد:02، سنة2021)،

33. حمزة غربي، عصام خالدي، الاستثمار والشراكة الجزائرية الإفريقية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، (المجلد:9، العدد:2020،5)،

34. حيدوسي أحمد، دراسة إستشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الإفريقية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات،(المجلد:10، العدد:01، السنة:2021)،

35. طروبيا ندير، الطريق العابر للصحراء ودوره في تفعيل المقايضة الحدودية التجارية بين الجزائر والقارة الإفريقية، مجلة التكامل الاقتصادي،(المجلد:10، العدد:02، تاريخ النشر:2022/06/30)،

36. بن عيسى بن علية، زيتوني عبد القادر، تطور المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر وحتمية تطبيق الحكم الراشد، مجلة المنتدى للأبحاث والدراسات الاقتصادية، (العدد الرابع، ديسمبر 2018)،

37. سعيد الصباغ، سلسلة إيران تجاه القرن الإفريقي وشرق إفريقيا في ضوء إستراتيجية الخطوة الثانية2019-2023، مجلة الدراسات الإفريقية، (المجلد46، العدد01، ج 01، يناير 2024)،

38. لزهاري زواويد، يمينة مفاتيح، المشاريع الاستثمارية الجزائرية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"نيباد": تحديات الحاضر ورؤى المستقبل، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، (المجلد:09، العدد:05، السنة2020)،

39. دور الدبلوماسية الاقتصادية في تطوير التجارة الدولية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، (المجلد السابع، العدد الأول، (2023/03/19)،

40. شليحي الطاهر، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة(2018-2020)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1،(المجلد:21، العدد:01، جوان2020)،

41. صورية تريمة، البعد الستراتيجي للدبلوماسية الاقتصادية في تفعيل العلاقات الجزائرية-الإفريقية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، (المجلد:06، العدد:02، تاريخ النشر 2022/10/10)،

42. عاشور لكوشة، التنافس الدولي في افريقيا وانعكاساته على مسار بناء الدولة، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية أكثر من المركز الجامعي بأفلو الأغواط(العدد7، سبتمبر 2021)،

43. فارس قرة، طلال لموشي، التوجه الجديد للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو منطقة التجارة الحرة الإفريقية: الحوافز والرهانات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،(المجلد/12، العدد/01/جانفي 2023)،

44. فارس قرة، طلال لموشي، التوجه الجديد للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو منطقة التجارة الحرة الإفريقية: الحوافز والرهانات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، (المجلد:12، العدد:02،جانفي2023)

45. فيروز مزياني، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الدولية والإقليمية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، (المجلد08/العدد15/جويلية2019)،

46. –قسيمة محمد، ظروف تطور الدبلوماسية والقواعد المنظمة لها، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد6/العدد:2(2012) ،

47. قوري ستي، بن رحو بن علال سهام، التحولات السياسية والاقتصادية في الجزائر: المسار والتحديات1999–2020، مجلة البشائر الاقتصادية، (المجلد: السابع، العدد:01، سنة:2021)،

48. وليد حفاف، مستقبل منطقة التجارة الحرة الأفريقية: مزايا والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،(المجلد:13، العدد:03، سنة 2020)

49. يوسف سائحي، عبد الهادي حمقاني، سبل تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، (المجلد:09، العدد:04،السنة 2020)،

المواقع الإلكترونية:

50. عبد الحكيم حذاقة، ما آفاق الاقتصاد الجزائري بعد تصنيفه ثالثا في إفريقيا؟، اقتصاد/ العالم العربي، نشر بتاريخ2024/04/30،في:http: //www.aljazeera.net/

51. هواجي غنية، بن بيا محمد، أثر الدبلوماسية الاقتصادية على الانفتاح التجاري باستخدام نماذج الاجاذبية، مجلة علم النفس والتربية(2023)60(02)،في www.psychologyandeducation.net

طريق الوحدة الإفريقية مشروع واعد يربط الجزائر بخمس دول لتعزيز التبادل التجاري،نشر بتاريخ2022/11/21،في:

52. arabic.euronews.com//:https

الإذاعة الجزائرية، الطريق العابر للصحراء دخل مرحلته الأخيرة من الإنجاز، نشر بتاريخ2023/02/15،في

53. news.radiolgerie.dz//:http

54. وزير الطاقة الجزائري يكشف تفاصيل جديدة حول مشروع حول مشروع الغاز العابر للصحراء، تاريخ النشر2024/03/02، فيarabic.rt.com//:https

55. نيجيريا تلتزم بأنبوب الغاز "نيغال"، في:

content/www.eco-algeria.com//:http

56. عمّار قردود، الرئيس تبون يريد فتح افريقيا اقتصاديا،نشر بتاريخ2022/07/16،في africanews.ds//:https

57. اتفاق على الإسراع بإنجاز مشروع الألياف البصرية العابر للصحراء، أصدر بتاريخ2022/07/25، فيwww.alquds.co.uk//:http

58. حمزة حيدر، رهانات وتحديات هامة تنتظر حكومة العرباوي، صدر بتاريخ 19نومبر2023، فيalmostathmir.dz//:https

59. الترا الجزائر، مؤشر الفساد الدولي: الجزائر تحتل المركز116 وتتحسن بدرجة واحدة، تاريخ الاصدار02فيفري2023،فيultraalgeria.ultrasawt.com//:https

60. إسراء محمد فهمي الأشكر، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الصراعات العرقية في افريقيا، موقع المركز الديمقراطي العربي، صدر بتاريخ2016/06/16.في democraticac.de//:https

61. موقع مجلة المنارة، القمة الأمريكية–الأفريقية....ما المخاطر التي توجهها القارة السمراء، تاريخ التحديث 2024/05/13،في www.menara.ma//:https

62. الصين في إفريقيا نفوذ متزايد وتنافس محموم مع القوى الكبرى، تاريخ الاصدار 2023/01/10، في www.skynewsarabia.com//:https

63. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية، صدر بتاريخ2021/05/17،في www.premier–//:https ministre.gov.dz

64. حسان جبريل، الجزائر تنشد تنويع اقتصادها للتخلص من تبعية النفط، تاريخ الاصدار 2021/04/13،في www.aa.com.tr //:https،

65. عمّار قردود، العمق القاري أولية في السياسة الخارجية للرئيس تبون، صدر بتاريخ 2023/09/30، في africanews.dz//:https

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء

الشكر والعرفان

ملخص الدراسة

قائمة المحتويات

مقدمة 01

الفصل الأول: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية دراسة في المضمون 07

مدخل الفصل الأول: 08

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية 09

المطلب الأول: نشأة وتطور الدبلوماسية 09

المطلب الثاني: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية 14

المطلب الثالث: أنواع ومستويات الدبلوماسية الاقتصادية 20

المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية الجزائرية 27

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية 27

المطلب الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية 29

المطلب الثالث: أهداف التجارة الخارجية الجزائرية 31

المبحث الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية 33

المطلب الأول: تاريخ الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية 33

المطلب الثاني: مراحل تطور البرامج اقتصادية للجزائر 35

المطلب الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية كآلية فعالة للسياسة الخارجية للجزائر 38

الفصل الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في القارة الإفريقية 40

مدخل الفصل الثاني 41

المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول افريقيا 42

المطلب الأول: الأهمية الجيو اقتصادية للقارة الإفريقية 42

المطلب الثاني: الأهمية الجيو اقتصادية للجزائر 44

المطلب الثالث: الاستثمار والشراكة الجزائرية في إفريقيا 48

المبحث الثاني: استراتيجيات الجزائر في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في افريقيا 53
المطلب الأول: توظيف الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي 53
المطلب الثاني: فواعل الدبلوماسية الاقتصادية جزائرية (الداخلية–الخارجية) 56
المطلب الثالث: مساعي الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منظمة التجارة الحرة الإفريقية 60
المبحث الثالث: تفعيل الجزائر للتجارة الحرة في إفريقيا 63
المطلب الأول: منطقة التجارة الحرة في إفريقيا 63
المطلب الثاني: تطور خطوات تفعيل منطقة التبادل الحر بين الجزائر وإفريقيا 65
الفصل الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في افريقيا بين الإمكانيات والتحديات 68
مدخل الفصل الثالث 69
المبحث الأول: جهود الدبلوماسية الاقتصادية جزائرية في افريقيا (2019–2024) 70
المطلب الأول: انجاز طريق الوحدة الإفريقية العابر للصحراء 70
المطلب الثاني: الميناء الكبير شرشال 75
المطلب الثالث: مشروع الضخم للألياف البصرية الرابط بين الجزائر ونيجيريا 76
المبحث الثاني: تحديات الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في افريقيا 79
المطلب الأول: التحديات الداخلية 79
المطلب الثاني: التحديات الخارجية 81
المطلب الثالث: تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية في مواجهة التحديات 86
المبحث الثالث: معوقات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا 90
المطلب الأول: معوقات من الجانب الفني والتقني 90
المطلب الثاني: معوقات أمنية وإقليمية 92
خاتمة 95
قائمة المراجع 98
فهرس المحتويات 107

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح نسبة الموارد الطبيعية للقارة الافرايقية	43
02	يوضح المبادلات التجارية الجزائرية مع دول إفريقيا(الواردات)	51
03	الميزان التجاري للصادرات الجزائر مع الدول الإفريقية	52

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	يوضح الفرق بين الدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية التجارية	19
02	مخطط توضيحي لأنواع الدبلوماسية الاقتصادية	23

فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	تُظهر قارة إفريقيا بتوزيع مختلف للموارد الطبيعية، والبيانات الموجودة على الخريطة تشمل الرموز المنتشرة على الخريطة وجود معادن ونفط ومنتجات زراعية.	44
02	توضح أنبوب الغاز العابر للصحراء	72
03	توضح أنبوب نقل الغاز نيغار	74